التقرير النهائي حول ملاحظة الحملات الانتخابية

استفتاء 25 جويلية 2022

الدور الأول للانتخابات التشريعيّة 17 ديسمبر 2022

الدور الثاني للانتخابات التشريعيّة 29 جانفي 2023

بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة

مشروع " الحق في التصويت = الحق في النفاذ "

IBSAR

UNION EUROPÉENNE

NDI

توطئة

تعتبر المشاركة في الانتخابات بكل تفاصيلها مسأله مواطنية بامتياز، سواء كناخبين أو مترشحين وهي مجموعة من الحقوق ثبتت في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة التي صادقت عليها تونس في سنة 2008، وخاصة ما جاء في الفصل 29 كما كان 13، 67، 131 و132 من نسخة محينه للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022، والتي تأكّد على تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. من المؤكد ان المشرع التونسي لا ينفي على الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة حقهم في المشاركة في الشأن السياسي عبر ممارسة الحق الانتخابي لكنه لم يكن مرنا في العديد من التشريعات الرامية لضمان كامل لحقوقنا في المشاركة خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية ومسألة التواصل والنفاذ للمعلومة وعليه فان دور المجتمع المدني هام جدا في الملاحظة وابداء الراي واسداء المقترحات عبر جملة من الوسائل التقييمية العلمية المبنية على مقاربة حقوقية بامتياز تسعى الى مشاركة أفضل للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة باعتبارهم مواطنين ومواطنات.

المشروع كان بالشراكة عبر مجموعة من الجمعيات والمنظمات سبع تعمل في مجال ملاحظة الانتخابات: "جمعيّة إبصار، شباب بلا حدود، ائتلاف أوفياء، المنظمة التونسيّة للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، المركز التونسي المتوسطي، مرصد شاهد لمراقبة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطيّة، شبكة مراقبون" كل حسب اهمامه واختصاصه. وقد تم تمويل هذا المشروع في مرحلتين، الأولى شملت

ملاحظة حملة الاستفتاء التي امتدت من 3 جويلية إلى 23 جويلية 2022، ثم حملة الانتخابات التشريعية في دورها الأول التي امتدت من 25 نوفمبر الى 15 ديسمبر 2022 بدعم من المعهد الوطني الدمقراطي. اما ملاحظة الحملة الانتخابية في الدور الثاني والذي امتد من يوم 16 جانفي 2023 حتى 27 جانفي 2023 فكان عبر تمويل من الاتحاد الأوروبي عبر منظمة مراقبون باعتبار اننا لم يكن لنا اعتماد في المشروع الكامل للدور الثاني.

أما على مستوى الموارد البشرية والتوزيع الجغرافي:

الملاحظون والملاحظات المشاركون في عملية ملاحظة الاستفتاء كان عددهم 62، منهم 34 إناث و28 ذكور وكان من بينهم عدد 12 من ذوات وذوي الإعاقة وقد توزعوا على كافة ولايات تونس ما عدى ولاية القيروان.

صورة جماعيّة لملاحظي وملاحظات جمعيّة إبصار، 27 جوان 2022، بنزل مرينا بالاس الحمامات

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من المشروع فقد اعتمدت جمعية إبصار 36 ملاحظ وملاحظة، (19 ملاحظة و17 ملاحظ) منهم 2 ملاحظات وملاحظ من ذوي الإعاقة. تم توزيع كافتهم على 12 ولاية تونسيّة: " تونس، بن عروس، منوبة، أريانة، بنزرت، نابل، صفاقس، المنستير، جندوبة، قابس، توزر، القيروان" أي 93 دائرة انتخابية وهو ما يمثل 61,58 بالمائة من مجموع الدوائر الانتخابية.

في المرحلة الثالثة والأخير اعتمدت جمعيّة إبصار 33 ملاحظ محلي، متكوّن من 17 ملاحظة و16 ملاحظ منهم 5 ملاحظين من ذوي الإعاقة (2 إعاقة بصريّة، 2 إعاقة حركيّة، 1 إعاقة سمعيّة)، الملاحظين من ذوي الإعاقة كانوا مقسمين ل 4 ذكور و2 إناث. تم توزيع جميع الملاحظين والملاحظات على 13 ولاية تونسيّة: "تونس الكبرى، بنزرت، نابل، المنستير، جندوبة، القيروان، صفاقس، قفصة، توزر، قابس" أي 82 دائرة انتخابيه من جملة 131 دائرة انتخابية وهوما يمثّل 62.60 بالمائة من الدوائر الانتخابية.

ملاحظي وملاحظات إبصار أثناء التدريب على ملاحظة الحملات الإنتخابيّة ، الدور الثاني ، 20 جانفي 2023، نزل المرينا بالاس الحمامات

كان المحور الأساسي في الملاحظة هو الحملات التي يقوم بها المترشحون والمترشحات في الانتخابات التشريعية اما بخصوص الاستفتاء فكان قسمين المدفعون والمدفعات على مشروع دستور جديد والمعارضون والمعارضات من جهة مقابلة.

صورة لملاحظة معتمدة من جمعيّة إبصار تقوم بمهامها في أحد الحملات الاستفتائية بولاية توزر

تم التطرق في عملية الملاحظة الى مسألة تأمين ترجمة لغة الإشارات للمتقبلين من ذوي وذوات الإعاقة السمعية ومدي احترامها لمضمون المترشح، وقدرة المترجم والمترجمة على تأمين النقل من المنطوق الى الإشارة. وذلك بملاحظة 156 حصة تعبير مباشر بالموقع الواب الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تم بثها مسبقا في القناة الوطنية 1. عبر اعتماد 3 من المترجمات والمترجمين للغة الإشارة مشهود لهن بالكفاءة .

كما تجدر الإشارة أن جمعية ابصار قام بالتنسيق مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتنظيم عملية بيضاء كمحاكات للعملية الانتخابية التي ستتم في 17 ديسمبر 2022 وقد وفرت لذلك حافظات براي كما قام الملاحظين والملاحظات من الجمعية بدورهم في تجسيد اهمية اهداف المشروع في النفاذ والوصول وتمثيل ادوار مختلفة لتجسيد كل الفرضيات في التعامل مع ذوي وذوات الاعاقة البصرية.

إشراف نائب رئيس الهيئة المستقلة للإنتخابات، السيد ماهر الجديدي على عمليّة الإقتراع البيضاء التي نظمتها جمعيّة إبصار بمقر الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات يوم 14 ديسمبر 2022

إضافة إلى ذلك تم اللقاء بعدد مهم من المترشحين للدور الثاني بكل من ولاية قابس وسوسة وتونس بقصد لفة الا نتباه الى خصوصية المواطنين والمواطنات من ذوات وذوي الإعاقة.

أثناء حملة مناصرة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة مع المترشحين والمترشحات الانتخابات التشريعيّة الدور 2، 24 جانفي 2023، نزل مرحبا، بولاية سوسة

كانت مراحل المشروع مشفوعة بعدد من الندوات الصحفية بغاية الدعاية ولفة النظر ورفع الوعي خاصة عند اصدار النتائج الأولية لكل مرحلة من مراحل

الملاحظة. الندوة الصحفية الأولى كانت حول تقديم النتائج الأولية لملاحظة الحملات الاستفتائية باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي كانت قبل يوم الصمت الانتخابي أي 23 جويلية 2022 بنزل بلفيدار تونس، وقد حضره صحفيين وجملة من ناشطين في المجتمع المدني والملاحظين المعتمدين.

صورة من الندوة الصحفيّة لتقديم النتائج الأوليّة لملاحظة حملات الإستفتاء، 23 جويليّة 2022، بنزل بلفيدار تونس

أما الندوة الصحفية الثانية والتي أقيمت يوم 15 ديسمبر 2022، بنزل المرادي أفريكا تونس، كانت حول النتائج الأوليّة لملاحظة الانتخابات التشريعية في دورها الأول. وقد حضرها أيضا عدد مهم من الصحفيين والناشطين بالمجتمع المدني.

الندوة الصحفية الأخيرة بنزل المرادي أفريكا تونس، كانت يوم 27 جانفي 2023، تمحورت حول تقديم النتائج الأولية لملاحظة الانتخابات التشريعية في دورها الثاني.

تغطيّة القناة الوطنيّة 1 لندوة جمعيّة إبصار الصحفيّة حول تقديم النتائج الأوليّة لملاحظة الحملات الإنتخابيّة 29 جانفي 2023، في دورها الثاني، يوم 27 جانفي 2023، نزل المرادي أفريكا تونس

نتائج ملاحظة حملات الإستفتاء 25 جويليّة 2022، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة

في إطار مجهوداتها لتمكين ذوي وذوات الإعاقة من حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات التونسيّة والمواثيق والمعاهدات الدولية، قامت جمعية إبصار ملاحظة حملة الاستفتاء باعتماد مقاربة حقوقية لذوي وذوات الإعاقة، تركزت خاصة حول الحق في النفاذ والمشاركة في الحياة السياسية لهذه الفئة من المجتمع التونسية. أنجزت جمعية إبصار هذا المشروع بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني.

تمثلت الخطوة الأولى في المشروع تكوين 58 ملاحظ (32 إناث و26 ذكور) من 26 دائرة انتخابية حول عملية الرصد والملاحظة من قبل مختصين في الشأن الانتخابي، ومن مجموع 58 ملاحظ وملاحظة، كان 20 بالمائة منهم من ذوي وذوات الإعاقة (3 ذوي إعاقة بصريّة، 2 ذوي إعاقة حركيّة، 5 ذوي إعاقة سمعيّة) والتي تنقسم أيضا ل (2 إناث و8 ذكور) سعيا إلى إدماجهم في الحياة وإكسابهم خبرات جديدة في مجال ملاحظة العمليات الانتخابية.

انطلق المشروع من فكرة اختبار مدى احترام تونس لقوانين النفاذ التي صادقت عليها وفقا للأمر عدد 1754 لسنة 2008 مؤرخ في 22 أفريل 2008 يتعلق بنشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المتعلق بالاتفاقية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة والذي ينص في المادة التاسعة منه على حق الوصول لذوي وذوات الإعاقة:

"لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

وهذه التدابير، التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، تنطبق، بوجه خاص"

وقد عدد المشرع كل الجوانب المتعلقة بحق النفاذ لذوي وذوات الإعاقة في كل مرافق الحياة حتى يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي مثل غيرهم من المواطنين دون إقصاء أو تهميش، ولعل من أهم جوانب المشاركة هي المشاركة في الحياة العامة ومنها الحياة السياسية سواء في المواعيد الانتخابية أو الحق في المشاركة الحياة السياسية ناخبا أو منتخبا.

استفتاء 25 جويلية 2022 كان مناسبة لاختبار الظروف المتاحة لذوي وذوات الإعاقة للمشاركة في الحياة العامة من خلال عملية ملاحظة ورصد لحملة الاستفتاء والبنية التحتية المتوفرة ومدى استجابتها للشروط الدولية المطلوبة في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بحق النفاذ. فقد قامت إبصار بتغطيّة الحملة الاستفتائية من خلال 62 ملاحظ في كامل تراب الجمهوريّة، منهم 34 ملاحظة و28 ملاحظ. خصص 20 بالمائة منهم أشخاص ذوي إعاقة (5 ذوي إعاقة سمعيّة، 2 ذوي إعاقة حركيّة، 5 ذوي إعاقة بصريّة) وتنقسم حسب النوع الاجتماعي كالاتي (10 ذكور 2إناث).

بطاقة إعتماد ملاحظ محلي بجمعيّة إبصار للحملات الإستفتائيّة 3-23 جوليّة 2022، من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وقد أسفرت عملية الملاحظة عن النتائج التالية:

استحالة الوصول إلى المقار الانتخابية:

ما يلاحظ أن جلّ مقرات الهيئات الفرعيّة للانتخابات غير قابلة للنفاذ من قبل الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة بمختلف أصنافهم، فقد لاحظ الفريق أن 27 بالمائة فقط من المقار تتوفر على ممر خاص بذوي وذوات الإعاقة الحركية يمكّنهم من الدخول لها، في حين لم تتوفر ب 73 بالمائة من هذه المقار ممرات خاصة بهذه الفئة من المجتمع.

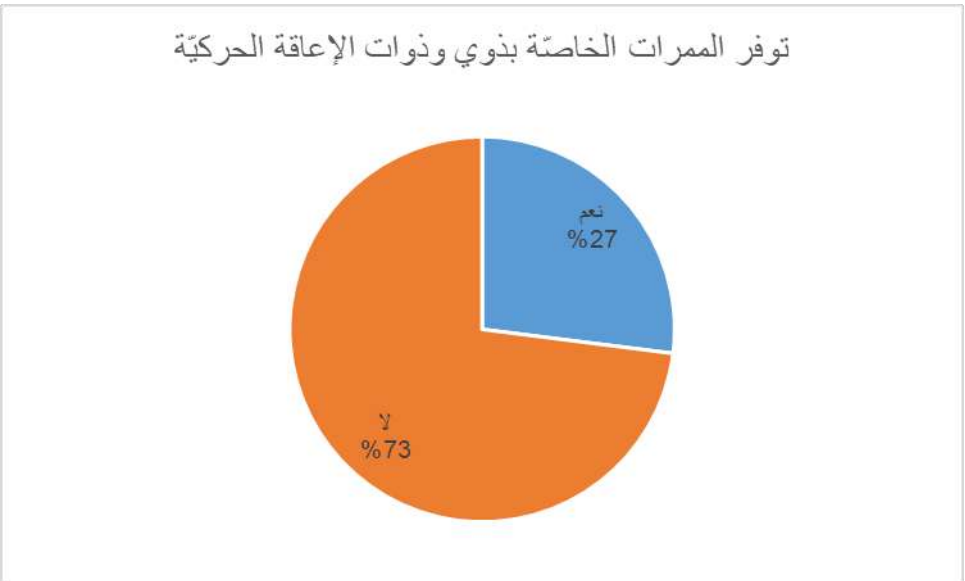

عدم توفر المقرات على ممرات خاصة بذوي وذوات الإعاقة الحركية لا يعني أن جلها يستحيل الدخول إليه، ف 56 بالمائة من هذه المقرات يعتبر الدخول إليها سهلا في حين يستحيل الدخول إلى 25 بالمائة منها ويصعب المرور في 19 بالمائة أي أن 44 بالمائة منها يعتبر المرور إليها بشكل ذاتي من قبل ذوي وذوات الإعاقة الحركية أمرا صعبا.

أما فيما يتعلق بالممرات الخاصة بذوي وذوات الإعاقة البصرية فلاحظنا أن 7 بالمائة فقط تحتوي على هذه ممرات في حين تغيب بنسبة 93 بالمائة من المقرات وهو ما يعسر من وصول إليها، ومما زاد في صعوبة الوصول وجود حواجز أمام المقرات ب 38 بالمائة منها في حين انتفت هذه الحواجز في 62 بالمائة من المقرات.

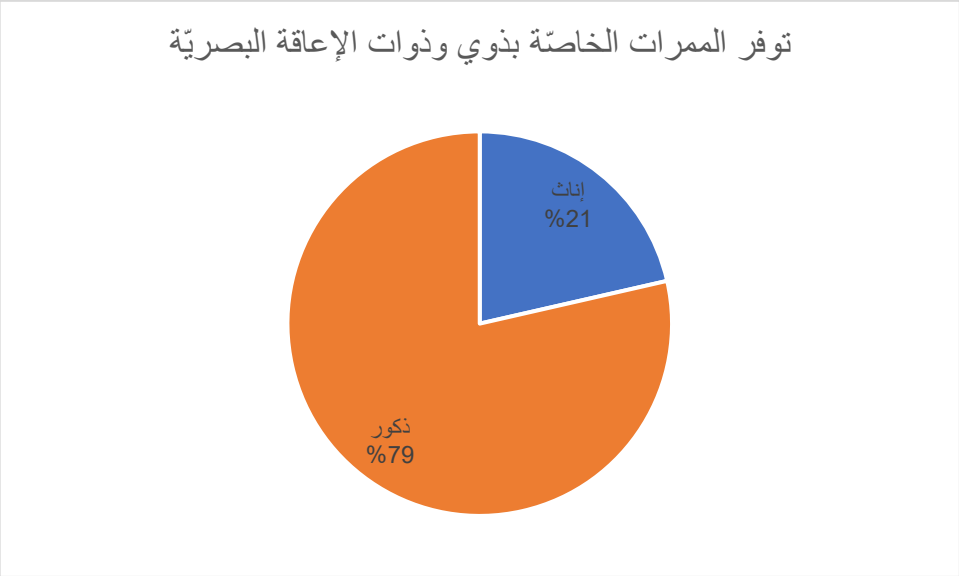

هذا فيما يتعلق بعملية ملاحظة الهيئات الفرعيّة للانتخابات قبل فترة الحملة الاستفتائية، لكن أثناء ملاحظة حملة الاستفتاء وفق مقاربة حقوق ذوي وذوات الإعاقة فقد سجلنا عديد الملاحظات. علما وأن حملة الاستفتاء امتدت من 3 إلى 23 جويلية 2022 والتي شارك فيها وفقا للقائمة التي أصدرتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تحتكر الولاية القانونية على الاستفتاء 148 مشاركا من أحزاب سياسية وجمعيات وائتلاف جمعيات وأشخاص طبيعيين فقد توصلنا للنتائج التالية.

صعوبات جمة لملاحظة الحملة:

عملت مجموعة الملاحظين والملاحظات من 26 دائرة انتخابية على اعتماد نظام الاستمارة المعدة مسبقا لتسجيل الملاحظات ضمانا لأكبر درجات الحياد وللدقة وتسهيلا لعملهم هذا في المستوى المنهجي. أما على المستوى العملي الميداني، فقد تابع الملاحظون والملاحظات الاجتماعات التي انتظمت في إطار الحملة في دوائرهم الانتخابية التي كُلّفوا بملاحظاتها، وقد انقسمت هذه الاجتماعات إلى اجتماع مشترك بنسبة واحد بالمائة واجتماعات من تنظيم جمعيات بنسبة 24 بالمائة واجتماعات من تنظيم أفراد طبيعيين بنسبة 45 بالمائة واجتماعات حزبية بنسبة 30 بالمائة والتي كانت في المجمل 533 نشاط استفتائي.

هذا وقد نجح الملاحظون والملاحظات من دخول 98 بالمائة من هذه الاجتماعات في حين لم يتمكنوا من الدخول في 2 بالمائة منها. لكن ارتفاع عدد دخول الاجتماعات لا ينفي الصعوبات التي اعترضتهم وقد تنوعت هذه الصعوبات بين 25 بالمائة لم يكن هناك مكان محدد للملاحظين والملاحظات و38 بالمائة دخلوا لكن تم منعهم من القيام بعملهم و25 بالمائة اضطروا لمتابعة الحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفى 13 بالمائة من الحالات تم إعلامهم بأن الاجتماع خاص بهياكل الحركة التي نظمت الاجتماع وهو ما يعني منعهم من الملاحظة بطريقة دبلوماسية.

هذه المعطيات تعني أن نسبة 98 بالمائة من تمكين الملاحظين والملاحظات من دخول الاجتماعات لا تعكس الواقع فقد سمح لهم بالدخول لكن مع منعهم من القيام بعملهم وفقا للأسباب التي ذكرناها سابقا.

الوصول الصعب لمكان الحملة:

رغم أن عدد الممرات المخصصة لذوي وذوات الإعاقة الحركية في اجتماعات الحملة يعتبر محترما فقد سجل الملاحظون والملاحظات وجود ممرات في 66 بالمائة من المقرات وغيابها في 34 بالمائة منها، لكن هذا لا يعني سهولة مرور ذوي وذوات الإعاقة الحركية إلى هذه المقرات حيث سجلنا أن 13 بالمائة يستحيل فيها المرور و53 بالمائة منها يصعب فيها المرور و34 في المائة فقط يسهل فيها المرور.

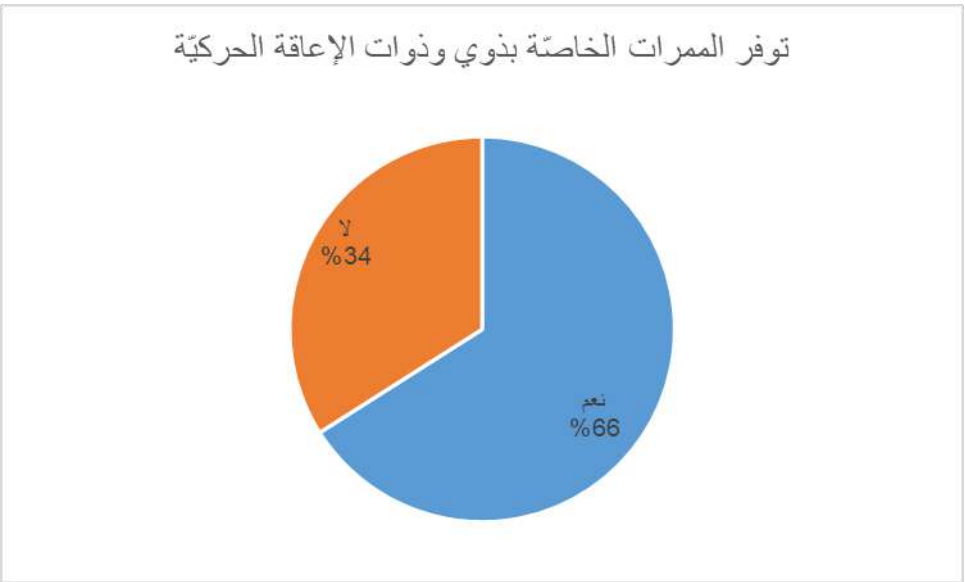

أما الممرات الخاصة بذوي وذوات الإعاقة البصرية فقد تم تسجيل وجودها في 1.4 بالمائة من المقرات وغيابها في 98.6 بالمائة، إلا أن وجود حواجز أمام هذه المقرات تصعب من عملية المرور إليها لذوي وذوات الإعاقة البصرية، فقد تم تسجيل وجود حواجز بنسبة 31 بالمائة وانعدامها بنسبة 69 بالمائة.

أما عن أنواع هذه الحواجز فتمثلت في وجود كراسي أعاقت تنقل ذوي وذوات الإعاقة في 19 بالمائة من المقرات و48 بالمائة من المقرات بها حواجز تمثلت في سيارات وحاويات، كما شكلت الحواجز الأمنية بنسبة 15 بالمائة عائقاً حركيا

أمام ذوي وذوات الإعاقة البصرية و13 بالمائة انتصاب فوضوي أمام المقرات و5 بالمائة أشغال صيانة.

هذه البنية التحتية غير المكيفة لوضعية ذوي وذوات الإعاقة البصرية والحركية لم تساعدهم على ممارسة حقهم في المشاركة في الحياة السياسية من خلال حملة الاستفتاء على الدستور وهو ما سنلاحظه بمؤشرات نسب مشاركة ذوي وذوات الإعاقة في الحملات بعد أن نستعرض بقية العوائق التي تحول دون مشاركتهم بشكل هام في الحملة.

الاتصال المفقود مع ذوي وذوات الإعاقة:

اللغة هي أحد جسور التواصل بين المرسل والمتلقي في أي ترسيمه تواصلية وغيابها يعني أليا اختلال العملية التواصلية. اختلال بدا واضحا في غياب لغة الإشارات للتواصل مع ذوي وذوات الإعاقة السمعية في حملات الاستفتاء حيث لم يسجل الملاحظون والملاحظات حضور لغة الإشارات إلا بنسبة 1.2 بالمائة وغابت في 98.8 بالمائة من الاجتماعات التي نظمت بمناسبة الحملة. وحتى وإن حضر مترجم لغة الإشارات فقد كان موقعه واضحا لذوي وذوات الإعاقة السمعية بنسبة 4 بالمائة وكان غير واضح بنسبة 96 بالمائة.

شوهد غياب أيضا معلقات وصور تسهل مشاركة ذوي وذوات الإعاقة السمعية والحركية بنسبة 84.9 بالمائة وحضرت بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 15.1 بالمائة.

أما الوسائل السمعية في حملات الاستفتاء لم تتجاوز نسبتها 19.7 بالمائة وغابت بشكل كبير حيث قدرت نسبة غياب الوسائل السمعية بنسبة 80.3 بالمائة.

غياب شبه تام لوسائط التواصل:

ذوي وذوات الإعاقة البصرية لم يكونوا أفضل حظا من ذوي وذوات الإعاقة السمعية والحركية فقد غابت محامل تقنيات الوصف السمعي بنسبة 95.7 بالمائة ولم يتم استعمال هذه المحامل في حملات الاستفتاء إلا بنسبة لا تتجاوز 4.3 بالمائة. كما لم يتم تسجيل حضور وسائط مرئية تحتوي لغة الإشارات إلا بنسبة 3.8 بالمائة وغابت في 96.2 بالمائة من حملة الاستفتاء.

أما الوسائل اللمسية براي التي يحتاجها ذوي وذوات الإعاقة البصرية فكان حضورها محتشما جدا قدر بواحد بالمائة وغاب في 99 بالمائة من هذه الحملة التي يفترض أنها موجهة لعموم التونسيين بمختلف فئاتهم دون إقصاء لأي طرف.

خطاب لم يحترم ذوي وذوات الإعاقة:

رغم أن الخطاب الموجه لذوي وذوات الإعاقة لم يتجاوز 9 بالمائة من مجموع الخطابات الموجهة في حملة الاستفتاء إلا أنه خطاب لم يراع خصوصية ذوي وذوات الإعاقة ولم يتم استعمال المصطلحات المعترف بها في المواثيق والمعاهدات

الدولية والقوانين التونسية في توصيف فئة هامة من المجتمع التونسي وهم ذوي وذوات الإعاقة. فقد تم توصيفهم بالمرضى في 8 بالمائة من الخطابات وبغير القادرين في 3 بالمائة من الخطابات وبذوي الإرادة فى 6 بالمائة من الخطابات، وبالأشخاص ذوي الإعاقة فى 11 بالمائة من الخطب وبمعوقين فى 23 بالمائة منها وبذوي الاحتياجات الخصوصية فى 48 بالمائة من هذه الخطابات. وهذا التشظي فى استعمال المصطلحات لم يكتف فقط بعدم احترام خصوصية هذه الفئة بل يعكس أيضا غياب ثقافة قانونية وحقوقية لدى جل المتدخلين في حملة الاستفتاء وعدم سعيهم للتحقق من المصطلحات قبل استعمالها.

وما يذكر لهذه الحملة أن نسبة الانتهاكات التي طالت ذوي وذوات الإعاقة لم تتجاوز2 بالمائة، وهي انتهاكات كان مصدرها المشاركين في الحملة بنسبة 56 بالمائة ومن القائمين بالحملة بنسبة 44 بالمائة.

إذا عُرف السبب ...

هذه المعطيات مشتركة والمتمثلة في غياب بنية تحتية ملائمة لذوي وذوات الإعاقة وانعدام وسائل التواصل معهم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى ضعف مشاركتهم في حملة الاستفتاء التي شهدتها تونس بين 3 و23 جويلية 2022 حيث لم يتجاوز حضور ذوي وذوات الإعاقة في هذه الحملة 35 بالمائة وغاب عنها 65 بالمائة، وقد توزع المشاركون في الحملة حسب نوعية الإعاقة إلى 19 بالمائة من ذوات وذوي الإعاقة البصرية و14 بالمائة من ذوات وذوي الإعاقة السمعية و67 بالمائة من ذوي الإعاقة حركية، وتفسير ارتفاع نسبة مشاركة من ذوي وذوات الإعاقة الحركية يعود بالأساس إلى أنهم لا يحتاجون إلى وسائط تقنية أو بشرية للتواصل مع ما يقدم في الحملات على عكس ذوات وذوي الإعاقة السمعية والبصرية الذين كان لغياب

هذه الوسائط (لغة الإشارات واللوحات اللمسية براي) سببا في حضورهم الضعيف مقارنة بذوي وذوات الإعاقة حركية.

نفاذ ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة للمعلومة في حملات الاستفتاء 25 جويلية 2022 في تونس:

منهجية الدراسة:

يجب التنبه أولا إلى أن هذه الدراسة استطلاعية، ومن هذا النوع من الدراسات أنها لا تقدم نتائج نهائية حول الموضوع المدروس لغياب العينة الدالة إحصائيا التي تحتكم لشروط علمية صارمة وإنما هذا النوع من الدراسات يكون بمثابة المحفز لإجراء دراسات علمية دقيقة تستجيب لكل شروط البحث العلمي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المقابلات المباشرة مع الأشخاص المعنيين وهي مقابلات أجراها خمسة أفراد ذوي إعاقة سمعيّة ومترجمين اثنين (2) للغة الإشارات وهي تندرج في إطار ملاحظة حملة الاستفتاء ليوم 25 جويلية 2022 انطلاقا من مقاربة خاصة بنفاذ ذوي وذوات الإعاقة للمشاركة في الحياة السياسية.

أما العينة التي جرت عليها هذه الدراسة الاستطلاعية فشملت 79 فردا من ذوات وذوي الإعاقة السمعية يفوق سنهم جميعا 18 سنة (لهم الحق فى التصويت) خمسة من الذين جرت معهم المقابلة مستواهم التعليمي جامعي والبقية مستواهم التعليمي ثانوي (لم يحصلوا على الباكلوريا) توزعوا حسب الجنس إلى 24 من الاناث و55 من الذكور.

الدراسة طرحت على المشاركين ثمانية أسئلة وهي:

1- تعرف إلي عندنا استفتاء في تونس يوم 25 جويليّة ؟ (نعم/ لا)

2- إذا تعرف فسرلنا ؟

3- شكون لأعلمك بالاستفتاء؟ مثال (عائلة، صم أصدقاء، مترجم، في الإعلام، مواقع التواصل الاجتماعي ...)

4- إذا متعرفش قلنا علاش ؟

6- هل أنت مسجل في السجل الانتخابي؟

7- هيئة الانتخابات تبعثلك في رسائل نصيّة قصيرة على رقمك الخاص؟

8 – هل شاركت في إحدى الحملات الإستفتاء ؟

وقد حاولت الدراسة ألا تكون الاجابات مغلقة أي مقتصرة على الاجابة بنعم أم لا بل أردفت بتفسير للأسباب الممكنة للإجابة بنعم أو لا على كل سؤال حتى نتوصل إلى مكامن الخلل التى من الممكن التعمق فى البحث فيها وتلافيها فى المواعيد السياسية المقبلة.

- **65 بالمائة من المستجوبين لا علم لهم بالاستفتاء :**

إجابة على سؤال " تعرف إلي عندنا استفتاء في تونس يوم 25 جويليّة ؟ " أكد 65 بالمائة من المستجوبين أن لا علم لهم بالاستفتاء، عددهم 51، نجد منهم 34 من الرجال أي ما يعادل 67 بالمائة من الذين لا علم لهم بالاستفتاء و17 من النساء أي 33 بالمائة منهم. وإذا علمنا أن العدد الجملي للنساء المشاركات في الاستجواب 24 امرأة فتصبح نسبة النساء اللواتي لا علم لهن بالاستفتاء 71 من مجموع النساء المستجوبات .

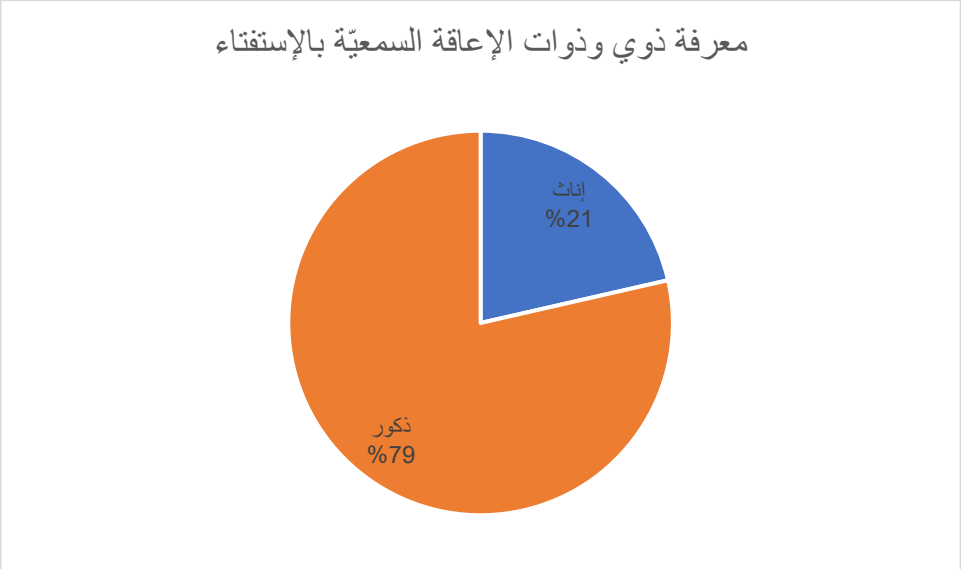

أما الذين كان لهم علما بوجود استفتاء يوم 25 جويلية 2022 ويقدرون ب 35 بالمائة من المستجوبين منهم 7 نساء و21 رجلا، وقد أكد 21 فردا منهم أي حوالي 75 بالمائة منهم أنهم يعلمون أن هذا التاريخ 25 جويلية 2022 سيكون تاريخ التصويت بنعم أو لا على الدستور الجديد الذي تمّ اقتراحه من قبل رئيس الدولة، فى حين أكد 3 منهم أنهم يعلمون بتاريخ الاستفتاء دون أن يعرفوا عما سيقع الاستفتاء، وصرّح 4 مستجوبين ممن أجابوا بأنهم يعرفون أن هناك استفتاء بأن موعد 25 جويلية 2022 سيكون موعد الانتخابات الرئاسية وليس الاستفتاء.

وما يلاحظ عموما أن الأغلبية من المستجوبين لا علم لها بالاستفتاء خاصّة الإناث مقارنة بالذكور. وحتى الذين علموا بالحدث وهم النسبة قليلة، لا يعلم جزءا منهم بموضوع الاستفتاء وخلط البعض منهم بين الاستفتاء والانتخابات الرئاسية.

وتعود الأسباب الكامنة وراء عدم علم المستجوبين بالاستفتاء وعددهم 51 من مجموع 79 مستجوبا إلى غياب لغة الإشارات حتى يفهم الأصم الاستحقاق السياسي حيث أكد 32 فردا من المستجوبين أي 63 بالمائة منهم أن غياب لغة الإشارات في وسائل الإعلام التونسية منعهم من العلم بالاستحقاق السياسي وهو استفتاء 25 جويلية 2022 وينقسم هؤلاء حسب النوع الاجتماعي إلى 5 إناث و27 ذكرا.

10 أفراد من المستجوبين أي 20 بالمائة من المستجوبين أكدوا أنهم لم يعلموا بالاستفتاء لأنه لم يتم إعلامهم بذلك سواء من العائلة أو الأصدقاء أو من وسائل الإعلام منهم 9 رجال وامرأة واحدة، وأكد 7 من المستجوبين أي 14 بالمائة منهم أنهم لا يهتمون بالسياسة لذلك لم يعلموا بالاستفتاء. وينقسم هؤلاء إلى 3 إناث و4 ذكور، أما عدد غير المهتمين بالأمر إطلاقا فعددهم اثنان (2) وهن من الإناث.

ويبدو من خلال إجابة من لا يعلمون بالاستفتاء وعددهم 51 من 79 مستجوب أن غياب المعلومة وطريقة إيصالها (لغة الإشارات) هو السبب الرئيسي في عدم علمهم بالاستفتاء.

- **الإعلام وسيلة الاتصال الأولى للصم:**

جوابا عن سؤال كيف علمت بالاستفتاء وهو سؤال وجه للذين أجابوا في السؤال الأول بعلمهم بالاستفتاء يوم 25 جويلية 2022 وعددهم 28 من مجموع المستجوبين أكد 36 بالمائة منهم أي 10 مستجوبين أن الفايسبوك كان وسيلتهم لمعرفة أن هناك استفتاء في تونس، في حين علم 10 بالمائة منهم أي 4 أفراد بالاستفتاء من خلال وسائل إعلام تقليدية، وإذا اعتبرنا الفايسبوك وسيلة إعلام وفقا للأبحاث التي أنجزت في حقل علوم الإعلام والاتصال، فيمكن اعتبار أن الميديا الجديدة والتقليدية كانت الوسيلة الأولى لمعرفة المستجوبين من الصم بالاستفتاء وتاريخه.ويتوزع هؤلاء الذين علموا بالاستفتاء عن طريق وسائل الإعلام حسب النوع الاجتماعي إلى 8 ذكور و6 إناث.

كما أن الأصدقاء من الصم وحلقات النقاش في الشأن العام بينهم كانت وسيلة هامة في تفطن المستجوبين إلى حدث الاستفتاء حيث علم 10 أفراد منهم بتاريخ الاستفتاء وموضوعه عن طريق الأصدقاء أي بنسبة 36 بالمائة وهؤلاء حسب النوع الاجتماعي كلهم من الذكور، وكانت للعائلة في أربع حالات دورا في علم الأصم بالاستفتاء أي بنسبة 14 بالمائة ويتوزعون حسب النوع الاجتماعي إلى 2 ذكور و2 إناث.

ما يمكن استنتاجه أن وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية تعد وسيلة الاتصال الأولى للأصم في الاطلاع على الحياة السياسية مع أفضلية واضحة لشبكات التواصل

الاجتماعي ممثلة في فيسبوك الذي يعتبر المصدر الأول للمعلومة لدى المستجوبين إلى جانب الأصدقاء، وما يلاحظ فيما يتعلق بالأصدقاء أن 100 بالمائة ممن علموا بالاستفتاء عن طريق الأصدقاء هم من الذكور وهي ما يعني أن الذكور كان يتداولون في لقاءاتهم في الشأن العام على عكس الإناث اللواتي لم تعلم أية منهن بالحدث من خلال صديقاتها، المستجوبات من النساء اكتفين بالاطلاع عن الحياة السياسية عن طريق وسائل الإعلام والعائلة فقط .

- **مشاركة ضعيفة في الحياة السياسية:**

خلال إجراء المقابلات مع الصم بدا واضحا ضعف مشاركتهم في الحياة السياسية، رغم سعي البعض منهم أن يكونوا فاعلين في وسطهم الاجتماعي. وقد أرجع جلهم سبب ضعف المشاركة في الحياة السياسية إلى غياب إستراتيجية اتصالية وتواصلية معهم من قبل الفاعلين السياسيين ومن قبل الوسائل الإعلاميّة التونسيّة. حيث لا تحضر لغة الإشارات جسرهم للتواصل والمشاركة في الحياة السياسية إلا نادرا، فقد اظهر الاستطلاع أن من جملة 79 فردا مشاركا فيه 42 فردا منهم قاموا بالتسجيل في القائمات الناخبين أي ما يزيد على 53 بالمائة من المستجوبين، ومن جملة المسجلين نجد 9 من الإناث والبقية من الذكور وهو ما يعكس ضعف المشاركة النسوية مقارنة بالرجال.

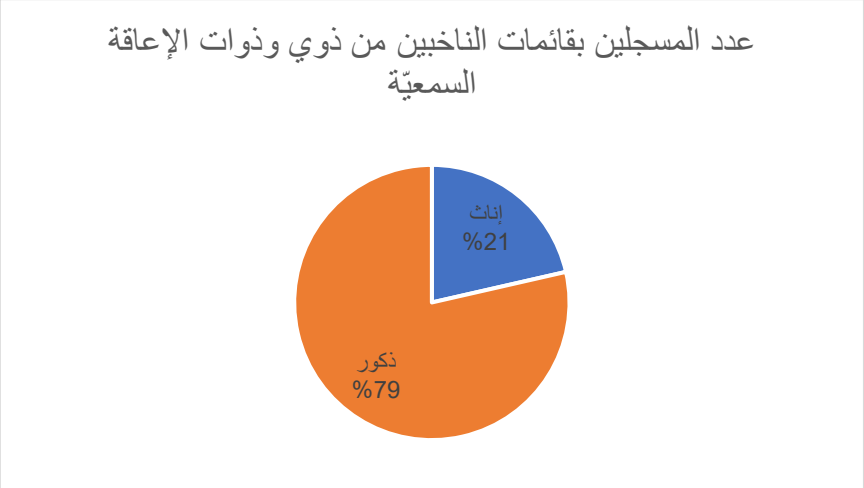

أما عدد من لم يقوموا بالتسجيل في القائمات الناخبين فيبلغ 26 من 79 مستجوبا أي حوالي 33 بالمائة من المستجوبين، ونجد من بين الذين لم يقوموا بالتسجيل 5 إناث و21 ذكرا، وبلغ عدد الذين لا يعلمون أصلا هل هم مسجلون في قائمات الناخبين أم لا 11 فردا أي ما يعادل 14 بالمائة من المستجوبين.

ضعف المشاركة في الحياة السياسية يعود حسب إجابة المستجوبين إلى ضعف التواصل معهم، ففي إجابتهم عن سؤال "هيئة الانتخابات تبعثلك في رسائل نصيّة قصيرة على رقمك الخاص؟" أكد ما يزيد عن 49 بالمائة منهم أي ما يناهز النصف من المستجوبين أنهم لا يعلمون بأمر تلقي رسائل نصية قصيرة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول المواعيد الانتخابية وطرق المشاركة فيها وتحفيزهم للمشاركة وقد يعود سبب عدم علمهم بذلك إلى صعوبة استعمالهم وتفطنهم للرسائل النصية التي قد تكون وصلتهم وهو ما يتطلب مقاربة جديدة في التواصل مع حاملي إعاقة الصمم. وتوزع هؤلاء الذين لا يعلمون بوصول الرسائل النصية من عدمه إلى 12 من الإناث و27 من الذكور، وأجاب 40 من مجموع 79 من المستجوبين أي أكثر من النصف بقليل بأنهم يتلقون رسائل نصية منهم 12 من الإناث و28 من الذكور.

أما عن المشاركة في حملة الاستفتاء التي انتظمت في تونس يوم 25 جويلية 2022 فقد أجاب كل المستجوبين بنسبة 100 بالمائة أنهم لم يشاركوا في هذه الحملة، وهو ما يطرح عديد الأسئلة عن هذه الحملة وانعدام المشاركة فيها من قبل ذوي وذوات الإعاقة السمعيّة، فالأطراف التي شاركت في حملة وعددها 148 بين جمعيات وأحزاب وأشخاص طبيعيين يبدوا أنها لم تفكر وتبادر بتشريك هذه الفئة من التونسيين في هذا الاستحقاق السياسي باعتبارهم مواطنين من حقهم المشاركة في مثل هذه المواعيد السياسية، وهو ما يستدعي تنبيه الأطراف السياسية والمجتمعية

لذلك وتحفيزهم على وضع إستراتيجية تدمج كافة فئات المجتمع التونسي في المواعيد السياسيّة المقبلة لحملاتهم من خلال اعتماد لغة الإشارات كواحدة من المحامل الاتصالية.

وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة الاستطلاعية:

- ضعف مشاركة الصم في الحياة السياسية وهو ضعف بدا واضحا عند الإناث كنهم أكثر من الذكور الذين ساعدتهم حلقات النقاش فيما بينهم على متابعة المستجدات السياسية التونسيّة.

- ضعف الاستراتيجية الاتصالية للفاعلين السياسيين الذين لم يولوا هذه الفئة من المجتمع العناية التي تستحقها، من خلال توظيف لغة الإشارات للتواصل معهم وإدماجهم في الحياة العامة التي تعد الحياة السياسية إحدى تمظهراها.

- وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والجديد رغم أنها وسيلة الاتصال المفضلة لدى الصم لكنها لم تستغل هذا المعطى لمزيد التواصل معهم من خلال اعتماد وسائل اتصال تراعي خصوصية إعاقتهم ومنها لغة الإشارات التي تعتبر البوابة الرئيسية لإدماج هذه الفئة في النسيج المجتمعي.

نتائج ملاحظة الحملات الانتخابية 17 ديسمبر 2022، الدور الأول، باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة

بعدما أشرفت جمعيّة إبصار لثقافة وترفيه ذوي وذوات الإعاقة البصريّة على ملاحظة حملات الاستفتاء 25 جويلية 2022 التي كشفت من خلالها على العديد من الحواجز والعراقيل التي تعيق مشاركة ذوات وذوي الإعاقة في هذا الشأن.

قامت جمعيّة إبصار في مرحلة ثانيّة بملاحظة حملات الانتخابات التشريعيّة 17 ديسمبر 2022 في دورها الأول، باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم مدى احترام خصوصية وواقع نفاذ الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة للمعلومة وللبنيّة التحتيّة لأماكن الحملات الانتخابية والحواجز والعراقيل التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم في المشاركة فيها. وذلك عبر تدريب واعتماد 36 ملاحظ (19 ملاحظة و17 ملاحظ) من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تم توزيعهم على 12 ولاية تونسيّة: " تونس، بن عروس، منوبة، أريانة، بنزرت، نابل، صفاقس، المنستير، جندوبة، قابس، توزر، القيروان" أي 93 دائرة انتخابية وهو ما يمثل 61,58 بالمائة من مجموع الدوائر الانتخابية. وقد تم اختيار هذه الولايات نظرا لتواجد المكثف لذوات وذوي الإعاقة فيها وهو ما سيساهم في تقييم مدى معرفة واهتمام المترشحين للانتخابات التشريعيّة بحقوق ذوات وذوي الإعاقة في جهتهم ولاختبار الظروف المتاحة للمشاركة في الحياة العامة ومدى استجابتها للشروط الدولية المطلوبة في علاقة بالنفاذ.

تمكنت جمعيّة إبصار في فترة زمنيّة تمتد من 25 نوفمبر إلى 15 ديسمبر 2022 من جمع 446 استمارة ملاحظة ميدانيّة، حيث كان المجموع الأكبر من عدد الاستمارات بتونس الكبرى بنسبة 28 بالمائة، تليها ولاية نابل بنسبة 19 بالمائة ثم ولاية جندوبة بنسبة 13 بالمائة. أما بقيّة الولايات فقد كان عدد الاستمارات التي تم جمعها فيها متقاربة تتراوح نسبها بين 4 و8 بالمائة من مجموع الاستمارات.

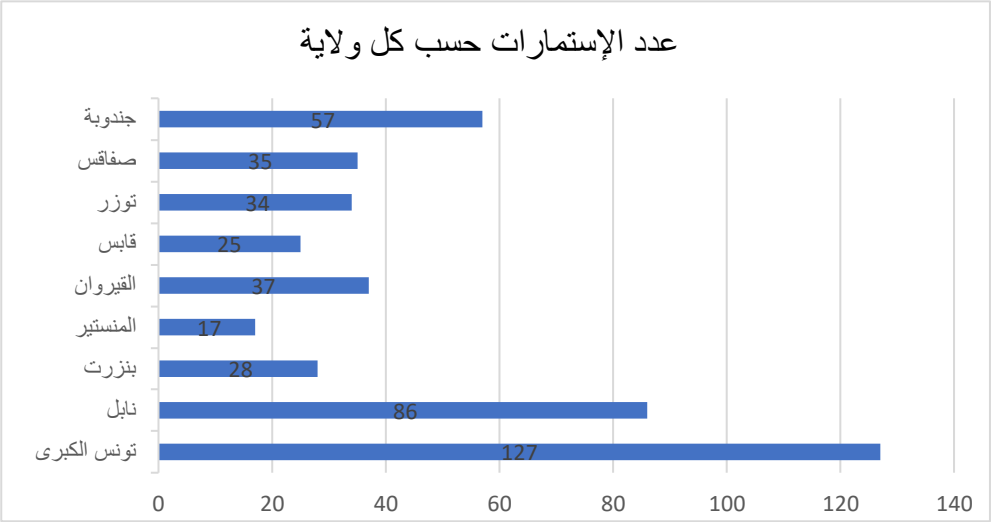

وقد كشفت عملية الملاحظة في مرحلة أولى عن طبيعة مكان نشاط الحملات الانتخابية، والتي كانت أغلبها بالشارع بنسبة 54.5 بالمائة، السوق الأسبوعي بنسبة 23.8 بالمائة والمقاهي بنسبة 14.6 بالمائة. اختيار المترشحين لطبيعة هذه الأماكن هو نتيجة القرارات المتعلقة بضبط قواعد تمويل الحملة الانتخابية وإجراءاته الذي أقر بمنع التمويل العمومي والسماح بالتمويل الخاص للحملة الانتخابية وذلك وفق ما نص عليه الفصل 75 الجديد من المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022. فقط 0.4 بالمائة من قاموا بحملتهم الانتخابية بقاعة خاصّة. كما تم رصد مترشح فقط من مجموع 446 استمارة قام بالتوجه لجمعيّة تعنى بذوات وذوي الإعاقة. أما بقيّة أماكن الأنشطة فقد كانت عموميّة "خيمات، حديقة عموميّة، ساحة عموميّة، مركبات ثقافية.." توزعت نسبها بين 2.7 بالمئة إلى 0.2 بالمائة.

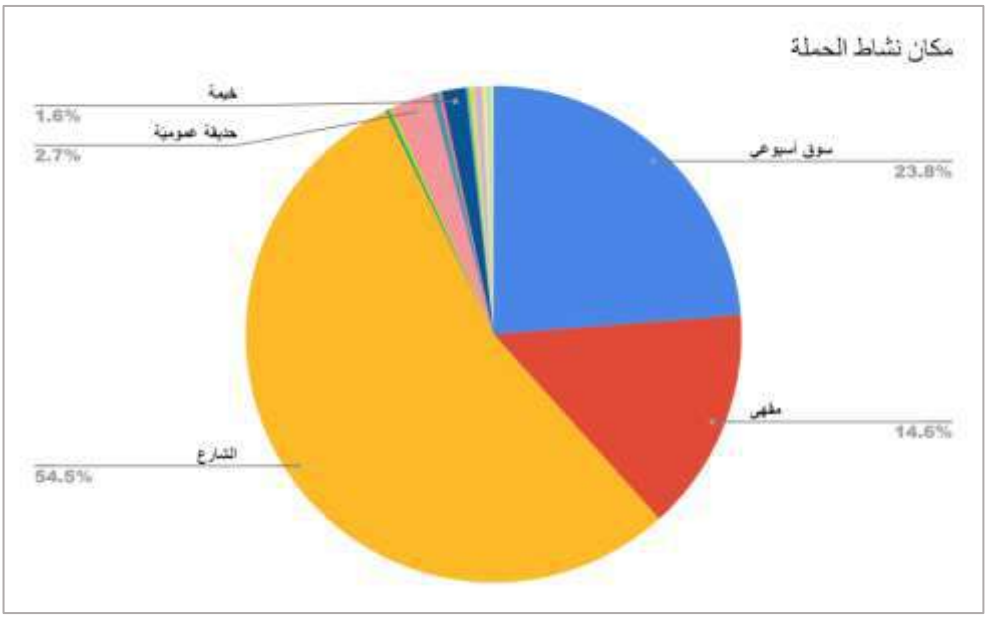

كما تظهر تداعيات المرسوم 55 في اختيار المترشحين لنوعيّة أنشطة الحملات أيضا، التي بدورها كان لها تأثير على مشاركة ذوات وذوي الإعاقة في الحملات الانتخابية. فتبعا لمنع التمويل العمومي للحملات الانتخابية، ومنع الأحزاب أيضاً من تمويل حملات مرشحيها، فإن بروز أشكال جديدة من الحملات الانتخابية كان متوقعا، حيث سجلت جمعيّة إبصار بنسبة 70.2 بالمائة نشاط مقتصر فقط على توزيع جذاذات تحتوي على صورة المترشح واسمه وبرنامجه الانتخابي باختصار. هذا النوع من النشاط غير كاف ولا يحترم خصوصيّة نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة لمحتوى النشاط، نخص بالذكر ذوي الإعاقة البصريّة الذي يجب توفير لهم هذه الجذاذات بتقنية براي حتى يتمكنوا من قراءة المحتوى. كذلك لم تتم مراعات خصوصيّة ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة نظرا لعدم تمكن أغلبهم من القراءة والكتابة، علما وأن نسبة أميّة هذه الفئة تصل 94 بالمائة. 15 بالمئة هي نسبة النشاط الثاني الأكثر اختيارا وهي الملتقيات الحواريّة مع أهالي المنطقة وهو ما

يطرح عدّة تساؤلات حول كيفية التواصل مع ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة وإذا ما تم توفير ترجمة لغة الإشارات خلال هذه الملتقيات.

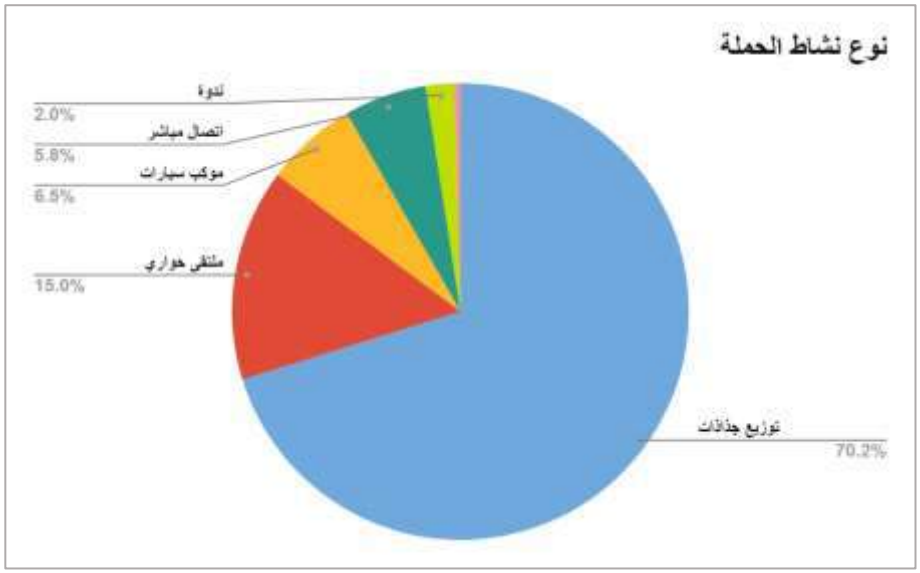

نفاذ الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة لبنيّة مكان الحملة التحتيّة:

النفاذ لمكان الحملة هي المرحلة الثانيّة التي رصدها ملاحظون وملاحظات جمعيّة إبصار، حيث سجلوا بنسبة 86.8 بالمائة غيابا للممرات الخاصّة بالأشخاص ذوات وذوي الإعاقة الحركيّة أي 387 مكان حملة من مجموع 446 استمارة. كذلك هو الحال في علاقة بالممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة البصريّة، وهو ممر حسي مرئي يتلمّسه المكفوفين بعصاتهم ليتمكنوا من تحديد الاتجاهات المطلوبة والمسارات باستقلالية، فقد سجل الملاحظين في هذا الشأن غيابا شبه تام لها حيث لم تتجاوز وجودها نسبة 0.7 بالمائة. هذه البنية التحتية الغير النافذة لذوي وذوات الإعاقة البصرية والحركية لم تساعدهم على ممارسة حقهم في المشاركة في الحياة، إضافة لذلك فإن النسبة الضئيلة لوجود هذه الممرات ليست كافتها سهلة المرور، فقد قيم الملاحظون مدى سهولة المرور فيها باعتماد مبدأ الاستقلالية وتبيّن أنه

53.3 بالمئة صعبة الاستعمال ولا يمكن المرور فيها إلا بمساعدة شخص أخر، بينما 1.7 بالمائة يستحيل فيها المرور.

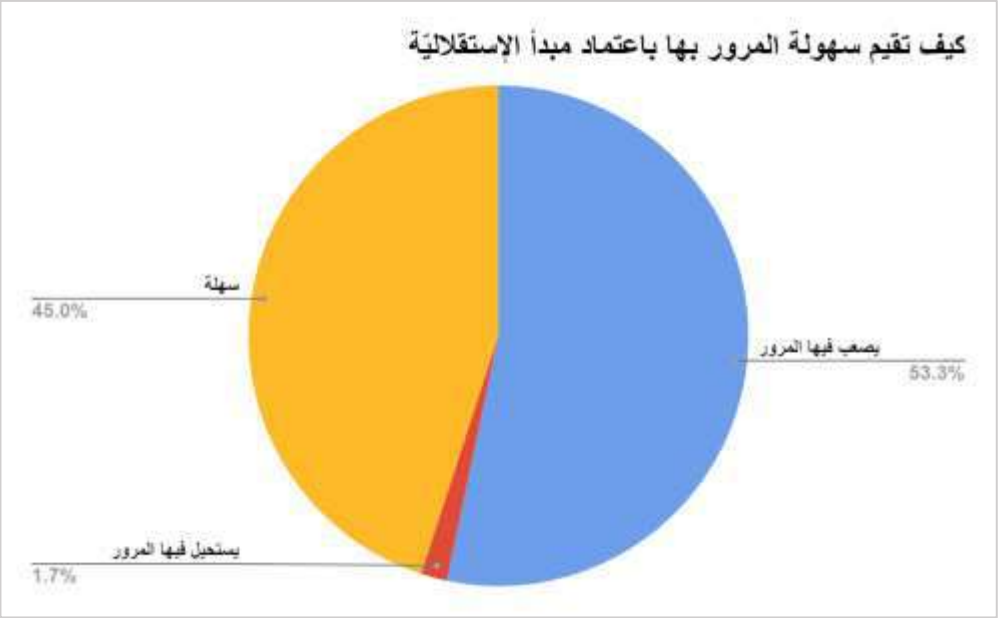

من جملة 59 ممر لذوي وذوات الإعاقة الحركيّة، أي 13.2 بالمائة، تبين أن 43 ممر منها بها حواجز تعيق ذوي الإعاقة من استعماله، وهو ما جعل 18 ممر فقط قابل للاستعمال.

أما عن أنواع هذه الحواجز فتمثلت في وجود سيارات أمام هاته الممرات بنسبة 31.9 بالمائة ودراجات ناريّة بنسبة 29.8 المائة، وهو دليل أولا على عدم احترام المواطنين التونسيين لخصوصيّة ذوات وذوي الإعاقة ونقص وعيهم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن هذه النسب تدّل على الاختيار الغير الموفق من قبل المترشحين لأماكن حملاتهم، نظرا لأنهم لم يعيروا اهتماما بحضور ذوي الإعاقة لأنشطتهم. كما وجدت حواجز أخرى مختلفة منها حاويات نفايات بنسبة 12.8 بالمائة، كراسي بنسبة 13.8 بالمئة ونباتات بنسبة 8.5 بالمائة.

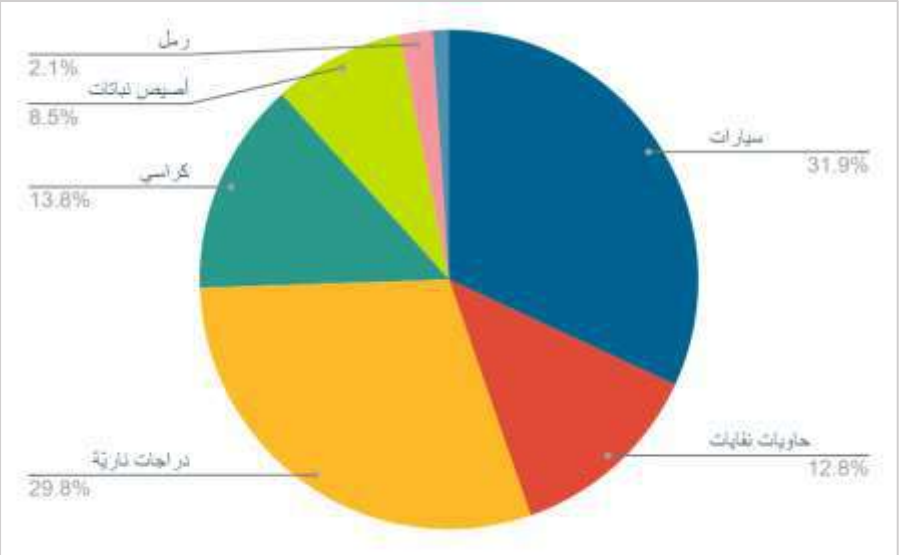

نفاذ الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة للمعلومة في الحملة:

بعد التمكن من دخول مكان الحملة قام الملاحظون برصد أهم ما يتعلّق بالنفاذ للمعلومة، تم تسجيل نشاط واحد فقط تم الاستعانة فيه بمترجم لغة الإشارات من مجموع 446 نشاط أي أن بقيّة الأنشطة كانت غير نافذة للصم بنسبة 99.8 بالمائة. رغم الريادة التونسية عربيًا في ترجمة لغة الإشارات، إلا أنه ما يزال هذا المجال يعاني من معوقات عديدة لتعميمه في ظلّ ما تتطلّبه من تصورات حديثة بعيدة عن النمطيات السائدة. لذلك تظلّ المسؤولية محمولة على الدولة أساسًا والتي كانت من الأجدر بها إدراج إلزاميّة توفير ترجمة لغة الإشارات ضمن شروط القيام بأنشطة الحملات الانتخابية وذلك من أجل تذليل التواصل للصم الذي ضمن لهم دستور حقهم في المشاركة في الشأن العام عبر الوسائل الميسرة.

كذلك هو الحال بالنسبة لذوات وذوي الإعاقة البصريّة، فالوسائط السمعيّة الميسرة والتي تتمثل في تسجيلات صوتيّة يتم بثها عبر مكبرات للإرشاد والتفسير كانت غائبة بنسبة 91.7 بالمائة.

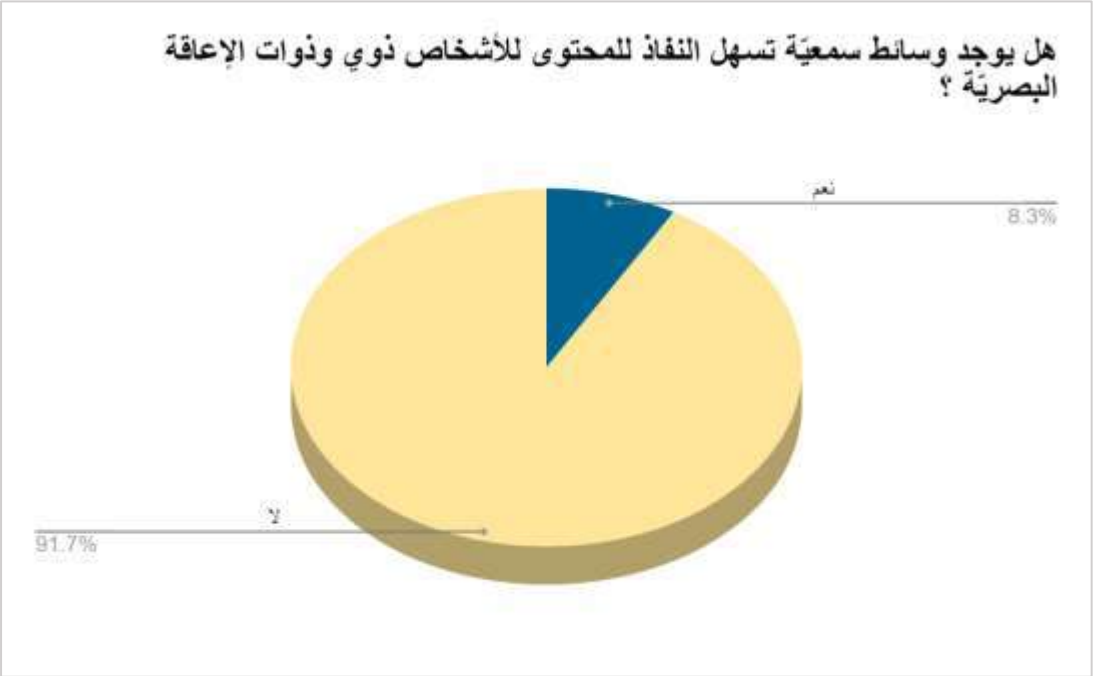

أما بالنسبة للمعلقات والصور التفسيريّة ميسرة كانت نسبتها ضئيلة جدا أيضا حيث وجدت بنسبة 4 بالمائة فقط. مع العلم أن هذا النوع من الوسائط التيسيريّة ضرورية خلال الحملات الانتخابية للتعريف بالقائم بالحملة ومحتوى برنامجه الانتخابي التي يفترض أنها موجهة لعموم التونسيين بمختلف فئاتهم دون إقصاء لأي طرف.

من خلال ملاحظيها أرادت جمعيّة إبصار مزيد البحث عن أنشطة حملات إنتخابيّة تم توفير فيها الوسائط المرئية لفائدة الصم تتضمن فيديوهات مترجمة بلغة الإشارات تفسر محتوى البرنامج الانتخابي، أو وسائط لمسيّة بطريقة برايل وهو نظام للكتابة والقراءة خاص بالمكفوفين وضعاف البصر، يقوم على تجسيد كل حرف بتشكيلة من النقاط البارزة تُطبع على الورقة. كشفت عمليّة الرصد في هذا الشأن عن غياب تام لاستعمال هذه المحامل.

مضمون خطاب المترشحين خلال الحملة:

تشير النتائج المتحصل عليها من عمليّة الرصد أن في 93 حملة إنتخابيّة من مجموع 446 من قاموا بذكر ذوات وذوي الإعاقة في مضمون خطابهم وهو ما يمثل 20.9 بالمائة فقط من كافة الحملات التي رصدة.

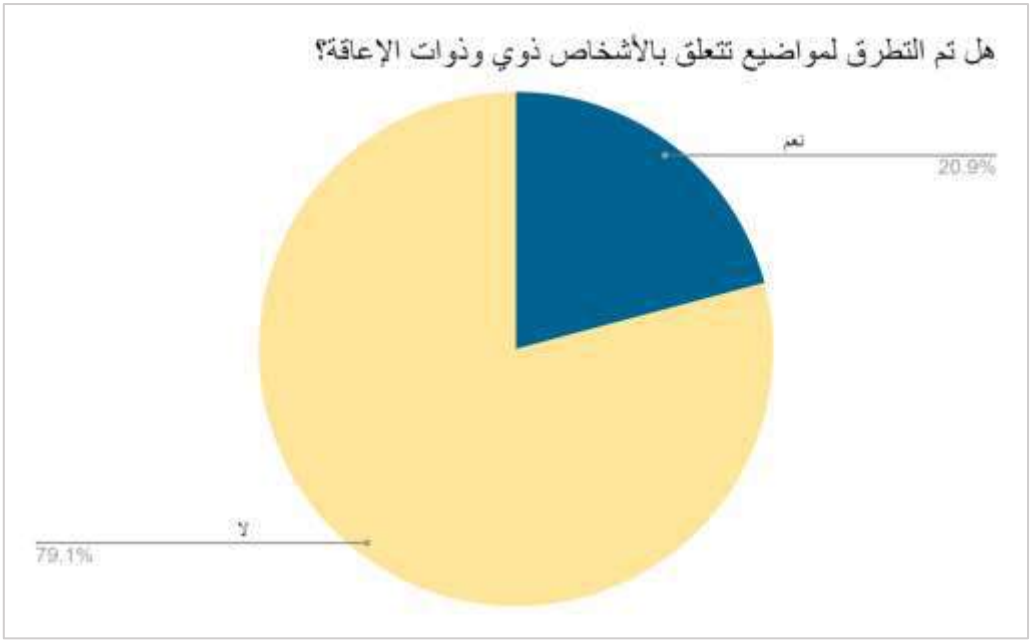

أما بالنسبة للمجالات التي تم ذكر ذوي وذوات الإعاقة فيها كانت متعددّة، أهمها المجال الاجتماعي بنسبة 37.8 بالمائة وهي نسبة متوقعة، نظرا للأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع التونسي التي تصنف ذوي وذوات الإعاقة كحالة اجتماعية هشّة في حاجة لمساعدات وإعانات ماليّة فقط. تم ذكرهم أيضا ضمن المجال الصحي بنسبة 19.5 بالمائة، يليها المجال الحقوقي بنسبة 14 بالمائة والمجال الاقتصادي بنسبة 11.6 بالمائة.

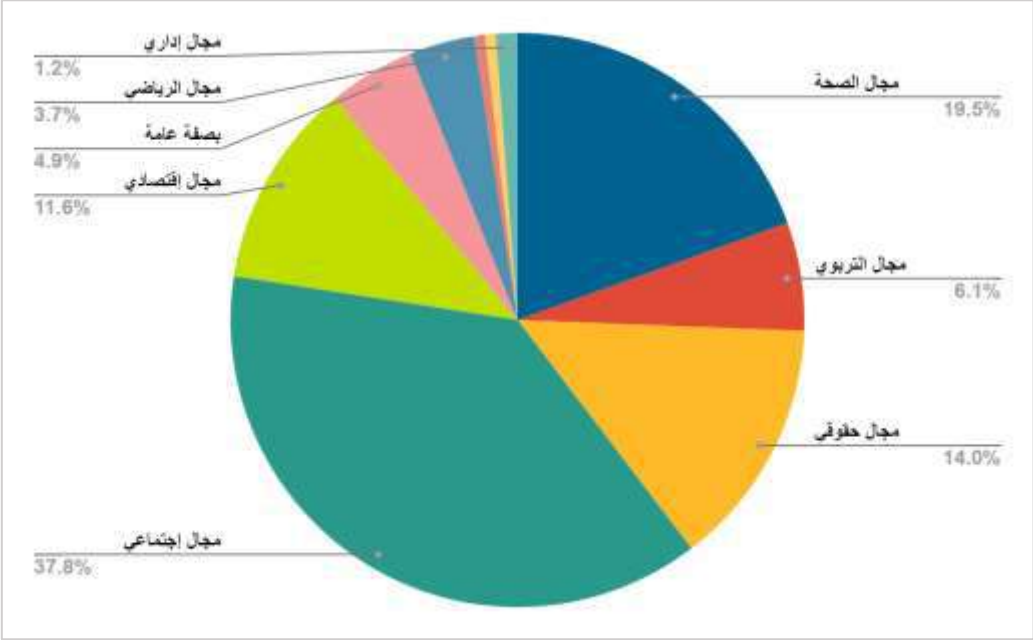

رغم أن الخطاب الموجه لذوي وذوات الإعاقة قدر ب 20.9 بالمائة فقط من مجموع الخطابات الموجهة في حملات الانتخابية إلا أنه خطاب لم يراع خصوصية ذوي وذوات الإعاقة ولم يتم استعمال المصطلحات المعترف بها في المواثيق والمعاهدات الدولية والقوانين التونسية في توصيف فئة هامة من المجتمع التونسي وهم ذوي وذوات الإعاقة. فقد تم الإشارة لهم بذوي الاحتياجات الخصوصيّة بنسبة 46,3 بالمائة وهو مصطلح دارج وكثير الاستعمال في المجتمع التونسي لكن غير قانوني، بنسبة 27.9 بالمائة استعمل مصطلح ذوي الإعاقة وبنسبة 11.8 بالمائة تم الإشارة لهم بحاملي الإعاقة، هذا التشظي في استعمال المصطلحات لم يكتف فقط بعدم احترام خصوصية هذه الفئة بل يعكس أيضا غياب ثقافة قانونية وحقوقية لدى جل المترشحين في حملات الانتخابية وعدم سعيهم للتحقق من المصطلحات قبل استعمالها .

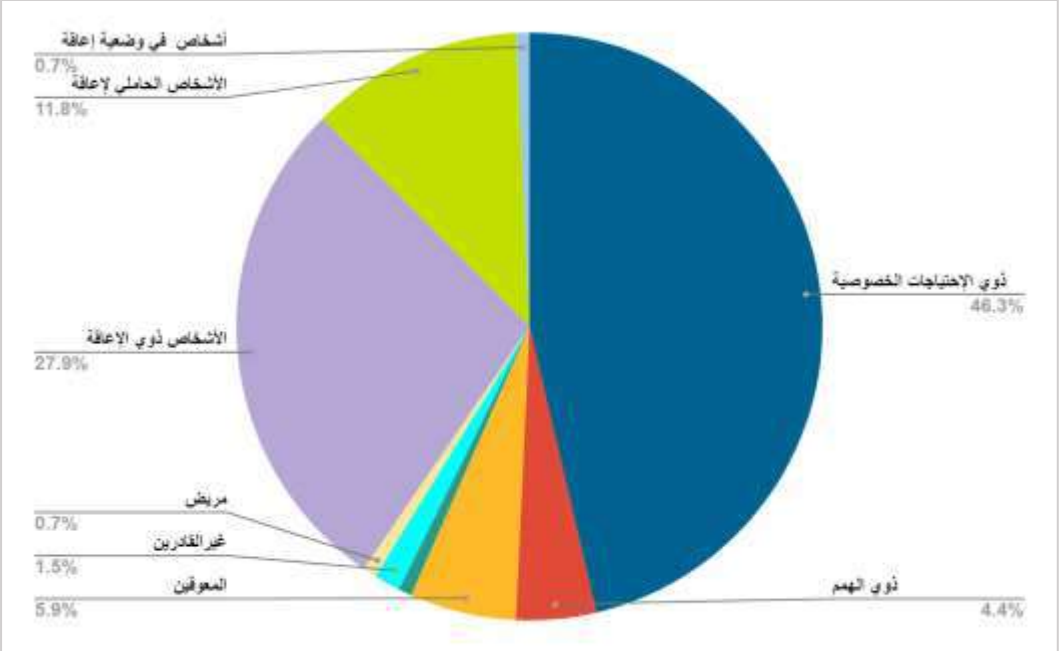

هذه المعطيات المتمثلة في غياب بنية تحتية ملائمة لذوي وذوات الإعاقة وانعدام وسائل التواصل معهم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى ضعف مشاركتهم في الحملات الانتخابية حيث لم يتجاوز حضور ذوي وذوات الإعاقة في هذه الحملات 19.3 بالمائة وغابوا عنها 80.7 بالمائة، وقد توزع المشاركون في الحملة حسب نوعية الإعاقة إلى 23.5 بالمائة من ذوي الإعاقة بصرية و12.2 بالمائة ممن ذوي الإعاقة سمعية و64.3 بالمائة من ذوي الإعاقة حركية. ارتفاع نسبة مشاركين من ذوي الإعاقة حركية يعود بالأساس إلى أنهم لا يحتاجون إلى وسائط تقنية ميسرّة في الحملات على عكس ذوي وذوات الإعاقة السمعية والبصرية الذين كان غياب هذه الوسائط (لغة الإشارات والمحامل اللمسية براي) سببا في حضورهم الضعيف مقارنة بذوي وذوات الإعاقة الحركية.

البرامج الانتخابية في حصّة التعبير المباشر بقناة الوطنيّة 2:

على الرغم من وجود قرارات ترتيبيّة متعلّقة بوسائل الإعلام السّمعي البصري لتيسير نفاذ ذوي الإعاقة إلى البرامج عبر وسائل تتماشى مع خصوصيّة الصم من خلال توفير التّقنيات المناسبة بلغة الإشارات، إلا أنها كانت غير ناجحة. فمن جملة 569 استمارة رصد للبرامج الانتخابية بحصص التعبير المباشر قام برصدها لجنة متكونة من 6 ملاحظين مختصين (3 ملاحظات و3 ملاحظين)، فقط 19.7 بالمائة فيها كانت ترجمة لغة الإشارات فيها مفهومة، بينما بنسبة 53.6 بالمائة وهو ما يساوي 305 برنامج انتخابي، كانت ترجمة لغة الإشارات غير مفهومة، تعابير وجه المترجم غائبة، أداء إشاري غير مسترسل ويتخلله العديد من الأخطاء. ويرجع هذا السبب لعدم إتاحة فرصة للتحضير المسبق حتى يتدارك المترجم أخطاءه ويتطلع على أهم المصطلحات المستعملة في خطاب المترشح. هذا ما شكل عائق كبيرا للصم ليتمكنوا من فهم محتوى البرامج الانتخابية. إضافة إلى ذلك فإن صورة المترجم التي قدرت حجمها بأقل من ربع الشاشة والخلفيّة الرماديّة كانت أيضا عامل مشوّش للصم، منعتهم من متابعة جميع البرامج الانتخابية.

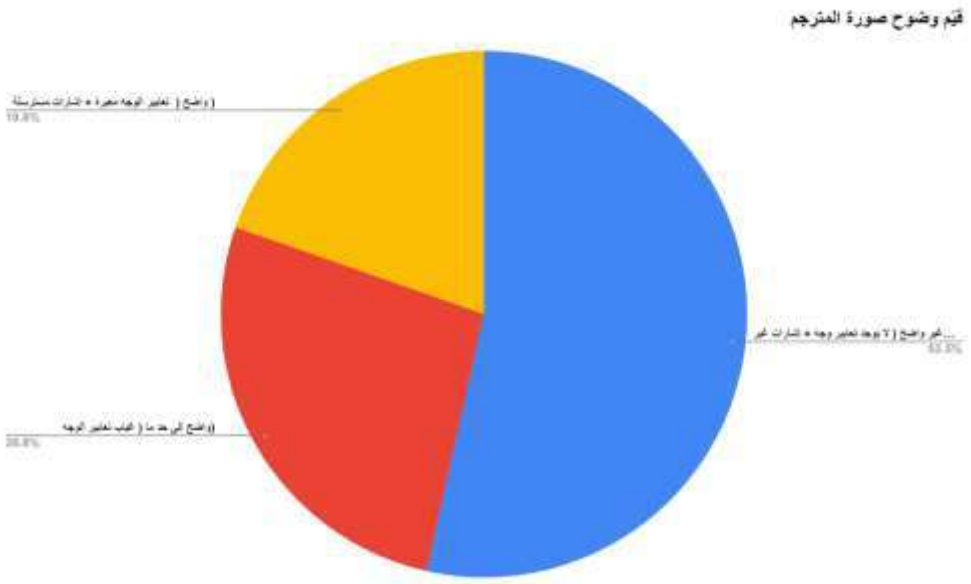

كذلك من المهم جدا أن يتم تكوين المترشحين في كيفيّة إلقاء الخطاب قبل التسجيل، حتى نضمن عدم المساس بخصوصيّة ذوي الإعاقة أهمها الإعاقة السمعيّة والبصريّة. فقد لوحظ في هذا الشأن أن جميع المترشحين لم أخذوا بعين الاعتبار وجود مترجمي لغة الإشارات، حيث قام كافتهم بإلقاء الخطاب بطريقة سريعة مما جعل ترجمة كافة كلامهم صعبا وغير كامل. كذلك تم تسجيل 7 بالمائة من المترشحين من لم يقوموا بتقديم أنفسهم أول الخطاب وهو ما يمس من حق ذوي الإعاقة البصريّة للنفاذ للمعلومة.

التطرّق لمواضيع ذات علاقة بذوي الإعاقة كان ضئيلا جدا، فقط 7.6 بالمائة من المترشحين من ذكروا ذوي الإعاقة خلال خطابهم وأي 526 مترشح من مجموع 569 غيبوا ذوي الإعاقة في خطاباتهم.

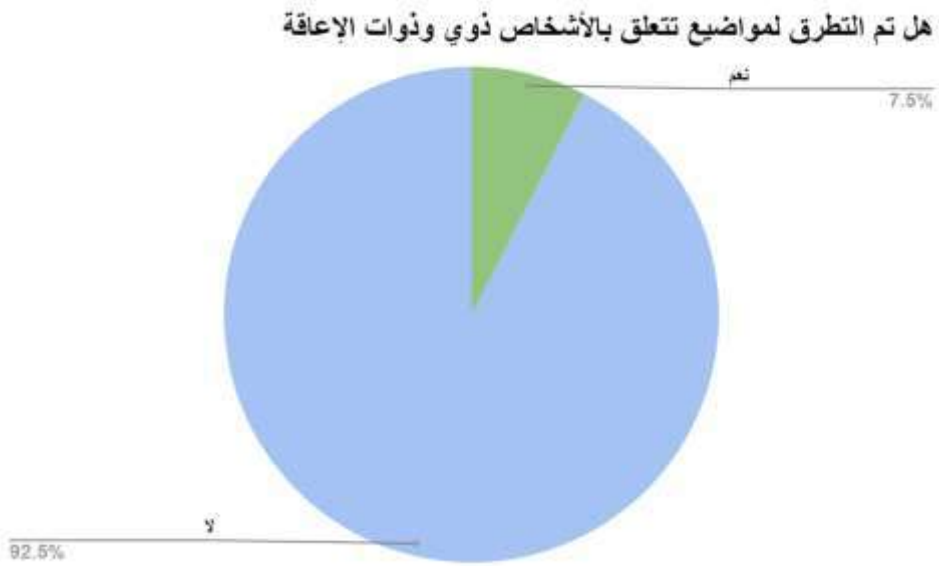

المجالات التي ذكر فيها ال 43 مترشح ذوي وذوات الإعاقة في خطابهم كانت كالاتي: بنسبة 37.2 بالمائة تم ذكرهم باعتماد المقاربة الاجتماعية وهي نتيجة

متوقعة، يليها المجال الاقتصادي بنسبة 23.3 بالمائة. أما النسبة الأكبر كانت 53.5 بالمائة حيث قام المترشحون بذكر ذوات وذوي الإعاقة بصفة عامّة.

رغم أن الخطاب الموجه لذوي وذوات الإعاقة لم يتجاوز 8 بالمائة من مجموع الخطابات إلا أنه خطاب لم يراع خصوصية ذوي وذوات الإعاقة ولم يتم استعمال المصطلحات المتفق عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية والقوانين التونسية في توصيف ذوي وذوات الإعاقة. فقد تم توصيفهم بذوي الاحتياجات الخصوصية بنسبة 83.7 بالمائة وذوي الهمم بنسبة 4.7 بالمائة كذلك المعوقين بنسبة 4.7 بالمائة. في حين أنه تم تسجيل بنسبة 7 بالمائة من مجموع كافة المترشحين من استعملوا مصطلح ذوات وذوي الإعاقة وهو ما يعادل 3 مترشحين فقط.

نتائج ملاحظة الحملات الانتخابية التشريعيّة 29 جانفي 2023، الدور الثاني، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة

قامت جمعيّة إبصار بملاحظة الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة في دورها الثاني التي إمتدّت منذ يوم 16 جانفي 2023 حتى يوم 27 جانفي 2023، وقد قامت بإعتماد 33 ملاحظ محلي متكوّن من 17 ملاحظة و16 ملاحظ موزعين على 13 ولاية تونسيّة: "تونس الكبرى، بنزرت، نابل، المنستير، جندوبة، القيروان، صفاقس، قفصة، توزر، قابس" أي 82 دائرة إنتخابيّة من جملة 131 دائرة إنتخابيّة وهو ما يمثّل 62.60 بالمائة من الدوائر الإنتخابيّة. تم جمع 507 إستمارة ملاحظة للحملات الإنتخابيّة، حيث كان المجموع الأكبر من عدد الاستمارات بتونس الكبرى 113 إستمارة، تليها ولاية نابل ب 110 إستمارة ثم ولاية صفاقس ب 70 إستمارة.

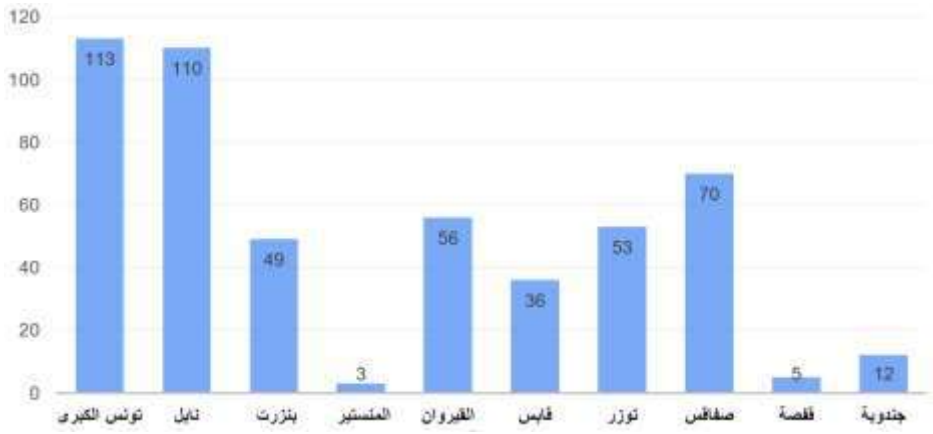

كشفت عمليّة الملاحظة على طبيعة مكان الحملات الانتخابية، معظم المترشحين قاموا باختيار الشارع كمكان لحملتهم بنسبة 56 بالمائة، الخيار الثاني للمترشحين كان الأسواق الأسبوعية بنسبة 16 بالمائة تليها المقاهي بنسبة 15 بالمائة وبنسبة 6 بالمائة كان الحملات بخيمات.

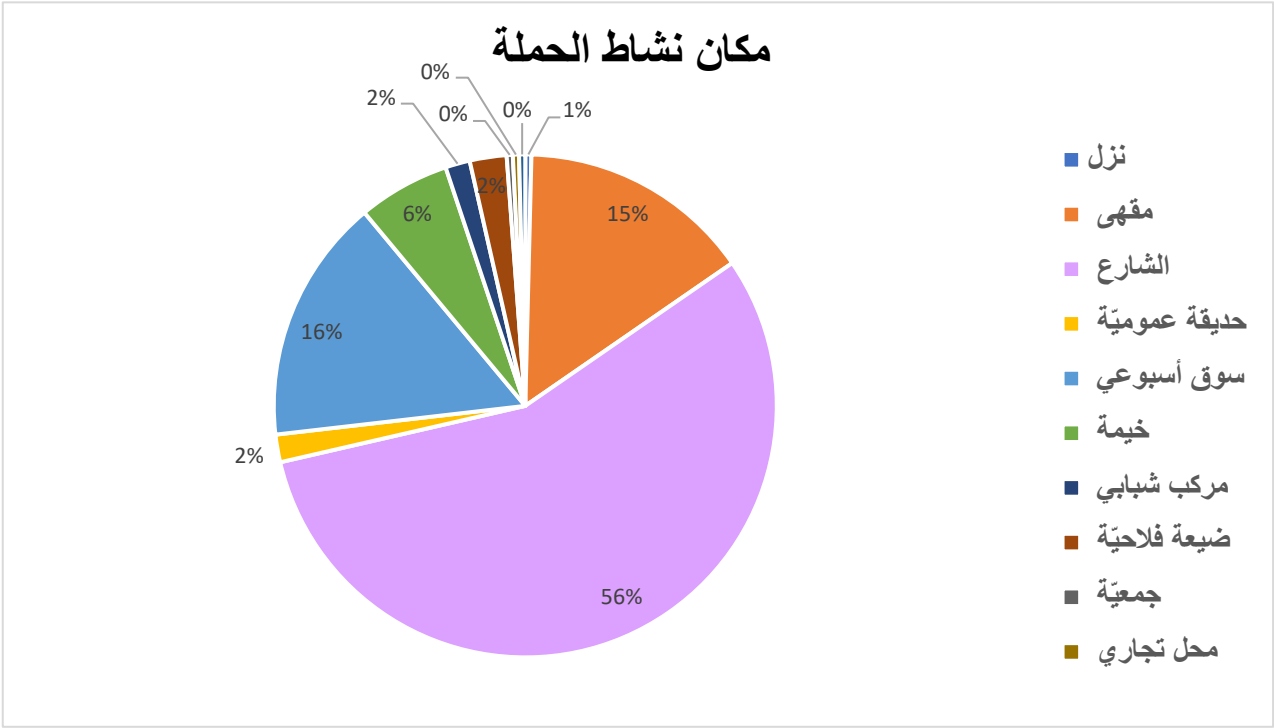

بالنسبة لنوع نشاط الحملات فلم يتم رصد اختلاف عن طبيعة نشاطات في حملات الدور الأول، فقد توجه المترشحين بنسبة كبيرة تقارب 72 بالمائة إلى توزيع الجذاذات وهو ما يساوي 365 حملة من جملة 507 حملة تم رصدها. في مرتبة ثانيّة تم اعتماد الملتقيات الحواريّة بنسبة 20 بالمائة وهي نسبة متوقعة نظرا لأن أكثر مكان تم تداوله بعد الشارع والأسواق الأسبوعيّة هي المقاهي. نلاحظ أن النسب متشابهة مقارنة بأماكن وأنشطة الحملات بالدور الأول، هذا يعطي لمحة عن النتائج الخاصّة بأليات النفاذ للأماكن الحملات ومحتواها والتي ستكون مشابهة أيضا للنتائج السابقة الخاصّة بالدور الأوّل.

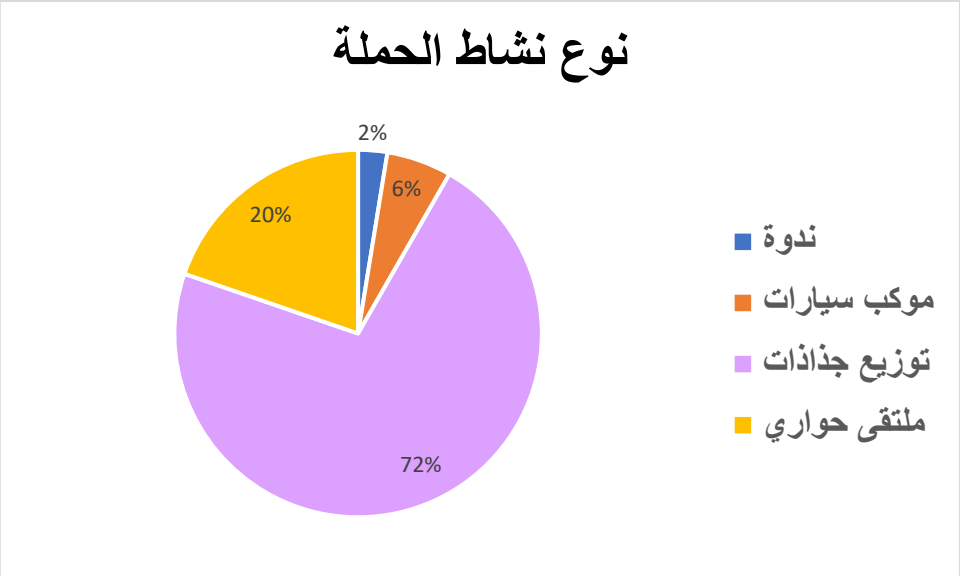

نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبنيّة التحتيّة:

قام فريق ملاحظي إبصار برصد في مرحلة أولى وجود ممرات خاصّة بذوي الإعاقة البصريّة في أمكان الحملات التي اختارها المترشحين، فقد تبيّن أنه بنسبة 0 بالمائة وجود الممرات الخاصّة بذوي الإعاقة البصريّة. أما بالنسبة للممرات الخاصّة بذوي الإعاقة الحركيّة فقد سجّل الملاحظون غيابها بنسبة 83 بالمائة أي ما يعادل 420 حملة انتخابية من جملة 507 حملة تم رصدها. هذا التغيب للممرات ذوي الإعاقة له أثر على نسبة حضور ذوي الإعاقة التي ستكون ضئيلة جدا نتيجة لعدم توفر أليات النفاذ للبنيّة التحتيّة. تم تقييم أيضا سهولة المرور بهته الممرات باعتماد مبدأ الاستقلالية، فقد سجل الملاحظون في هذا الشأن بنسبة 57 بالمائة صعوبة المرور بهتة الممرات أي أنها لا تطابق مواصفات النفاذ، فعادة ما تكون هذه الممرات مرتفعة للغاية أو ضيقة لا تمكن الشخص ذي الإعاقة الحركيّة من المرور فيها إلا بمساعدة شخص أخر وهو ما يمس من حق ذي الإعاقة الحركيّة من الدخول والتحرّك بحريّة واستقلالية تامّة. فقط 27 ممر كان ملائم وسهل الاستعمال من جملة 87 ممر تم رصده.

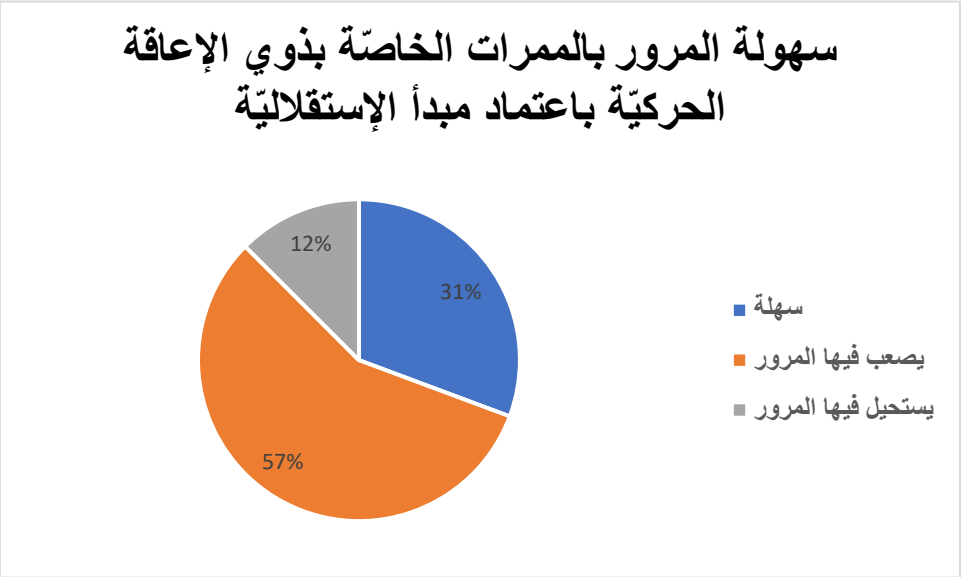

كذلك تم رصد حواجز وعقبات أمام هاته الممرات والتي قدّرت بنسبة 67 بالمائة وهي نسبة مرتفعة أي ما يعادل 58 ممر به عقبات، أكثرها دراجات ناريّة بنسبة 26 بالمائة، سيارات بنسبة 25 بالمائة، كراسي بنسبة 22 بالمائة، وحاويات نفايات وأصيص نباتات كلّ منهما بنسبة 12 بالمائة.

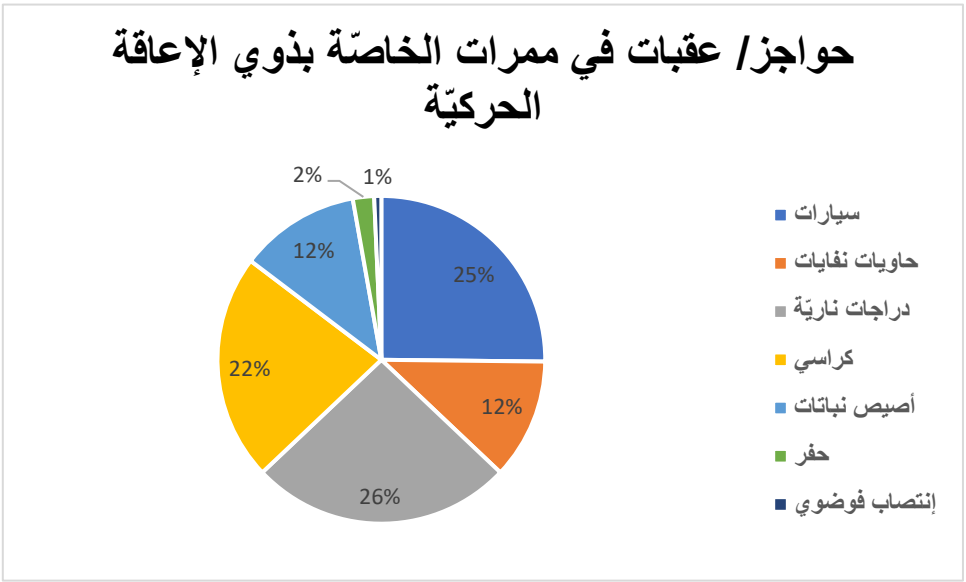

نفاذ الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة للمعلومة:

النتائج التي تم التوصل لها فيما يخصّ نفاذ ذوات وذوي الإعاقة للمعلومة كانت مشابهة للنتائج التي تم رصدها في الدور الأوّل. حيث سجّل الملاحظين بنسبة 0 بالمائة وجود لمترجمي لغة الإشارات بالحملات على الرغم من وجود 22 شخص أصم في هذه الحملات، إلا انّه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّتهم في التواصل ولم يتم الاستعانة بمترجم لغة الإشارات.

بالنسبة للمعلّقات والصور التفسيريّة وجدت بنسبة 1 بالمائة فقط. تعتبر هذه الوسائل الميسرة ضروريّة لإرشاد وتبسيط المعلومة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعيّة، شأنها شأن الوسائط المرئيّة الأخرى مثل الفيديوهات التفسيريّة بلغة الإشارات والتي كانت غائبة بنسبة 100 بالمائة. كذلك لم يتم احترام خصوصيّة ذوي الإعاقة البصريّة للنفاذ للمعلومة، حيث رصد الملاحظين وجود الوسائط السمعيّة مثل مكبرات الصوت بنسبة 7 بالمائة فقط، كما رصدوا غيابا تاما للوسائط اللمسيّة براي.

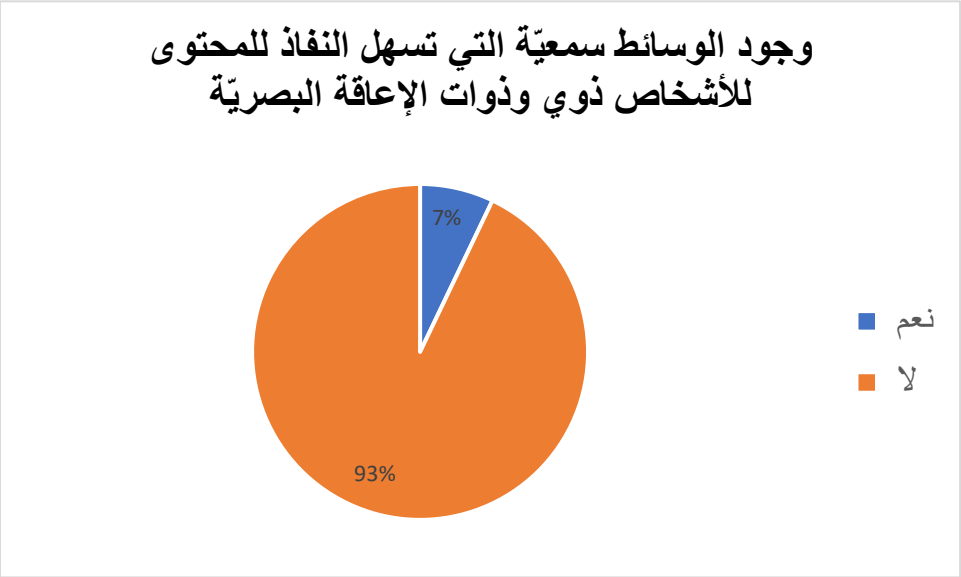

مضمون خطاب المترشحين في الحملات الانتخابية:

تمكن ملاحظي وملاحظات إبصار من رصد 413 حملة تم تغيب فيها مواضيع تتعلّق بالأشخاص ذوات وذوي الإعاقة وهو ما يقارب 81 بالمائة، أما ال 94 حملة التي تم التطرّق فيها لمواضيع خاصّة بذوات وذوي الإعاقة فكان أهم مجالات التي تم ذكرهم فيها: المجال الاجتماعي الذي أخذ حيزا بنسبة 40 بالمائة، يليه مجال الصحّة بنسبة 19 بالمائة ثم المجال الاقتصادي بنسبة 14 بالمائة.

المصطلحات التي تم استعمالها من أجل الإشارة إلى الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة هي "ذوي الاحتياجات الخاصّة "بنسبة 38 بالمائة وهو أكثر مصطلح استعمالا على الرغم من أنه مصطلح غير قانوني.

كذلك رصد الملاحظين حضورا ضئيل للأشخاص ذوات وذوي الإعاقة وهو ما يقارب 21 بالمائة فقط، فيما كانوا غائبين بنسبة 79 بالمائة. أغلب الحاضرين كانوا من ذوي إعاقة حركيّة حيث رصد حضورهم بنسبة 64 بالمائة، وقد كان هناك 26 شخص ذي إعاقة بصريّة و22 شخص ذي إعاقة سمعيّة.

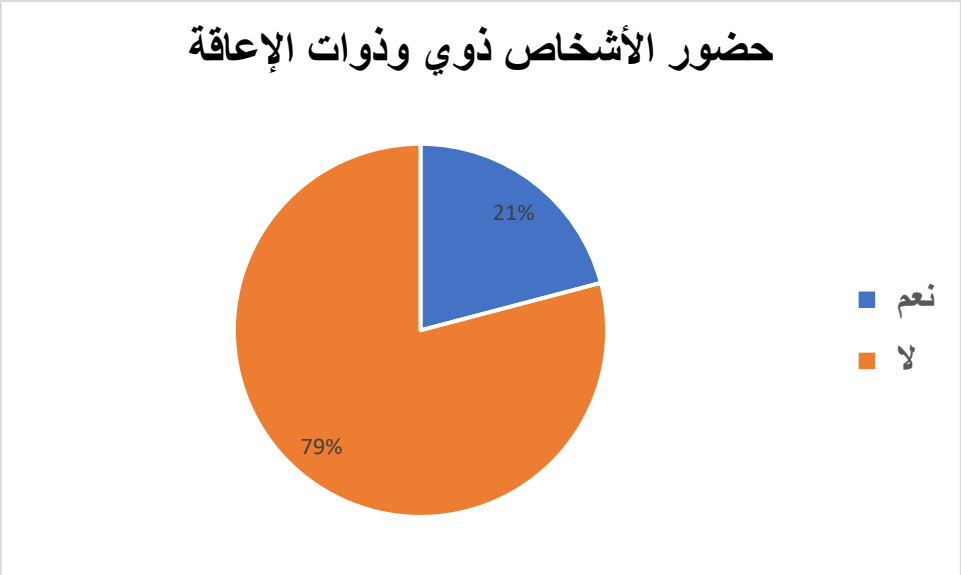

ملاحظة خطاب المترشحين بحصص التعبير المباشر الدور الثاني:

من أجل ملاحظة البرامج الانتخابية للمترشحين بحصص التعبير المباشر، قامت جمعيّة إبصار بتخصيص لجنة لرصد أهم ما جاء في خطاب المترشحين. كمرحلة أولى تم ملاحظة إذا ما قام المترشحون بتقديم أنفسهم أول الخطاب، 12 مترشح لم يقموا بذكر أسمائهم من جملة 186 مترشح. أما بالنسبة للمترشحين الذين ذكروا الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة في خطاباتهم فقد كانت نسبتهم 6 في المائة فقط، بينما غيّبوا ذوات وذوي الإعاقة في خطاباتهم بنسبة 94 بالمائة. قام ال 11 مترشح الذين ذكروا الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة بالحديث عن هذه الفئة وربطها بالمجال الاجتماعي أولا بنسبة 43 بالمائة، بالمجال الاقتصادي بنسبة 14 بالمائة وبنسبة 36 بالمائة كانت بصفة عامّة. كما هو متوقع مصطلح ذوي الاحتياجات الخصوصيّة أخذت حيزا كبيرا في خطابات المترشحين بنسبة 64 بالمائة، بالإضافة إلى ذلك لم يحدد أي مترشح نوع الإعاقة التي يتحدّث عنها بل قام بذكرهم بصفة عامّة ووجيزة.

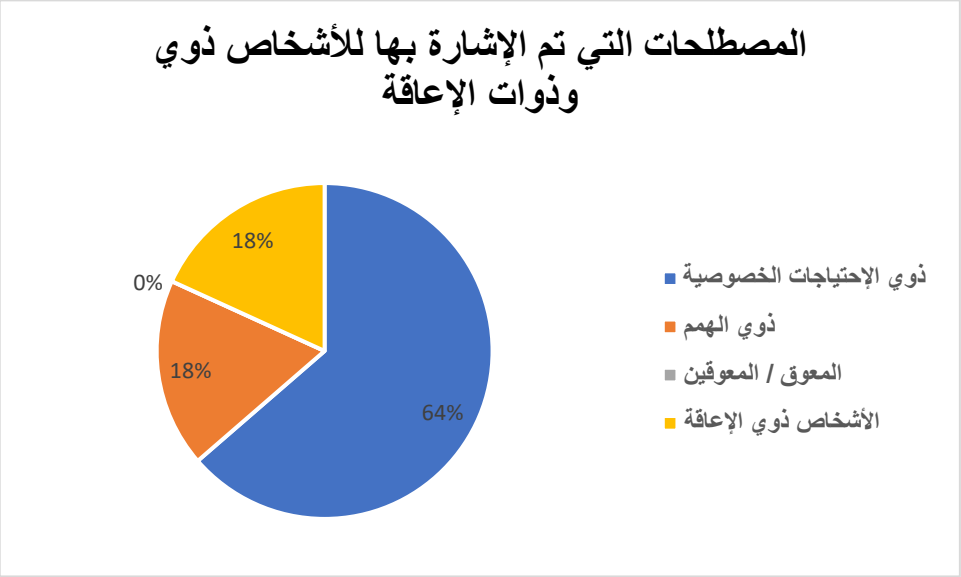

نتائج ملاحظة ترجمة لغة الإشارات بحصص التعبير المباشر للدورة الثانيّة من الانتخابات التشريعيّة، 29 جانفي 2023

يندرج هذا التقرير ضمن مشروع " الحق في التصويت = الحق في النفاذ " المنجز من قبل جمعيّة إبصار لثقافة وترفيه ذوي وذوات الإعاقة البصريّة. يهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى صحّة ونجاعة ترجمة لغة الإشارات للبرامج الانتخابية التشريعيّة في الدور الثاني المقدّمة في حصص التعبير المباشر بقناة الوطنيّة 1، وذلك عبر الكشف عن مختلف الأخطاء التقنيّة خلال التصوير والتي لها أثر كبير على جودة ترجمة لغة الإشارات، وعبر الكشف عن أخطاء الترجمة وتحديد مصادرها. هذا التقرير الذي يعتمد المنهج الوصفي التحليلي سيساعد في تطوير تقنيات وممارسات ترجمة لغة الإشارات مما سيعمل بالتالي على تحسين إيصال المعلومة للصم ودمجهم بشكل أفضل في الشأن السياسي والعام.

من أجل تحقيق مسار انتخابي نزيه وشفاف يشمل مختلف أطراف المجتمع بما فيهم الأشخاص الصم وضعاف السمع، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالشراكة مع التلفزة الوطنيّة التونسيّة بتوفير ترجمة لغة الإشارات خلال حصص التعبير المباشر أثناء فترات الحملات الانتخابية التشريعيّة والتي امتدت في دورها الأول منذ يوم 25 نوفمبر 2022 حتى 15 ديسمبر 2022 وفي دورها الثاني منذ يوم 16 جانفي 2023 حتى يوم 27 جانفي 2023.

أثار بث حصص التعبير المباشر الخاص بالدور الأول العديد من تشكيات الصم، حيث اعتبروا أن أغلب الحصص المترجمة غير مفهومة وغير واضحة. وقد عبر العديد عن استياءهم في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصّة بهم. لذلك توجب أن تتم ملاحظة وتقييم مدى نجاعة ترجمة لغة الإشارات في ترجمة حصص التعبير المباشر بالدور الثاني وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار تشكيات الصم، وذلك عبر إنشاء لجنة علميّة مختصّة في ترجمة لغة الإشارات تتكون من 3 مترجمين

متحصلين على شهادة ماجستير في ترجمة لغة الإشارات، ذو كفؤ ولهم خبرة في الترجمة وأصم أستاذ لغة الإشارات بالمعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس المنار، مهمّتهم بالأساس تقييم ترجمة لغة الإشارات الخاصّة بحصص التعبير المباشر الدور الثاني الموجودة بموقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

أولا من أجل ضمان تقييم ناجع وذي مصداقية يجب التعرّف على أهم المفاهيم والقواعد في هذا الشأن.

1. ما هي لغة الإشارات؟

تعتبر لغة الإشارات اللغة الطبيعية للصم، فهي تعبر عن الكلمات والمفاهيم من خلال حركات اليدين، كما أنها وسيلة اتصال تعتمد على التناسق بين العين وحركات الجسم، تسمح هذه اللغة للأصم بالتعبير والتواصل مثل ما هو الحال بالنسبة للغة المنطوقة، وما يجعلها لغة طبيعية الأم للأصم هو اتصالها بأبعاد نفسيّة قويّة لديه، فكل بلد لديه مصطلحات إشاريّة خاصة به تمييزه عن غيره مستلهمة من العادات والتقاليد. وتعتمد لغة الإشارات على المصطلحات / المفردات أكثر من الحروف فكل إيماءة تعبر عن فكرة أو مفهوم محدد. بعض الكلمات والأسماء لا مرادف لها في لغة الإشارات، ويمكن استخدام الحروف الأبجدية اليدوية التي تسمى كذلك أبجدية الأصابع أو خلق مصطلحات إشاريّة جديدة من قبل الصم.

1.1 مكونات لغة الإشارات

لغة الإشارات لغة قائمة بذاتها فهي ترتبط بطبيعة البيئة التي يعيش بها الأصم وكما أن لها نظام محدد مثل اللغة المنطوقة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول عدد 1: مقارنة بين لغة الإشارات واللغة المنطوقة

الجوانب	اللغة المنطوقة	لغة الإشارات
الأداة المستخدمة	الهواء، الحنجرة، اللسان	اليد، الجسم، الوجه
الناتج	كلمات و أصوات	إشارات و حركات
المستقبل	الأذن	العين
الوحدة	كلمات متنوعة	إشارات متنوعة
ضبط اللغة	قواعد اللغة المنطوقة	قواعد اللغة الاشارية
الفهم والاتصال	يفهم الشخص المقابل الكلام	يفهم الشخص المقابل الكلام

2.1 عناصر تكوين الإشارة

تعتمد لغة الإشارات على خمسة عناصر أساسية وهي كالتالي:

1) الهيكل أو شكل اليد
2) الاتجاه
3) الموقع
4) الحركة
5) تعابير الوجه

3.1 أهمية لغة الإشارات

تؤكد نتائج الدراسات والبحوث على أن لغة الإشارات تمثل أهمية قصوى لدى الأفراد الصم مقارنة بالطرق الأخرى التي يستخدمها الصم مثل الهجاء الإصبعي

والقراءة على الشفاه، فهي بالنسبة لهم تمثل اللغة الطبيعية مثل الكلام الصوتي بالنسبة للسامعين، وهي لغة تعطيهم تميزا وقوة وتفرد بإمكانهم من خلالها تنمية أنفسهم واكتساب الخبرات والمهارات المختلفة اللازمة لنموهم وبمقدار كاف ومتميز. كما أن لغة الإشارات لها إسهامات وقائية في مجتمع الصم، فمن خلالها تتقدم الإشارات وتنقل الخبرات والمعلومات. وتعتبر لغة الإشارات تراثا وتاريخا يخص فئة الصم دون غيرهم من الناطقين.

2. الترجمة في لغة الإشارات

تعد الترجمة من ضرورات الحياة في المجتمعات ثنائية أو متعددة اللغة تسهّل التواصل بين مختلف أفراد المجتمع. ومن هنا فإن وجود أجهزة الترجمة والمترجمون يصبح ضرورياً وشائعا في هذه المجتمعات. ويصبح وجود المترجم إلزاميا بنص القانون عندما تعترف الدولة بلغة معينة من اللغات ضمن لغاتها الرسمية . وهو الحال بالنسبة لترجمة لغة الإشارات فهي فن مستقل بذاته، وتعتمد على الحس اللغوي والقدرة على ترتيب الحركات والتحكم في الفضاء الإشاري وهي تمكن الأصم من النفاذ للمعلومة.

2 . 1 مترجم لغة الإشارات

مترجم لغة الإشارات هو بمثابة الرابط بين شخصين يريدان التواصل مع بعضهما، أحدهما سامع والأخر أصم، حيث يقوم بتسهيل عملية التواصل بين الصم والسامعين. وما يميز مترجم لغة الإشارات المؤهل أنه يتمتع بمهارات أخلاقية ويتمتع بالمعرفة والخبرة اللازمتين لأداء المهنة بطريقة محترفة.

2 . 2 أخلاقيات مهنة مترجم لغة الإشارات

أخلاقيات المهنة الخاصة بمترجم لغة الإشارات هي عبارة عن مجموعة من القوانين التي وضعتها الجمعية الفرنسية لمترجمي لغة الإشارات (AFILS) والتي تهتم بتنظيم مهنة المترجم أثناء قيامه بعمله، وفيها الدليل التوجيهي المهني، وقوانين أخلاقيات المهنة، وكل مترجم يخالف هذه القوانين (الحيادية، والسرية، والوفاء) المنظمة لهذه المهنة يعرض نفسه إلى عقوبة السجن أو خطية مالية، أما في تونس لم يتم إلى حد الآن وضع أي قوانين تنظم الحياة المهنية للمترجم لغة الإشارات.

قوانين أخلاقيات المهنة الخاصة بمترجم لغة الإشارات في فرنسا

2. 3 متطلبات الترجمة

تعتبر عملية الترجمة عملية دقيقة ومعقدة، فهي نشاطا بشريا مزدوجا يقوم على فهم قصد الكاتب أو المتحدث، من ناحية، ونقل المعنى المفهوم إلى المتحدث إليه، من ناحية أخرى. فهي عملية مضاعفة تتضمن الفهم والإفهام معا، وذلك ما يفسر صعوبتها وتعدد شروطها من أهم هذه الشروط المدرجة في دليل المترجم المحلف في تونس نذكر:

- **إتقان لغتي العمل**

إذا كانت عملية التواصل اللغوي في مجموعة بشرية معينة تتطلب لغة واحدة عادة، فإن التواصل من لغة إلى أخرى يستوجب لغتين اثنتين، لغة المنطلق وهي اللغة المترجم منها ولغة الوصول، أي اللغة المترجم إليها. وينبغي أن تكون معرفة المترجم باللغتين جيدة، حتى يتمكن من تقديم ترجمة سليمة مقبولة شكلا ومضمونا. أما إذا كانت معرفة المترجم باللغتين محدودة، فإنه سيلاقي صعوبات كثيرة، لا ترتبط بعملية الترجمة في حد ذاتها بقدر ما تتعلق بتكوينه اللغوي. ومن هنا، يعد حذق اللغتين أحد الأركان الأساسية التي تبنى عليها عملية الترجمة.

- **معرفة موضوع النص/ الخطاب**

يكون مضمون الخطاب أو النصوص المعدة للترجمة متفاوتة الصعوبة والتعقيد عادة. وعلاوة على الصعوبات اللغوية، تعترض المترجم مشكلات تتعلق بالموضوع المطروق. فبقدر ما يكون موضوع النص بسيطا ويعلمه المترجم، تكون الترجمة سهلة ميسورة، في حين تصعب الترجمة كلما كان

الموضوع مختصا أو مجهولا. ولذلك تعتبر معرفة موضوع الخطاب شرطا أساسيا من شروط الترجمة، تنعدم بدونه الترجمة الدقيقة المقبولة.

ونظرا إلى تعدد مجالات الترجمة واختلاف فروعها، ولاسيما في الميادين المختصة العلمية والسياسيّة، يحتاج المترجم إلى أن يكون مطلعا على هذه المجالات، ملما بمفاهيمها الأساسية ومفاتيحها. يكفي أن يعرف منها ما يضمن له فهم الخطاب ويساعده على نقل محتواها من لغة إلى أخرى بكيفية مقبولة.

- **اعتماد طريقة ناجعة**

تعتمد عملية الترجمة كما هو الشأن في كل نشاط بشري، على طريقة واضحة المعالم تنظم عمل مترجم لغة الإشارات وتساعده على أدائه على أحسن وجه ممكن، تحقيقا للهدف المنشود والمتمثل في تحقيق التواصل من لغة إلى أخرى، مع مراعاة الفوارق بين اللغات المختلفة والخصائص الأسلوبية والبلاغية المميزة لكل واحدة منها.

وتبعا لذلك فإن طريقة ترجمة لغة الإشارات تتضمن قواعد ومبادئ عديدة توحي بها التجربة وتمليها النتائج المستخلصة من الأعمال الناجحة، وهي تشمل بالأساس ضرورة احترام روح اللغة، ومراعاة الاستعمال، والاستعانة بالسياق اللفظي، والسياق المعرفي والتصرف في الصياغة، والتركيب باللجوء إلى التقديم أو التأخير، وتطبيق قاعدة التعادل الوظيفي بدلا من التماثل الشكلي ...

- **الكفاءات اللازمة لمترجم لغة الإشارات**

تم تلخيص الكفاءات اللازمة لمترجمي لغة الإشارات إلى:

- ✓ الكفاءات الشخصية وأهمها (الثقة بالنفس، القدرة على إدارة الوقت، تقبل النقد)
- ✓ الكفاءات المهنية وأهمها (القدرة على التطور، الالتزام بأخلاقيات المهنية)
- ✓ الكفاءات المعرفية وأهمها (معرفة قواعد الترجمة، معرفة خصائص الصم وثقافتهم، الإلمام بلغة الإشارات.)

على مترجم لغة الإشارات الجيد أن يتمتع بمعرفة قواعد اللغتين، القدرة على إعادة صياغة محتوى الكلام، المحافظة على معنى الخطاب فمن الضروري أن يتحلى المترجم بأخلاقيات المهنة. كذلك من المهم جدا أن يتم تقييم مترجمي لغة الإشارات وإعداد مقياس لتقييم مختلف المهارات منها المهارات اللغوية للمترجم، والقدرة على الترجمة، حتى تصبح عمليات تقييم مترجمي لغة الإشارات عملية إلزامية لكل من يريد ممارسة هذه المهنة. في كثير من الدول أصحبت الترجمة بلغة الإشارات مهنة رسمية تحتاج إلى رخصة مزاولة مهنة.

2 . 4 المتطلبات التقنيّة

التمكّن من الوثائق ذات صلة بمحتوى الخطاب

من الضروري تمكين مترجمي لغة الإشارات من الوثائق والمستندات التي تحتوي على محتوى الخطاب أو النص الذي سيترجمه، وذلك قبل القيام بالترجمة

حتى يتمكن من تحضير والاطلاع على أهم المصطلحات والبحث فيها بالتشاور مع الصم.

قانون اللباس

على مترجم لغة الإشارات أن يرتدي لباس يتلاءم مع مكان الترجمة، والذي في العادة يكون ذي خلفيّة بيضاء، لذلك يجب ارتداء لباس أسود أو داكن اللون حتى يخلق تباين في الألوان لا يسبب أي إزعاج أو تشويش لدى المتلقي الأصم. إضافة إلى ذلك فإنه من المستحسن تجنّب ارتداء إكسسوارات على مستوى الرقبة واليديّن حتى لا يخلق أيضا عامل تشويش للأصم أثناء الترجمة.

صورة مترجم لغة الإشارات في الشاشة

موقع وحجم صورة مترجم لغة الإشارات من أهم عوامل إنجاح نفاذ المعلومة للأصم عبر لغة الإشارات. إذ يجب أن تكون الصورة كبيرة بما فيها الكفاية حتى يتمكن الأصم من فهم الأداء الإشاري وتعابير الوجه. يجب أن تشغل صورة المترجم على الأقل ربع الشاشة الفعليّة كما يجب أن تكون بعيدة عن أي كتابة تحتيّة أو رموز من شأنها أن تغطي صورة المترجم أو تشوشه. يجب أن يكون الجزء الخاص بالترجمة مضبوطا يحد صورة مترجم لغة الإشارات من الخصر إلى أعلى رأس. إضافة إلى ذلك فإن خلفيّة الستوديو التي يتم التصوير فيها يجب ان تكون فاتحة اللون موحدّة، في أغلب الأحيان بيضاء، دون أي ديكور أو صور تسبب في تشتيت الانتباه البصري. كما يجب أن تكون الإضاءة الموجهة لمترجم لغة الإشارة غير مباشرة ولا تخلق ظلال لا على الوجه ولا على اليدين. يجب أيضا أن يكون التصوير ذي جودة عاليّة، بدون أي ظاهرة طفيلية مرئية، مثل الصور الضبابية أو المجمدة. حتى يتمكن الأصم من رؤية تعابير وجه المترجم بوضوح.

صورة مقتطفة من فيديو مترجم بلغة الإشارات مطابق لمواصفات النفاذ لذوي وذوات الإعاقة السمعيّة

ترجمة لغة الإشارات بحصص التعبير المباشر لمترشحي الدور الأولى

تبعا للقرارات الترتيبيّة متعلّقة بوسائل الإعلام السّمعي البصري لتيسير نفاذ ذوي الإعاقة إلى البرامج، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالإستعانة بأكثر من 9 مترجمي لغة إشارات لترجمة البرامج الانتخابية في حصص التعبير المباشر في الدور الأول. هذه الحصص تم رصدها من قبل لجنة متكونة من 6 ملاحظين مختصين (3 ملاحظات و3 ملاحظين)، أتموا 569 استمارة رصد للبرامج الانتخابية بحصص التعبير المباشر. من أبرز ما لاحظوه أن 19.7 بالمائة فقط كانت ترجمة لغة الإشارات فيها واضحة ومفهومة، بينما بنسبة 53.6 بالمائة وهو ما يساوي 305 برنامج انتخابي، كانت ترجمة لغة الإشارات غير مفهومة، تعابير وجه غائبة، أداء إشاري غير مسترسل ويتخلله العديد من الأخطاء. بل أبدى أيضا الصم في صفحات المواقع الاجتماعية الخاصّة بهم عن استياءهم من جودة الترجمة المتدنيّة والتي حرمتهم من النفاذ إلى أهم المعلومات بالبرامج الانتخابية لمترشحي منطقتهم. وهذا يفسر نسبة العزوف العاليّة في صفوفهم عن المشاركة في الحملات

الانتخابية وعلى الإقبال على الاقتراع. وهو ما لاحظته أيضا جمعيّة إبصار خلال حملات المناصرة التي قامت بها في جهات: الجنوب، الوسط والشمال، والتي شملت عددا مهم من المترشحين وذوي الإعاقة والمجتمع المدني. حيث عبر الصم عن عدم رغبتهم في المشاركة في الشأن السياسي والقيام بواجبهم الإنتخابي نتيجة لعدم فهمهم معظم البرامج الإنتخابيّة للمترشحين في جهاتهم. وهو ما دفع جمعيّة إبصار لتخصيص لجنة خبيرة في لغة الإشارات لتقييم مدى صحّة ترجمة لغة الإشارات وإذا ما تم الأخذ بعين الإعتبار ملاحظتها في التقرير الأوّل وتشكيّات ذوي الإعاقة السمعيّة.

ترجمة لغة الإشارات بحصص التعبير المباشر لمترشحي الدور الثاني

من أجل النهوض بواقع ترجمة لغة الإشارات في تونس، قررت جمعيّة إبصار اعتماد لجنة مختصّة في لغة الإشارات " 3 مترجمات وأصم مكوّن في لغة الإشارات" للقيام بتحليل ونقد الأداء الإشاري بحصص التعبير المباشر التي توجد على منصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تمكنّ المختصين من رصد كافة ال 156 حصّة تعبير مباشر الموجودة، كما صرّح المختصين بعدم توفر 106 حصّة تعبير مباشر للمترشحين بمختلف الدوائر بالمنصة الخاصّة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

أسفرت عمليّة الملاحظة عن العديد من النتائج والتي تنقسم إلى مجالين الجانب التقني والجانب الأدائي للمترجم.

الجانب التقني

والذي تم رصد فيه إذا ما تم إتخاذ التدابير التقنيّة المناسبة خلال تصوير ترجمة لغة الإشارات، وقد تبيّن أنه لم يتم إتخاذ أي تدابير مختلفة عن الدور الأول. فجميع حصص التعبير المباشر كانت فيها جودة الصورة غير جيّدة ومشوّشة تعيق فهم تعابير وجه المترجم، إضافة إلى ذلك فإن صغر حجم الشاشة المخصصة للمترجم كانت أيضا عاملا معيقا لذوي الإعاقة السمعيّة ضعفي البصر لفهم بعض الأداء الإشاري وتعابير الوجه، حيث كانت حجمها بنسبة 100 بالمائة أصغر من ربع الشاشة، بل وفي بعض الحصص يتم تصغيرها أكثر من المعتاد. من الأخطاء التقنيّة الثابتة التي رصدها خبراء لغة الإشارات هي ضعف الإضاءة ووجود رسومات في خلفيّة الصورة والتي كانت بدورها رماديّة اللون. هذا النوع من الخلفيات غير محبذ لدى الصم إذ يشتت انتباههم وتركيزهم، لذلك من المهم استعمال خلفيّة بيضاء موحدة اللون لا تتخللها كتابات أو رسومات، إضافة إلى ذلك من المهم أن يرتدي المترجم لباس لونه أسود موحد أيضا لا يحتوي على أي كتابات أو صور، يجب أن يدّل زي المترجم على الحياد. لكن ما تم رصده في 129 حصّة تعبير مباشر من أصل 156 حصّة أي بنسبة 83 بالمائة كان فيها لباس المترجم غير موحّد ومتعدد الألوان.

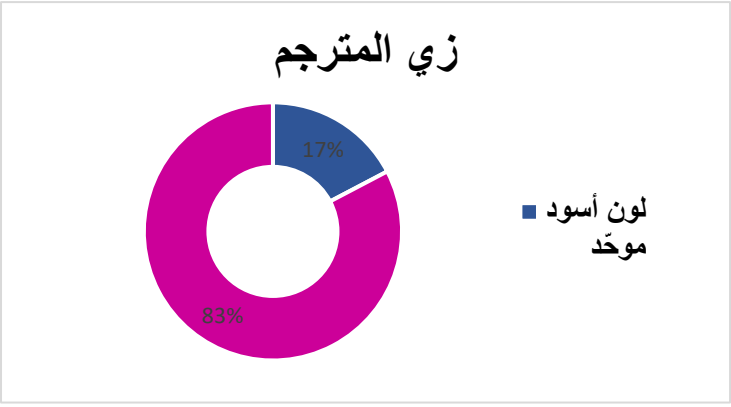

صورة من التعبير المباشر الذي يبث في قناة الوطنيّة 1، خلال الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة، الدور الثاني، 29 جانفي 2023

كما رصد المختصين أن في 34 حصّة تعبير مباشر أي بنسبة 22 بالمائة، ارتداء المترجمين إكسسوارات على مستوى الرقبة واليديّن " قلادة، أساور، خواتم ..." وهي عوامل مشوشة بالنسبة للصم ويحبذ عدم ارتداءها خلال الأداء الإشاري.

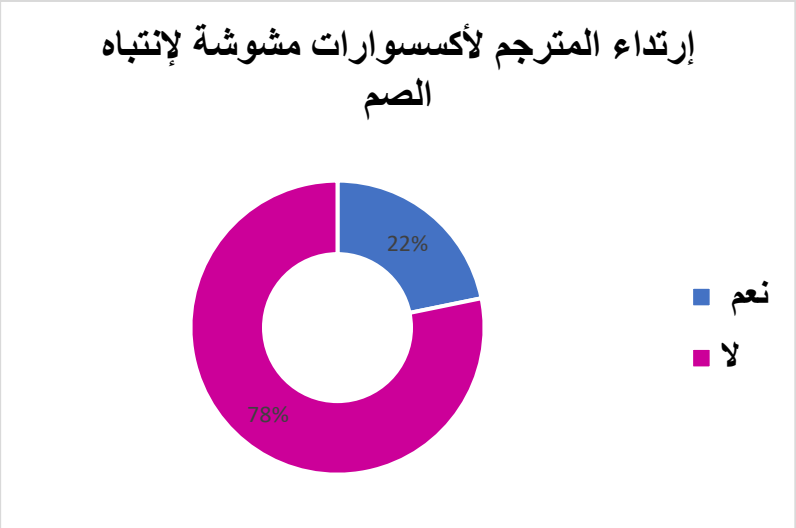

ترجع هذه الأخطاء التقنيّة أولا لعدم وجود أي دليل أو قوانين تنظيميّة لمهنة ترجمة لغة الإشارات وممارساتها بتونس، وأيضا لعدم إطلاع تقني التصوير ومترجمي لغة الإشارات على دلائل الممارسات الصحيحة لترجمة لغة الإشارات الخاصّة بالدول الأجنبيّة، نذكر منها "دليل تصوير لغة الإشارات الفرنسية، بدعم من المجلس الوطني الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة، مارس 2022 "

الخلفيّة المعتمدة خلال ترجمة لغة الإشارات في التعبير المباشر، الانتخابات التشريعيّة 29 جانفي 2023، الدورة الثانية، بقناة الوطنيّة 1

الجانب الأدائي لمترجم لغة الإشارات

على خلاف حصص التعبير المباشر في الدور الأول، تم الاستعانة ب 5 مترجمي لغة إشارات فقط، لترجمة جميع حصص التعبير المباشر. وذلك تفاديا لحدوث الأخطاء التي وقع فيها المترجمين في الدور الأول. حيث رصدت اللجنة تحسنا في جودة ترجمة لغة الإشارات، فبنسبة 46,2 بالمائة كانت الأداء الإشاري للمترجمين مسترسلا ومتزامن مع خطاب المترشح، ويرجع ارتفاع هذه النسبة للاكتفاء بالمترجمين الكفؤ وإقصاء المترجمين ذوي مستوى منخفض. لكن لوحظ بنسبة 32.7 بالمائة بعض المترجمين كان أداءهم الإشاري بطيء وغير متزامن مع نسق

الخطاب، هذا بسبب إسراع المترشح في إلقاء خطابه مما يضعف استيعاب المترجم للمعنى المطلوب، مع العلم أن لغة الإشارات تتطلّب شرحا مفصلا لمصطلح تم ذكره لا يوجد مرادفها الإشاري، فيضطر المترجم إلى أن يقوم بشرح مفصل للمفهوم حتى يتمكن من إيصال المعنى هذا بالتالي يتطلّب منه حيزا زمنياّ ينجر عنه عدم التزامن مع نسق إلقاء الخطاب، خاصّة وأن كافة المترشحين لم يأخذوا بعين الاعتبار وجود ترجمة لغة الإشارات. بنسبة 28.2 بالمائة الأداء كان غير مسترسل ومتقطع، وينتج هذا النوع من الأداء غالبا عندما يكون الكلام الذي سيتم ترجمته غير واضح أي غير مسموع ومشوش، إلقاء خطاب متلعثم وأفكار وجمل غير مرتبة ومنطقيّة تجعل من المترجم ينقطع على الترجمة لفهم معني الفكرة بالكامل وإعادة صياغتها لجملة إشاريّة. كما تم رصد بنسبة 14.1 بالمائة أداء الإشاري سريع جدا لدرجة عدم إمكانيّة استيعابه وفهمه. ويحدث هذا عندما يكون الخطاب ثريا بالأفكار المهمّة يتوجب على المترجم ذكرها جميعا لكن في وقت وجيز لا يسمح للأصم باستيعاب كافة الإشارات التي تكون غالبا غير مكتملة وفي غير موقعها مما يغيّر أحيانا المعنى الأصلي للفكرة. أخيرا فيما يخصّ نسق الأداء الإشاري، تبيّن أنه بنسبة 26.3 بالمائة كان الأداء مشوشا ومرتبكا وذلك أولا بسبب الضغط النفسي الناتج عن الترجمة المباشرة، نقص في تدريب المترجمين على الترجمة الفوريّة التي تتطلّب من المترجم أن يكون على ثقة من نفسه ومتمكنا من جميع الإشارات، لذلك من المهم جدا مدّ المترجمين بالبرامج الانتخابية ومحتوى الخطاب قبل الترجمة الفعليّة حتى يكون المترجم على أتم الاستعداد.

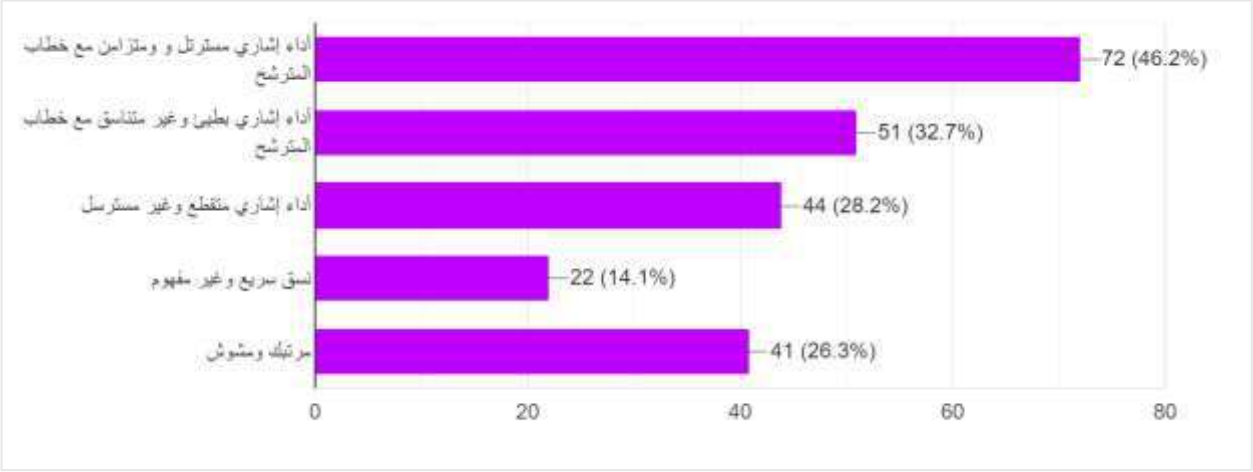

نسق الأداء الإشاري للمترجم

تم أيضا تقييم محتوى الأداء الإشاري، عبر رصد إذا ما كانت الإشارات صحيحة ومفهومة وقد تبيّن أنّه بنسبة 32.7 بالمائة كان استعمال الإشارات صحيح وفي محله، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة غياب الإشارات التي قدّرت ب 66 في المائة حيث لاحظ المختصين غياب كبيرا للمصطلحات الإشاريّة وفسروا ذلك أولا بسرعة إلقاء الخطاب واستعمال المترشح لأسماء أحياء مرادفها الإشاري غير معروف. ثانيا، ضعف تكوين بعض المترجمين في المجال السياسي والانتخابي. بنسبة 40.4 بالمائة أي في 63 حصّة تعبير مباشر قام المترجمين بالتأشير بطريقة خاطئة مثال الاعتماد على مفردات إشارية من لغة إشارات مختلفة، استخدام إشارات صحيحة لكنها قديمة وغير مستخدمة، استخدام الوصف بدل مفردات لغة الإشارات، تغيير موقع الإشارات، تغيير اتجاه الإشارة. وفي 18 حصّة تعبير مباشر أي ما يعادل 11.5 بالمائة تم رصد خروج الترجمة عن سياق الخطاب ويرجع هذا بالأساس لاستعمال المترشحين في خطاباتهم لأمثال شعبيّة والتعابير المجازيّة، إضافة إلى ذلك قلة خبرة المترجم في الأمثال والمجاز في اللهجة العاميّة التونسيّة واللغة

العربيّة مما يجعله دائما يقع في الترجمة الحرفيّة والخروج عن المعنى الأصلي للفكرة.

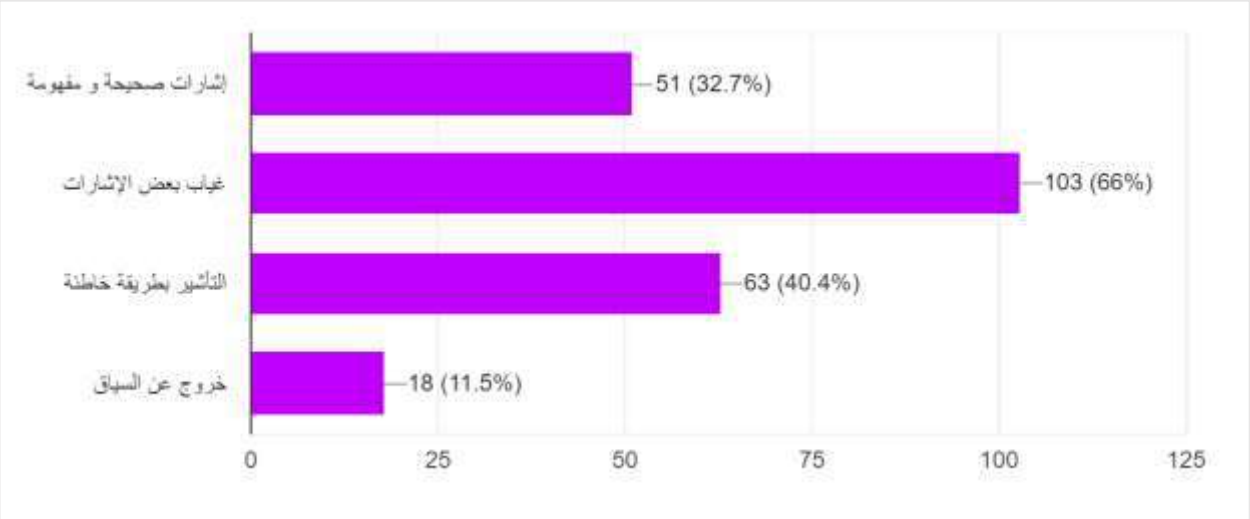

محتوى الأداء الإشاري

لغة الإشارات لا تقتصر فقط على حركة الأيادي، بل هي جملة من الحركات والإيماءات وتعابير الجسد والوجه يعتمد عليها الصم، فهم يولون اهتماماً خاصاً بإيماءات الوجه وخصوصاً العيون ليصل إليهم المعنى كاملاً في أي تعامل يقومون به مع الآخرين، فأهمية الإشارات غير المنطوقة في لغة الإشارات تعادل أهمية نبرة الصوت في التواصل المنطوق؛ فهي طريقة بسيطة لتقييم الحالة الذهنية العاطفية للشخص الآخر. لذلك وجب رصد تعابير وجه المترجمين خلال تأديتهم مهامهم في حصص التعبير المباشر، وقد توصلنا إلى أن ما يقارب نصف حصص التعبير المباشر التي تم رصدها كان فيها مترجم لغة الإشارات مغيّبا لتعابير الوجه أي بنسبة 51 بالمائة وهذا بسبب أولا الضغط الذي ينتج عن سرعة الخطاب وعدم تبسيطه مع الاستخدام المكثّف للتعابير المجازيّة الغير مفهومة، بالإضافة لأسباب

تقنيّة والتي تتمثل في جودة تصوير متدنيّة لا تمكن من الرؤية بوضوح الوجه. فقط بنسبة 11 بالمائة كانت تعابير وجه مترجم لغة الإشارات واضحة ومفهومة.

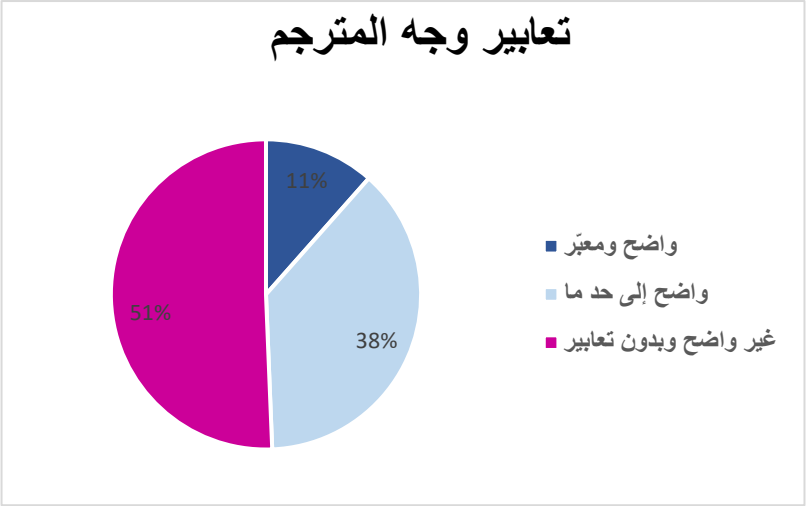

حوصلة لما استنتجناه حول مصادر هذه الأخطاء، فهي عامّة بسبب:

- ضعف اهتمام المجتمع والجهات الرسمية بلغة الإشارات.
- ضعف تدريب المترجمين على الترجمة الفوريّة وخاصّة في المجال السياسي والاجتماعي.
- عدم وجود قانون أو دليل منظم لمهنة الترجمة بتونس.
- عدم إتاحة الفرصة للمترجمين وإعلامهم بالبرامج الانتخابية لكل مترشّح حتى يتمكنوا من الاستعداد والاطلاع على المفردات الإشاريّة الغير الدارجة.
- وجود بعض المفردات التي لا إشارة لها كأسماء الأحياء والدوائر الانتخابية، حتى إن وجدت فهي بالأساس مفردات إشاريّة متفق عليها من مجموعة صم مضيّقة قاطنة بنفس المنطقة.
- عدم وجود مراجع مثل قواميس أسماء المناطق والأحياء الخاصّة بتونس.
- صعوبة ترجمة الغيبيات والمجردات التي لا يوجد لها إشارات متفق على معناها .

تلخيص

نتائج ملاحظة حملات الإستفتاء 25 جويليّة 2022، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة.

في إطار مجهوداتها لتمكين ذوي وذوات الإعاقة من حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات التونسيّة والمواثيق والمعاهدات الدولية، قامت جمعية إبصار بملاحظة حملات الإنتخابيّة باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، تركزت خاصة حول الحق في النفاذ والمشاركة في الحياة السياسية لهذه الفئة من المجتمع. استفتاء 25 جويلية 2022 كان مناسبة لاختبار الظروف المتاحة لذوات وذوي الإعاقة للمشاركة في الحياة العامة من خلال عملية ملاحظة ورصد لمحتوى حملة الاستفتاء والبنية التحتية المتوفرة ومدى استجابتها للشروط الدولية المطلوبة في هذا المجال.

قامت "إبصار" بتغطيّة الحملة الاستفتائية من خلال 62 ملاحظ في كامل تراب الجمهوريّة، منهم 34 ملاحظة و28 ملاحظ على مدّة زمنيّة إمتدت من 1 جويليّة إلى 23 جويليّة 2022. خصص 20 بالمائة من الملاحظين أشخاص ذوات وذوي إعاقة (5 ذوي إعاقة سمعيّة، 2 ذوي إعاقة حركيّة، 5 ذوي إعاقة بصريّة) وتنقسم حسب النوع الاجتماعي كالاتي (10 ذكور 2إناث).

تبيّن من خلال عملية الملاحظة أن جلّ مقرات الهيئات الفرعيّة للانتخابات غير قابلة للنفاذ من قبل الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة بمختلف أصنافهم، 27 بالمائة فقط من المقار تتوفر على ممر خاص بذوي وذوات الإعاقة الحركية يمكّنهم من الدخول لها. 56 بالمائة من هذه المقرات يعتبر الدخول إليها سهلا في حين يستحيل الدخول إلى 25 بالمائة منها ويصعب المرور في 19 بالمائة.

فيما يتعلق بالممرات الخاصة بذوي وذوات الإعاقة البصرية لاحظنا بنسبة 93 بالمائة غيابهم. ومما زاد في صعوبة الوصول وجود حواجز أمام المقرات ب 38 بالمائة منها. أما على مستوى الحملات فقد انقسمت إلى اجتماعات مشترك بنسبة واحد بالمائة واجتماعات من تنظيم جمعيات بنسبة 24 بالمائة واجتماعات من تنظيم أفراد طبيعيين بنسبة 45 بالمائة واجتماعات حزبية بنسبة 30 بالمائة والتي كانت في المجمل 533 نشاط استفتائي.

تمكن الملاحظون والملاحظات من دخول 98 بالمائة من هذه الاجتماعات في حين لم يتمكنوا من الدخول في 2 بالمائة منها. وقد تنوعت أسباب المنع، 25 بالمائة لم يكن هناك مكان محدد للملاحظين والملاحظات و38 بالمائة دخلوا لكن تم منعهم من القيام بعملهم و25 بالمائة اضطروا لمتابعة الحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفى 13 بالمائة من الحالات تم إعلامهم بأن الاجتماع خاص بهياكل الحركة التي نظمت الاجتماع. رصد الملاحظون والملاحظات غياب الممرات في 34 بالمائة من مقرات الحملات، كما تم تسجيل 13 بالمائة من هذه الممرات يستحيل فيها المرور و53 بالمائة منها يصعب فيها المرور و34 في المائة فقط يسهل فيها المرور. الممرات الخاصة بذوي وذوات الإعاقة البصرية فقد تم تسجيل غيابها في 98.6 بالمائة، كما تم تسجيل وجود حواجز بنسبة 31 بالمائة. تمثلت هذه الحواجز في وجود كراسي في 19 بالمائة من المقرات و48 بالمائة من المقرات بها حواجز تمثلت في سيارات وحاويات، كما شكلت الحواجز الأمنية بنسبة 15 بالمائة عائقاً و13 بالمائة انتصاب فوضوي أمام المقرات و5 بالمائة أشغال صيانة. فيما يخص الخطاب الموجه لذوي وذوات الإعاقة لم يتجاوز 9 بالمائة من مجموع الخطابات الموجهة في حملة الاستفتاء. فقد تم توصيفهم بالمرضى في 8 بالمائة من الخطابات وبغير القادرين في 3 بالمائة من الخطابات وبذوي الإرادة فى 6 بالمائة من

الخطابات، وبالأشخاص ذوي الإعاقة فى 11 بالمائة من الخطب وبمعوقين فى 23 بالمائة منها وبذوي الاحتياجات الخصوصية فى 48 بالمائة من هذه الخطابات. سجل أيضا غياب ذوات وذوي الإعاقة عن الحملات ب 65 بالمائة، وقد توزع المشاركون في الحملة حسب نوعية الإعاقة إلى 19 بالمائة من ذوي إعاقة بصرية و14 بالمائة من ذوي إعاقة سمعية و67 بالمائة من ذوي إعاقة حركية.

قامت جمعيّة إبصار بإحداث دراسة استطلاعية إضافيّة حول مدى مشاركة الصم بالحملات الإستفتائيّة، قد اعتمدت على مقابلات أجراها خمسة أفراد من ذوي إعاقة سمعيّة ومترجمين اثنين (2) للغة الإشارات. أما العينة التي جرت عليها هذه الدراسة الاستطلاعية فشملت 79 فردا من ذوات وذوي إعاقة سمعية يفوق سنهم جميعا 18 سنة، خمسة من الذين جرت معهم المقابلة مستواهم التعليمي جامعي والبقية مستواهم التعليمي ثانوي (لم يحصلوا على البكالوريا) توزعوا حسب الجنس إلى 24 من الاناث و55 من الذكور. من أبرز ما توصلنا إليه من خلال هذه المقابلات أن 65 بالمائة من المستجوبين أن لا علم لهم بالاستفتاء كما أكد 63 بالمائة منهم أن غياب لغة الإشارات في وسائل الإعلام التونسية منعهم من العلم بالاستحقاق السياسي. بالإضافة فإنّ 20 بالمائة من المستجوبين أكدوا أنهم لم يعلموا بالاستفتاء لأنه لم يتم إعلامهم بذلك سواء من العائلة أو الأصدقاء أو من وسائل الإعلام. كما صرّح 36 بالمائة منهم أن الفايسبوك كان وسيلتهم لمعرفة أن هناك استفتاء في تونس، في حين علم 10 بالمائة منهم بالاستفتاء من خلال وسائل إعلام تقليدية. اظهر الاستطلاع أن من جملة 79 فردا مشاركا فيه 42 فردا منهم قاموا بالتسجيل في قائمات الناخبين أي ما يزيد على 53 بالمائة من المستجوبين. أما عدد من لم يقوموا بالتسجيل في قائمات الناخبين فيبلغ 26 من 79 مستجوبا أي حوالي 33 بالمائة من المستجوبين. أكد ما يزيد عن 49 بالمائة منهم أي ما يناهز

النصف من المستجوبين أنهم لا يعلمون بأمر تلقي رسائل نصية قصيرة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول المواعيد الانتخابية وطرق المشاركة فيها وتحفيزهم للمشاركة وقد يعود سبب عدم علمهم بذلك إلى صعوبة استعمالهم وتفطنهم للرسائل النصية التي قد تكون وصلتهم وهو ما يتطلب مقاربة جديدة في التواصل مع ذوات وذوي الإعاقة السمعيّة. أخيرا فقد أجاب كل المستجوبين بنسبة 100 بالمائة أنهم لم يشاركوا في هذه الحملة.

نتائج ملاحظة الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة 17 ديسمبر 2022، الدور الأول، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة.

قامت جمعيّة إبصار في مرحلة ثانيّة بملاحظة حملات الانتخابات التشريعيّة 17 ديسمبر 2022 في دورها الأول، باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة لتقييم مدى احترام خصوصية وواقع نفاذهم للمعلومة وللبنيّة التحتيّة لأماكن الحملات الانتخابية والحواجز والعراقيل التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم في المشاركة فيها. وذلك عبر تدريب واعتماد 36 ملاحظ (19 ملاحظة و17 ملاحظ) من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تم توزيعهم على 12 ولاية تونسيّة: " تونس، بن عروس، منوبة، أريانة، بنزرت، نابل، صفاقس، المنستير، جندوبة، قابس، توزر، القيروان" أي 93 دائرة انتخابية وهو ما يمثل 61,58 بالمائة من مجموع الدوائر الانتخابية.

تمكنت جمعيّة إبصار في فترة زمنيّة تمتد من 25 نوفمبر إلى 15 ديسمبر 2022 من جمع 446 استمارة ملاحظة ميدانيّة، حيث كان المجموع الأكبر من عدد الاستمارات بتونس الكبرى بنسبة 28 بالمائة، تليها ولاية نابل بنسبة 19 بالمائة ثم ولاية جندوبة بنسبة 13 بالمائة. أما بقيّة الولايات فقد كان عدد الاستمارات التي تم جمعها فيها متقاربة تتراوح نسبها بين 4 و8 بالمائة من مجموع الاستمارات. وقد كشفت عملية الملاحظة في مرحلة أولى عن طبيعة مكان نشاط الحملات الانتخابية، والتي كانت أغلبها بالشارع بنسبة 54.5 بالمائة، السوق الأسبوعي بنسبة 23.8 بالمائة والمقاهي بنسبة 14.6 بالمائة. فقط 0.4 بالمائة من قاموا بحملتهم الانتخابية بقاعة خاصّة. كما تم رصد مترشح فقط من مجموع 446 استمارة قام بالتوجه لجمعيّة تعنى بذوات وذوي الإعاقة. أما بقيّة أماكن الأنشطة فقد كانت عموميّة "خيمات، حديقة عموميّة، ساحة عموميّة، مركبات ثقافية..."

توزعت نسبها بين 2.7 بالمئة إلى 0.2 بالمائة. كما سجلت جمعيّة إبصار بنسبة 70.2 بالمائة نشاط مقتصر فقط على توزيع جذاذات تحتوي على صورة المترشح واسمه وبرنامجه الانتخابي باختصار. 15 بالمئة هي نسبة النشاط الثاني الأكثر اختيارا وهي الملتقيات الحواريّة مع أهالي المنطقة.

النفاذ لمكان الحملة هي المرحلة الثانيّة التي رصدها ملاحظون وملاحظات جمعيّة إبصار، حيث سجلوا بنسبة 86.8 بالمائة غيابا للممرات الخاصّة بالأشخاص ذوات وذوي الإعاقة. كذلك هو الحال في علاقة بالممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة البصريّة، سجل الملاحظين في هذا الشأن غيابا شبه تام لها حيث لم تتجاوز وجودها نسبة 0.7 بالمائة. إضافة لذلك فقد قيم الملاحظون والملاحظات مدى سهولة المرور فيها باعتماد مبدأ الاستقلالية وتبيّن أنه 53.3 بالمئة صعبة الاستعمال ولا يمكن المرور فيها إلا بمساعدة شخص أخر، بينما 1.7 بالمائة يستحيل فيها المرور. من جملة 59 ممر لذوي وذوات الإعاقة الحركيّة، أي 13.2 بالمائة، تبين أن 43 ممر منها بها حواجز تعيق ذوي الإعاقة من استعماله، وهو ما جعل 18 ممر فقط قابل للاستعمال. أما عن أنواع هذه الحواجز فتمثلت في وجود سيارات أمام هاته الممرات بنسبة 31.9 بالمائة ودراجات ناريّة بنسبة 29.8 المائة، كما وجدت حواجز أخرى مختلفة منها حاويات نفايات بنسبة 12.8 بالمائة، كراسي بنسبة 13.8 بالمئة ونباتات بنسبة 8.5 بالمائة. قام الملاحظون والملاحظات برصد أهم ما يتعلّق بالنفاذ للمعلومة، تم تسجيل نشاط واحد فقط تم الاستعانة فيه بمترجم لغة الإشارات من مجموع 446 نشاط أي أن بقيّة الأنشطة كانت غير نافذة للصم بنسبة 99.8 بالمائة. كذلك هو الحال بالنسبة للوسائط السمعيّة الميسرة والتي تتمثل في تسجيلات صوتيّة يتم بثها عبر مكبرات للإرشاد والتفسير كانت غائبة بنسبة 91.7 بالمائة. أما بالنسبة للمعلقات والصور التفسيريّة ميسرة كانت نسبتها ضئيلة جدا أيضا حيث وجدت بنسبة

4 بالمائة فقط. كشفت عمليّة الرصد الوسائط المرئية تتضمن فيديو هات مترجمة بلغة الإشارات والوسائط لمسيّة بطريقة برايل عن غياب تام لاستعمال هذه المحامل. تشير النتائج المتحصل عليها من عمليّة الرصد أن في 93 حملة إنتخابيّة من مجموع 446 من قاموا بذكر ذوات وذوي الإعاقة في مضمون خطابهم وهو ما يمثل 20.9 بالمائة فقط من كافة الحملات التي رصدة. المجال الاجتماعي بنسبة 37.8 بالمائة، تم ذكرهم أيضا ضمن المجال الصحي بنسبة 19.5 بالمائة، يليها المجال الحقوقي بنسبة 14 بالمائة والمجال الاقتصادي بنسبة 11.6 بالمائة. تم الإشارة لذوي الإعاقة بمصطلح بذوي الاحتياجات الخصوصيّة بنسبة 46,3 بالمائة، بنسبة 27.9 بالمائة استعمل مصطلح ذوي الإعاقة وبنسبة 11.8 بالمائة تم الإشارة لهم بحاملي الإعاقة. لم يتجاوز حضور ذوات وذوي الإعاقة في هذه الحملات 19.3 بالمائة وغابوا عنها 80.7 بالمائة، وقد توزع المشاركون في الحملة حسب نوعية الإعاقة إلى 23.5 بالمائة من ذوي الإعاقة بصرية و12.2 بالمائة ممن ذوي الإعاقة سمعية و64.3 بالمائة من ذوي الإعاقة حركية.

من جملة 569 استمارة رصد للبرامج الانتخابية بحصص التعبير المباشر قام برصدها لجنة متكونة من 6 ملاحظين مختصين (3 ملاحظات و3 ملاحظين)، فقط 19.7 بالمائة فيها كانت ترجمة لغة الإشارات فيها مفهومة، بينما بنسبة 53.6 بالمائة وهو ما يساوي 305 برنامج انتخابي، كانت ترجمة لغة الإشارات غير مفهومة، تعابير وجه المترجم غائبة، أداء إشاري غير مسترسل ويتخلله العديد من الأخطاء. ويرجع هذا السبب لعدم إتاحة فرصة للتحضير المسبق حتى يتدارك المترجم أخطاءه ويتطلع على أهم المصطلحات المستعملة في خطاب المترشح. هذا ما شكل عائق كبيرا للصم ليتمكنوا من فهم محتوى البرامج الانتخابية. إضافة إلى ذلك فإن صورة المترجم التي قدرت حجمها بأقل من ربع الشاشة والخلفيّة الرماديّة كانت أيضا عامل.

كذلك تم تسجيل 7 بالمائة من المترشحين من لم يقوموا بتقديم أنفسهم أول الخطاب. التطرّق لمواضيع ذات علاقة بذوات وذوي الإعاقة كان ضئيلا جدا، فقط 7.6 بالمائة من المترشحين من ذكروا ذوات وذوي الإعاقة خلال خطابهم.

نتائج ملاحظة الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة 29 جانفي 2023، الدور الثاني، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة.

قامت جمعيّة إبصار بملاحظة الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة في دورها الثاني التي إمتدّت منذ يوم 16 جانفي 2023 حتى يوم 27 جانفي 2023، وقد قامت بإعتماد 33 ملاحظ محلي متكوّن من 17 ملاحظة و16 ملاحظ موزعين على 13 ولاية تونسيّة: "تونس الكبرى، بنزرت، نابل، المنستير، جندوبة، القيروان، صفاقس، قفصة، توزر، قابس" أي 82 دائرة إنتخابيّة من جملة 131 دائرة إنتخابيّة وهو ما يمثّل 62.60 بالمائة من الدوائر الإنتخابيّة. تم جمع 507 إستمارة ملاحظة للحملات الإنتخابيّة، حيث كان المجموع الأكبر من عدد الاستمارات بتونس الكبرى 113 إستمارة، تليها ولاية نابل ب 110 إستمارة ثم ولاية صفاقس ب 70 إستمارة.

كشفت عمليّة الملاحظة على طبيعة مكان الحملات الانتخابية، معظم المترشحين قاموا باختيار الشارع كمكان لحملتهم بنسبة 56 بالمائة، الخيار الثاني للمترشحين كان الأسواق الأسبوعية بنسبة 16 بالمائة تليها المقاهي بنسبة 15 بالمائة وبنسبة 6 بالمائة كان الحملات بخيمات.

بالنسبة لنوع نشاط الحملات فقد توجه المترشحين بنسبة كبيرة تقارب 72 بالمائة إلى توزيع الجذاذات وهو ما يساوي 365 حملة من جملة 507 حملة تم رصدها. في مرتبة ثانيّة تم اعتماد الملتقيات الحواريّة بنسبة 20 بالمائة. قام فريق ملاحظي إبصار برصد في مرحلة أولى وجود ممرات خاصّة بذوي الإعاقة البصريّة في أمكان الحملات التي اختارها المترشحين، فقد تبيّن أنه هناك غياب كلي للممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة البصريّة. أما بالنسبة للممرات الخاصّة بذوات وذوي الإعاقة الحركيّة فقد سجّل الملاحظون غيابها بنسبة 83 بالمائة. تم تقييم أيضا سهولة المرور بهته الممرات باعتماد مبدأ الاستقلالية، فقد سجل الملاحظون في هذا الشأن

بنسبة 57 بالمائة صعوبة المرور بهتة الممرات أي أنها لا تطابق مواصفات النفاذ، فقط 27 ممر كان ملائم وسهل الاستعمال من جملة 87 ممر تم رصده. كذلك تم رصد حواجز وعقبات أمام هاته الممرات والتي قدّرت بنسبة 67 بالمائة وهي نسبة مرتفعة أي ما يعادل 58 ممر به عقبات، أكثرها دراجات ناريّة بنسبة 26 بالمائة، سيارات بنسبة 25 بالمائة، كراسي بنسبة 22 بالمائة، وحاويات نفايات وأصيص نباتات كلّ منهما بنسبة 12 بالمائة. سجّل الملاحظين والملاحظات غياب كليّ لمترجمي لغة الإشارات بالحملات. أما بالنسبة للمعلّقات والصور التفسيريّة وجدت بنسبة 1 بالمائة فقط. شأنها شأن الوسائط المرئيّة الأخرى مثل الفيديوهات التفسيريّة بلغة الإشارات والتي كانت غائبة بنسبة 100 بالمائة. رصد الملاحظين وجود الوسائط السمعيّة مثل مكبرات الصوت بنسبة 7 بالمائة فقط، كما رصدوا غيابا تاما للوسائط اللمسيّة براي. تمكن ملاحظي إبصار من رصد 413 حملة تم تغيب فيها مواضيع تتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما يقارب 81 بالمائة، أما ال 94 حملة التي تم التطرّق فيها لمواضيع خاصّة بذوي الإعاقة فكان أهم مجالات التي تم ذكرهم فيها: المجال الاجتماعي الذي أخذ حيزا بنسبة 40 بالمائة، يليه مجال الصحّة بنسبة 19 بالمائة ثم المجال الاقتصادي بنسبة 14 بالمائة. المصطلحات التي تم استعمالها من أجل الإشارة إلى الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة هي "ذوي الاحتياجات الخاصّة "بنسبة 38 بالمائة وهو أكثر مصطلح استعمالا على الرغم من أنه مصطلح غير قانوني. كذلك رصد الملاحظين حضورا ضئيل للأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما يقارب 21 بالمائة فقط، فيما كانوا غائبين بنسبة 79 بالمائة. أغلب الحاضرين كانوا من ذوي إعاقة حركيّة حيث رصد حضورهم بنسبة 64 بالمائة، وقد كان هناك 26 شخص ذي إعاقة بصريّة و22 شخص ذي إعاقة سمعيّة.

قامت جمعيّة إبصار بتخصيص لجنة لرصد أهم ما جاء في خطاب المترشحين بحصص التعبير المباشر. كمرحلة أولى تم ملاحظة إذا ما قام المترشحون بتقديم أنفسهم أول الخطاب، 12 مترشح لم يقموا بذكر أسمائهم من جملة 186 مترشح. أما بالنسبة للمترشحين الذين ذكروا الأشخاص ذوي الإعاقة في خطاباتهم فقد كانت نسبتهم 6 في المائة فقط، بينما غيّبوا ذوات وذوي الإعاقة في خطاباتهم بنسبة 94 بالمائة. قام ال 11 مترشح الذين ذكروا الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة بالحديث عن هذه الفئة وربطها بالمجال الاجتماعي أولا بنسبة 43 بالمائة، بالمجال الاقتصادي بنسبة 14 بالمائة وبنسبة 36 بالمائة كانت بصفة عامّة. مصطلح ذوي الاحتياجات الخصوصيّة أخذت حيزا كبيرا في خطابات المترشحين بنسبة 64 بالمائة.

نتائج ملاحظة ترجمة لغة الإشارات بحصص التعبير المباشر، القناة الوطنيّة 1، الدور الأول والثاني من حملة الانتخابات التشريعيّة.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى صحّة ونجاعة ترجمة لغة الإشارات للبرامج الانتخابية التشريعيّة في الدور الثاني المقدّمة في حصص التعبير المباشر بقناة الوطنيّة 1، وذلك عبر الكشف عن مختلف الأخطاء التقنيّة خلال التصوير والتي لها أثر كبير على جودة ترجمة لغة الإشارات، وعبر الكشف عن أخطاء الترجمة وتحديد مصادرها. هذا التقرير الذي يعتمد المنهج الوصفي التحليلي سيساعد في تطوير تقنيات وممارسات ترجمة لغة الإشارات مما سيعمل بالتالي على تحسين إيصال المعلومة للصم ودمجهم بشكل أفضل في الشأن السياسي والعام. قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالإستعانة بأكثر من 9 مترجمي لغة إشارات لترجمة البرامج الانتخابية في حصص التعبير المباشر في الدور الأول. هذه الحصص تم رصدها من قبل لجنة متكونة من 6 ملاحظين مختصين (3 ملاحظات و3 ملاحظين)، أتموا 569 استمارة رصد للبرامج الانتخابية بحصص التعبير المباشر. من أبرز ما لاحظوه أن 19.7 بالمائة فقط كانت ترجمة لغة الإشارات فيها واضحة ومفهومة، بينما بنسبة 53.6 بالمائة وهو ما يساوي 305 برنامج انتخابي، كانت ترجمة لغة الإشارات غير مفهومة، تعابير وجه غائبة، أداء إشاري غير مسترسل ويتخلله العديد من الأخطاء. بل أبدى أيضا الصم في صفحات المواقع الاجتماعية الخاصّة بهم عن استياءهم من جودة الترجمة المتدنيّة والتي حرمتهم من النفاذ إلى أهم المعلومات بالبرامج الانتخابية لمترشحي منطقتهم. وهذا يفسر نسبة العزوف العاليّة في صفوفهم عن المشاركة في الحملات الانتخابية وعلى الإقبال على الاقتراع. وهو ما لاحظته أيضا جمعيّة إبصار خلال حملات المناصرة التي قامت بها في جهات: الجنوب، الوسط والشمال، والتي شملت عددا مهم من المترشحين وذوي الإعاقة والمجتمع

المدني. حيث عبر الصم عن عدم رغبتهم في المشاركة في الشأن السياسي والقيام بواجبهم الإنتخابي نتيجة لعدم فهمهم معظم البرامج الإنتخابيّة للمترشحين في جهاتهم. وهو ما دفع جمعيّة إبصار لتخصيص لجنة خبيرة في لغة الإشارات لتقييم مدى صحّة ترجمة لغة الإشارات وإذا ما تم الأخذ بعين الإعتبار ملاحظتها في التقرير الأوّل وتشكيّات ذوي الإعاقة السمعيّة.

من أجل النهوض بواقع ترجمة لغة الإشارات في تونس، قررت جمعيّة إبصار اعتماد لجنة مختصّة في لغة الإشارات " 3 مترجمات وأصم مكوّن في لغة الإشارات" للقيام بتحليل ونقد الأداء الإشاري بحصص التعبير المباشر التي توجد على منصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تمكنّ المختصين من رصد كافة ال 156 حصّة تعبير مباشر الموجودة، كما صرّح المختصين بعدم توفر 106 حصّة تعبير مباشر للمترشحين بمختلف الدوائر بالمنصة الخاصّة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات. أسفرت عمليّة الملاحظة عن العديد من النتائج والتي تنقسم إلى مجالين **الجانب التقني:** وقد تبيّن أنه لم يتم اتخاذ أي تدابير مختلفة عن الدور الأول، فجميع حصص التعبير المباشر كانت فيها جودة الصورة غير جيّدة ومشوّشة تعيق فهم تعابير وجه المترجم، إضافة إلى ذلك فإن صغر حجم الشاشة المخصصة للمترجم كانت أيضا عاملا معيقا لذوي الإعاقة السمعيّة ضعفي البصر لفهم بعض الأداء الإشاري وتعابير الوجه، حيث كانت حجمها بنسبة 100 بالمائة أصغر من ربع الشاشة، بل وفي بعض الحصص يتم تصغيرها أكثر من المعتاد. من الأخطاء التقنيّة الثابتة التي رصدها خبراء لغة الإشارات هي ضعف الإضاءة ووجود رسومات في خلفيّة الصورة والتي كانت بدورها رماديّة اللون. هذا النوع من الخلفيات غير محبذ لدى الصم إذ يشتت انتباههم وتركيزهم، لذلك من المهم استعمال خلفيّة بيضاء موحدة اللون لا تتخللها كتابات أو رسومات، إضافة إلى ذلك من المهم أن يرتدي المترجم

لباس لونه أسود موحد أيضا لا يحتوي على أي كتابات أو صور، يجب أن يدّل زي المترجم على الحياد. لكن ما تم رصده في 129 حصّة تعبير مباشر من أصل 156 حصّة أي بنسبة 83 بالمائة كان فيها لباس المترجم غير موحّد ومتعدد الألوان. كما رصد المختصين أن في 34 حصّة تعبير مباشر أي بنسبة 22 بالمائة، ارتداء المترجمين إكسسوارات على مستوى الرقبة واليديّن " قلادة، أساور، خواتم ..." وهي عوامل مشوشة بالنسبة للصم ويحبذ عدم ارتداءها خلال الأداء الإشاري. ترجع هذه الأخطاء التقنيّة أولا لعدم وجود أي دليل أو قوانين تنظيميّة لمهنة ترجمة لغة الإشارات وممارساتها بتونس، وأيضا لعدم إطلاع تقني التصوير ومترجمي لغة الإشارات على دلائل الممارسات الصحيحة لترجمة لغة الإشارات الخاصّة بالدول الأجنبيّة، نذكر منها "دليل تصوير لغة الإشارات الفرنسية، بدعم من المجلس الوطني الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة، مارس 2022 "

الجانب الأدائي لمترجم لغة الإشارات: على خلاف حصص التعبير المباشر في الدور الأول، تم الاستعانة ب 5 مترجمي لغة إشارات فقط، لترجمة جميع حصص التعبير المباشر. حيث رصدت اللجنة تحسنا في جودة ترجمة لغة الإشارات، فبنسبة 46,2 بالمائة كانت الأداء الإشاري للمترجمين مسترسلا ومتزامن مع خطاب المترشح، ويرجع ارتفاع هذه النسبة للاكتفاء بالمترجمين الكفؤ وإقصاء المترجمين ذوي مستوى منخفض. لكن لوحظ بنسبة 32.7 بالمائة بعض المترجمين كان أداءهم الإشاري بطيء وغير متزامن مع نسق الخطاب، هذا بسبب إسراع المترشح في إلقاء خطابه مما يضعف استيعاب المترجم للمعنى المطلوب، مع العلم أن لغة الإشارات تتطلّب شرحا مفصلا لمصطلح تم ذكره لا يوجد مرادفها الإشاري، فيضطر المترجم إلى أن يقوم بشرح مفصل للمفهوم حتى يتمكن من إيصال المعنى هذا بالتالي يتطلّب منه حيزا زمنياّ ينجر عنه عدم التزامن مع نسق إلقاء الخطاب،

خاصّة وأن كافة المترشحين لم يأخذوا بعين الاعتبار وجود ترجمة لغة الإشارات. بنسبة 28.2 بالمائة الأداء كان غير مسترسل ومتقطع، وينتج هذا النوع من الأداء غالبا عندما يكون الكلام الذي سيتم ترجمته غير واضح أي غير مسموع ومشوش، إلقاء خطاب متلعثم وأفكار وجمل غير مرتبة ومنطقيّة تجعل من المترجم ينقطع على الترجمة لفهم معني الفكرة بالكامل وإعادة صياغتها لجملة إشاريّة. كما تم رصد بنسبة 14.1 بالمائة أداء الإشاري سريع جدا لدرجة عدم إمكانيّة استيعابه وفهمه. ويحدث هذا عندما يكون الخطاب ثريا بالأفكار المهمّة يتوجب على المترجم ذكرها جميعا لكن في وقت وجيز لا يسمح للأصم باستيعاب كافة الإشارات التي تكون غالبا غير مكتملة وفي غير موقعها مما يغيّر أحيانا المعنى الأصلي للفكرة. أخيرا فيما يخصّ نسق الأداء الإشاري، تبيّن أنه بنسبة 26.3 بالمائة كان الأداء مشوشا ومرتبكا وذلك أولا بسبب الضغط النفسي الناتج عن الترجمة المباشرة، نقص في تدريب المترجمين على الترجمة الفوريّة التي تتطلّب من المترجم أن يكون على ثقة من نفسه ومتمكنا من جميع الإشارات. تم أيضا تقييم محتوى الأداء الإشاري، عبر رصد إذا ما كانت الإشارات صحيحة ومفهومة وقد تبيّن أنّه بنسبة 32.7 بالمائة كان استعمال الإشارات صحيح وفي محله، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة غياب الإشارات التي قدّرت ب 66 في المائة حيث لاحظ المختصين غياب كبيرا للمصطلحات الإشاريّة وفسروا ذلك أولا بسرعة إلقاء الخطاب واستعمال المترشح لأسماء أحياء مرادفها الإشاري غير معروف. ثانيا، ضعف تكوين بعض المترجمين في المجال السياسي والانتخابي. بنسبة 40.4 بالمائة أي في 63 حصّة تعبير مباشر قام المترجمين بالتأشير بطريقة خاطئة مثال الاعتماد على مفردات إشارية من لغة إشارات مختلفة، استخدام إشارات صحيحة لكنها قديمة وغير مستخدمة، استخدام الوصف بدل مفردات لغة الإشارات، تغيير موقع الإشارات، تغيير اتجاه الإشارة.

وفي 18 حصّة تعبير مباشر أي ما يعادل 11.5 بالمائة تم رصد خروج الترجمة عن سياق الخطاب ويرجع هذا بالأساس لاستعمال المترشحين في خطاباتهم لأمثال شعبيّة والتعابير المجازيّة، إضافة إلى ذلك قلة خبرة المترجم في الأمثال والمجاز في اللهجة العاميّة التونسيّة واللغة العربيّة مما يجعله دائما يقع في الترجمة الحرفيّة والخروج عن المعنى الأصلي للفكرة.

لغة الإشارات لا تقتصر فقط على حركة الأيادي، بل هي جملة من الحركات والإيماءات وتعابير الجسد والوجه يعتمد عليها الصم، فهم يولون اهتماماً خاصاً بإيماءات الوجه وخصوصاً العيون ليصل إليهم المعنى كاملاً في أي تعامل يقومون به مع الآخرين، فأهمية الإشارات غير المنطوقة في لغة الإشارات تعادل أهمية نبرة الصوت في التواصل المنطوق؛ فهي طريقة بسيطة لتقييم الحالة الذهنية العاطفية للشخص الآخر. لذلك وجب رصد تعابير وجه المترجمين خلال تأديتهم مهامهم في حصص التعبير المباشر، وقد توصلنا إلى أن ما يقارب نصف حصص التعبير المباشر التي تم رصدها كان فيها مترجم لغة الإشارات مغيّبا لتعابير الوجه أي بنسبة 51 بالمائة وهذا بسبب أولا الضغط الذي ينتج عن سرعة الخطاب وعدم تبسيطه مع الاستخدام المكثّف للتعابير المجازيّة الغير مفهومة، بالإضافة لأسباب تقنيّة والتي تتمثل في جودة تصوير متدنيّة لا تمكن من الرؤية بوضوح الوجه. فقط بنسبة 11 بالمائة كانت تعابير وجه مترجم لغة الإشارات واضحة ومفهومة.

حوصلة لما استنتجناه حول مصادر هذه الأخطاء، فهي عامّة بسبب:

- ضعف اهتمام المجتمع والجهات الرسمية بلغة الإشارات.
- ضعف تدريب المترجمين على الترجمة الفوريّة وخاصّة في المجال السياسي والاجتماعي.

- عدم وجود قانون أو دليل منظم لمهنة الترجمة بتونس.
- عدم إتاحة الفرصة للمترجمين وإعلامهم بالبرامج الانتخابية لكل مترشّح حتى يتمكنوا من الاستعداد والاطلاع على المفردات الإشاريّة الغير الدارجة.
- وجود بعض المفردات التي لا إشارة لها كأسماء الأحياء والدوائر الانتخابية، حتى إن وجدت فهي بالأساس مفردات إشاريّة متفق عليها من مجموعة صم مضيّقة قاطنة بنفس المنطقة.
- عدم وجود مراجع مثل قواميس أسماء المناطق والأحياء الخاصّة بتونس.
- صعوبة ترجمة الغيبيات والمجردات التي لا يوجد لها إشارات متفق على معناها .

التوصيات

في علاقة بالنفاذ للبنيّة التحتيّة في أماكن الحملات الانتخابية، تدعوا جمعيّة إبصار المترشحين والمترشحات للحرص على أنّ:

1- مداخل بنايات مقرات الحملات الانتخابية يجب أن يكون الولوج إليها سهلا وخاليّة من كل الحواجز الماديّة المعيقة للنفاذ إليها.

2- الدرج المؤدي لمدخل المقر لا يجب أن يتجاوز ارتفاعه 2صم عن مستوى الأرضيّة "الرصيف" حتى يتمكن الكرسي المتحرك من تجاوزه بسهولة ويتفادى الارتكاز بقوة عند النزول منه ما يضمن سلامة عجلاته ويحدّ من تعثّر ذوي الإعاقة الحركيّة والبصريّة، كما يجب أن يحتوي على ممر خاص بذوي الإعاقة البصريّة.

صورة لممر خاص بذوي وذوات الإعاقة البصريّة

3- في حالة وجود درج مرتفع، يجب أن يكون المدخل مهيئ بممر خاص بالكراسي المتحركة لا تزيد درجة إنحداره عن 5بالمائة حتى لا يتعرض مستعمله إلى خطر الانقلاب إلى الوراء أثناء الصعود.

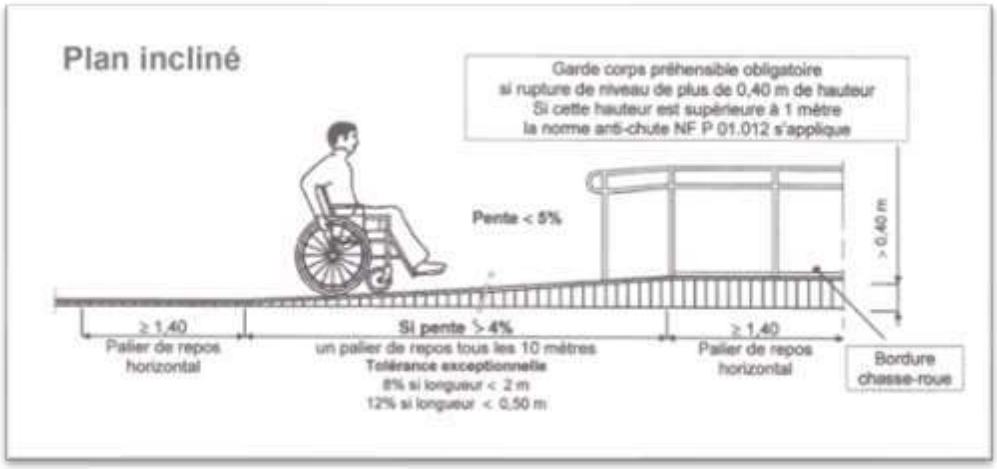

صورة لممر خاص بذوي الإعاقة الحركيّة مطابق لمواصفات النفاذ

4- المنحدر لا يجب أن يكون زلقا ومزوق بالرخام حتى لا يشكل خطر على ذوات وذوي الإعاقة الحركيّة خاصّة إذا تبلل بمياه المطر.

5- يجب أن يكون التعرّف على المنحدر سهلا وذلك باحتوائه لرمز الدولي للكراسي المتحركة.

6- من الضروري توفر جانبي المنحدر يد الاعتماد كحاجز حماية يمنع السقوط.

7- عرض باب المقر يجب ألا يقل على 90 صم لضمان دخول الكرسي المتحرك بأريحيّة.

صورة لممر خاص بذوي وذوات الإعاقة الحركيّة يحتوي على يد الإعتماد والرمز الدولي للكراسي المتحركة

8- من المحبذ اختيار مقر به نظام فتح الباب أوتوماتيكي ليكون ملائما لجميع مستعمليه الزائرين (فقد يكون من بين الزائرين من يفتقد لأطراف اليدين أو بصدد استعمال عصى للارتكاز)، مع تجنب الأبواب الدائريّة التي لا تسمح بدخول الكراسي المتحركة.

9- يجب إزالة كل الحواجز المؤدية لمدخل المقر سواء كانت قارة أو متحركة.

10- إضاءة المقر يجب أن تكون مثاليّة بحسب مسار التحرك فيه لمساعدة ضعاف البصر وذوات وذوي الإعاقة السمعيّة للتحرك بسهولة.

في علاقة بالنفاذ للمعلومة في الحملات الانتخابية، تدعوا جمعيّة إبصار المترشحين والمترشحات على أن يحرصوا على:

1- توفير الجذاذات والوثائق التي يتم توزيعها بطريقة براي وترجمتها بلغة الإشارات في شكل فيديوهات.

2- الاستعانة بمترجم لغة إشارات خلال الندوات والملتقيات الحواريّة.

3- توفير محامل صوتيّة ووسائط مرئيّة مثل صور تحتوي على إشارات تدلّ على الوجهة ومحتوى الحملة الانتخابية.

توصيات جمعيّة إبصار الخاصّة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

1- ندعو الهيئة العليا للانتخابات إلى العمل على تطويع موقعهم الرسمي على الواب وجعله نافذا لجميع الإعاقات، مع تطبيق جميع مواصفات النفاذ الرقمي.

2- لفت نظر المترشحين وحثهم على الاهتمام بقضايا ذوي الإعاقة، وإنشاء برنامج انتخابية شاملة تلبي مطالب جميع المواطنين على قدم المساواة.

3- العمل على تنقيح القوانين الانتخابية باعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة.

4- تعزيز التواصل مع جميع مجتمعات ذوات وذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بها، والتعاون معهم في تطوير خطط وبرامج للتوعية والتثقيف حول الحقوق الانتخابية لذوات وذوي الإعاقة، وتشجيعهم على المشاركة في العملية الانتخابية.

5- إجراء دراسات دورية حول الاحتياجات الخاصة للناخبين من ذوات ذوي الإعاقة وتقييم فعالية الإجراءات التي تتخذها الهيئة العليا للانتخابات لتلبية تلك الاحتياجات وتحسينها عند الحاجة.

6- توفير وسائل الاتصال الفعالة مع الناخبين ذوات وذوي الإعاقة، مثل وسائل الاتصال الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، لتسهيل التواصل وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالحملات الانتخابية والتذكير بمواعيد الانتخابات.

7- تشجيع الأطراف السياسية والمرشحين على تبني أجندات تضمن مشاركة ذوات وذوي الإعاقة وضمان حقوقهم الانتخابية، وتقديم تعهدات واضحة وملزمة لدعم هذا القطاع المهم من المجتمع.

8- العمل على وضع برنامج تدريبي مراعي لمقاربة حقوق الأشخاص ذوات وذوي الإعاقة لفائدة أعوان الهيئة الوطنية والجهويّة القاريين والعرضيين.

9- تدعوا جمعيّة إبصار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وضع استراتيجية مع وزارة التربيّة من أجل تهيأت المؤسسات التربوية لاستقبال الناخبين والناخبات من ذوي الإعاقة.

توصيات خاصّة بترجمة لغة الإشارات بحصص التعبير المباشر بقناة الوطنيّة 1:

1- إقامة دليل ممارسة مهنة ترجمة لغة الإشارات بتونس والتي من شأنها أن تضع قواعد أساسيّة تخص الجانب التقني بمختلف أنواع ترجمة لغة الإشارات والجانب الأخلاقي والأدائي للمترجم.

2- إحداث قاموس متفق عليه يشمل الأسماء الإشاريّة لكافة المناطق والأحياء بالجمهوريّة التونسيّة، حتى يكون مرجع لمترجمي لغة الإشارات أثناء ترجمتهم للبرامج الانتخابية في المستقبل.

3- تمكين مترجمي لغة الإشارات من البرامج الانتخابية للمترشحين الذين سيتم ترجمة خطابهم حتى يتمكنوا من الاستعداد.

4- إعلام المترشحين قبل بدأ التصوير بضرورة إلقاء خطاب واضح وغير سريع والأخذ بعين الاعتبار وجود مترجم لغة الإشارات حتى تكون الترجمة متزامنة مع الخطاب ومفهومة.

5- مزيد العمل على تدريب مترجمي لغة الإشارات على الترجمة الفوريّة.

المراجع:

الريس ، طارق . (2007). لغة الإشارة والإعلام المرئي: رؤية واقعية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السابع للجمعية الخليجية للإعاقة المنامة، مملكة البحرين

الريس ، طارق. (2006). دراسة نظرية عن ثنائي اللغة ثنائي الثقافة: الفلسفة والإستراتيجيات ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي السابع للاتحاد، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وزارة العدل التونسية. (1999). دليل إجراءات المترجم المحلف، الطبعة الثانية، مركز الدراسات القانونية والقضائية، البلفيدير، تونس.

يوسف، عصام نمر. (2007). الإعاقة السمعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

Association Internationale des interprètes de conférence. (2019). Lignes directrices de l'AIIC pour l'interprétation à distance. Version 1.

Association française des interprètes et traducteurs en langue des signes. (2016). Code éthique.

ARCOM. (2022). Guide de mise en image de la Langue des signes française avec le soutien du Conseil national consultatif des personnes handicapées.

Association française des interprètes et traducteurs en langue des signes. (2016). Guide des bonnes pratiques à l'usage des interprètes Français- langue des signes française.

Encrevé, Florence ; Bernard, Alexandre ; Jeggli, Francis.(2007). L'interprétation en langue des signes, PUF, Paris.

Seal, Brenda. (2004). Psychological testing of sign language interpreters. Journal of Deaf Studies and Deaf Education. PubMed: 39-52.

روابط التغطيات الصحفيّة لمشروع "الحق في التصويت = الحق في النفاذ"

الرابط	الصحافة	عنوان المقال	تاريخ
https://fb.watch/hUWYEZ4KYW/	التلفزة الوطنيّة التونسيّة	تشريعية 2022 : جمعية إبصار تلاحظ عدم الأخذ في إعتبار مترشحين لذوي الإعاقة في برامجهم	2022/11/11
http://www.radioD8%/tataouine.tnD8%85%D9%AC%D8%8A%D9%B9%-A9%A8%D8%A5%D8%A7%D8%B5%D8%%D8 %-B1 %D8%%AE %D8 %AA%D8 %B5 %D8%85 %D9 %-B5-36%D8 %84 %D9%AD %D8 %A7%D8 %B8 %D8% 84 %D9 %-A7%D8 %85 %D9%A7 %D8 %AA%D8 %A8 %D8%-A9 %D8 %B9%D9 %A7 %D8%AD %D8 %84/ 85 %D9	راديو تطاوين	جمعية « إبصار » تخصص 36 ملاحظا لمتابعة الحملات الانتخابية للانتخابات التشريعية في دورها الأول	2022/11/28
https://www.attessia.tv/news/natiD8%/on/844311%D8%85%D9%AC%D8%8A%D9%B9-A9A8%D8%A7%D8%%D8 %B5%D8%%-B1 %D8 %A7%D8 %AA %D8	قناة التاسعة	جمعية "ابصار" تخصّص 36 ملاحظا لمتابعة الحملة الانتخابية	2022/11/28

			٪B5 ٪D8 ٪AE ٪-B5-36 ٪D8 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪-A7 ٪D8 ٪B8 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪85 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪B9 ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪85 ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪86 ٪D8 ٪AE ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪A7 A9 ٪D8 ٪8A ٪D9
2022/11/28	جمعية "ابصار" تخصّص 36 ملاحظا لمتابعة الحملة الانتخابية	باب نات	https://www.babnet.net/cadredetail-257507.asp
2022/11/29	جمعية إبصار تراقب الحملات الانتخابية	الشروق	https://www.alchourouk.com/node/238458
2022/12/15	رئيس جمعية إبصار: 'القانون الانتخابي لم يحترم مبدأ تكافؤ الفرص ولم يراع خصوصيات ذوي الإعاقة'	أوليس FM	https://www.ulysse-٪AC٪D8٪/fm.net٪B9٪D8٪85٪D9-A9٪D8٪8A٪D9A8٪D8٪A3٪D8٪A7٪D8٪B5٪D8٪٪D8 ٪-B1 ٪D8 ٪٪82 ٪D9 ٪AA٪D9 ٪AF ٪D8٪AD ٪D8 ٪-85٪D9 ٪B5 ٪D8٪84 ٪D9 ٪8A٪D9 ٪-A9 ٪D8٪ 84 ٪D9 ٪85٪D8 ٪A7 ٪D8

			٪B8 ٪D8 ٪AD ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪-A7 ٪D8 ٪87 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪84 / 85 ٪D9
2022/12/16	حملات انتخابية تحت مراصد ابصار.	أخبار الصباح	https://www.assabahnewD٪82٪D9٪85٪D9٪/s.tn/arD8٪A7٪D8٪84٪D9٪A7٪8-AA٪ ٪B5٪D8٪84٪D9٪A7٪D8٪ ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪-AD / 48749 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪-AA ٪D8 ٪86 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D8 ٪AE ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪A8 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪85 ٪D9 ٪-AA ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪87 ٪D9 ٪AC ٪D8 ٪B1 ٪D8 ٪85 ٪D9 ٪-B1 ٪D8 ٪B5 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪-AF ٪D8 ٪82 ٪D9 ٪B1 ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪A7 ٪D9 ٪AE ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D8 ٪-AA ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪87 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪88 ٪D9 ٪-A9 ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪B9 ٪D8 ٪B6 ٪D9 ٪-A9 ٪D8 ٪81 ٪D9 ٪B1 ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪88 ٪D8 ٪85 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪B0 ٪D8 ٪-AC ٪ D8 ٪B5 ٪D8 ٪-AA ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪BA ٪D8 ٪A8 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪85 ٪D9 A9 ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪84
2022/12/15	عقدت جمعية إبصار مؤتمرا صحفيا عرضت فيه نتائجها الأولية لمتابعة الحملة الانتخابية التشريعية في 17 ديسمبر 2022 ، باعتماد نهج الأشخاص ذوي الإعاقة.	السيدة اف ام	https://fb.watch/h/UUNtHzCMY
2022/12/15	غياب ذوي الإعاقة خلال الحملة الانتخابية .. وسيكون حضورهم ضعيفا يوم الاقتراع	راديو كاب FM	https://www.facebook.com/CapFm.PageOfficielle/photos/a.221079824639641/5/797112617036306
2022/12/15	جمعية "إبصار": تغييب شبه تام للأشخاص ذوي الإعاقة في الحملة الانتخابية التشريعية على	باب نات	https://www.babnet.net/cadredetail-258469.asp

	مستوى النفاذ الى المعلومة وفي البرامج الانتخابية		
2022/12/15	غياب كبير عن الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحملة الانتخابية ، وسيكون حضورهم ضعيفًا في يوم الاقتراع	شمس FM	https://www.shemsfm.ne 84%D9%A7%D8%/t/amp/ar A8%D8%AE%D8%A3%D8% A%D8% B1%D8%A7%D8% %A8 %D8 % AE%D8%3 %D8 %-B1 %D8 %A7 %D8 %86 %D9 %88 %D9 %AA %D9 %A7 %D8 % B3 %D8 %AE %D8 %A3 %D8 %84 %D8 %A7 %D8 %A8 %D8 %84 %D9 %A7 %D8 %-B1 %D9 %B7 %D8 %88 %D9 / A9 %D8 %8A %D9 %86 %D8 %A5 %D8 %/ 392701 %A7 %D8 %B5 %D8 %A8 %D8 %AA %D8 %-B1 %D8 %8A %D9 %8A %D9 %BA %D8 %83 %D9 %-A8 %D8 %-B1 %D8 %8A %D9 %A8 %D9 %B0 %D8 %84 % D9 %A7 %D8 %-8A %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %84 %D9 %82 %D9 %A7 %D8 %B9 % D9 %AE %D8 %-A9 %D8 %84 %D9 %A7 %D8 %84 %D8 %84 %D9 %A7 %D8 %84 %D9 %85 %D9 %AD %D9 %A7 %D8 %-A9 %D8 %86 % D9 %A7 %D8 %84 %D8 %AE %D8 %AA %D8 %8A %D9 %A8 %D8 %A7 %D8 %88 %D9 %-A9 %D8 %88 %D9 %B6 %D8 %AD %D9 %87 %D9 %B1 %D8 %8A %D9 %B3 %D8 %-85 %D9 %88 %D9 %83 %D9 %B9 %D8 %B6 %D8 %-86 %D8 %81 %D9 %8A %D9 %-8A %D9 %81 % D9 %-A7 %D9 %88 %D9 %8A %D9 %84 %D9 %A7 %D8 %-85 %D8 %82 %D9 %A7 %D8 %A7 %D8 %B1 %D8 %AA B9 % D8
2022/12/15	جمعية إبصار تعرض نتائج ملاحظتها للحملة الانتخابية وتعبر عن مخاوفها	موزاييك اف ام	https://www.mosaiquefm %88%D9%AA%D8%/net/ar. -B3%D8%86%D9 A8%D8%AE%D8%A3%D8% %D9 % -B1%D8%A7%D8% %86 %D9 %B7 %D8 %88 / A9 %D8 %8A %D9 %AC %D8 %/ 1114884 %D9 %B9 %D8 %85 %D9 %A3 %D8 %-A9 %D8 %8A %D8 %B5 %D8 %A8 % D8 %AA %D8 %-B1 %D8 %A7 %D9 %AF %D8 %82 %D9 %B5 %D8 %AD %D8 %-85 % D8 %84 %D9 %8A %D9 %84 %D9 %85 %D9 %-A9 %D8 %AD %D8 %A7 %D8 %87 %D9 %AA %D8 %B8

			٪D9 ٪84 ٪D9 ٪-A7 ٪D8 ٪85 ٪ D9 ٪AD ٪D8 ٪84 ٪D8 ٪-A9 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪86 ٪D9 ٪A8 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪AE ٪D9 ٪-A9 ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪A8 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪88 ٪D8 ٪-8A ٪D9 ٪AF ٪D8 ٪88 ٪D9 ٪AE ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪81 ٪D9 A7 ٪D8 ٪87 ٪D9 ٪AA
2022/12/15	غياب كبير عن الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحملة الانتخابية ، وسيكون حضورهم ضعيفًا في يوم الاقتراع	شمس FM	https://fb.watch/hU/WLTujoRJ
2022/12/16	جمعية إبصار: الأشخاص ذوي الإعاقة غائبون تقريبًا عن حملة الانتخابات التشريعية المقبلة	إكو تونسي	https://lechotunisien.com fr/lassporate-ibsar-les-/ personnes-handicapees-sont-quasiment-absentes-de-la-campagne-pour-les-prochaines-elections-/legislatives
2022/12/16	تصدر جمعية إبصار نتائجها الأولية لمراقبة الانتخابات التشريعية وترصد مدى احترام احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى المعلومات والانتقال إلى أماكن الحملات الانتخابية	ليكو تونسي	https://lechotunisien.com d٪b9٪d8٪85٪d9٪ac٪d8٪/ -a9٪d8٪8a٪9 d٪b5٪d8٪a8٪d8٪a5٪d8٪ ٪aa ٪d8 ٪ -b1٪d8٪a7٪8 -b1 ٪d8 ٪af ٪d8 ٪b5 ٪d8 ٪d8 ٪aa ٪d8 ٪86 ٪d9 ٪ ٪ac ٪d8 ٪a6 ٪d8 ٪a7 a7 ٪d8 ٪-a7 ٪d8 ٪87 ٪d9 ٪d9 ٪a3 ٪d8 ٪84 ٪d9 ٪ ٪d9 ٪8a ٪d9 ٪84 ٪d9 ٪88 ٪84 ٪d9 ٪-a9 ٪d8 ٪91 fbclid ؟/ 84 ٪d9 ٪85 ٪d9 = IwAR3m7td770uTmqkhh mfaV9z0H1Qo1ox6ugw 6NgZbUh5
2022/12/15	جمعية إبصار تعرض نتائج ملاحظتها للحملة الانتخابية وتعبر عن مخاوفها	الصحافة التونسيّة	https://ar.tunisia-٪D9٪AC٪D8٪/press.net A9٪D8٪8A٪D9٪B9٪D8٪5 - B5٪D8٪A8٪D8٪A3٪D8٪ ٪D8 ٪-B1 ٪D8 ٪A7٪D8٪ ٪AF ٪D8 ٪82 ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪-85 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪8A ٪D9 ٪B5 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪-A9 ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪ 84 ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪B8 ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪-A7 ٪D8 ٪87 ٪D9 ٪AD ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪85 حس ؟/ 84 ٪D9
2022/12/15	غياب كبير عن الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحملة الانتخابية ، وسيكون حضورهم ضعيفًا في يوم الاقتراع	موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس	https://journalistesfaxien. b9٪d8٪85٪d9٪ac٪d8٪/tn -a9٪d8٪8a٪d9٪ d٪b5٪d8٪a8٪d8٪a5٪d8٪ ٪aa ٪d8 ٪ -b1٪d8٪a7٪8 ٪8a ٪d9 ٪8a ٪d9 ٪ba ٪d8

			٪d8 ٪b4 ٪d8 ٪-a8 ٪d8 ٪aa ٪d8 ٪-87 ٪d9 ٪a8 ٪d9 ٪-85 ٪d9 ٪a7 ٪d8 ٪d8 ٪a3 ٪d8 ٪84 ٪d9 ٪84 ٪a7 ٪d8 ٪ae ٪d8 ٪b4 ٪d9 ٪b0 ٪d8 ٪-b5 ٪d8 ٪/ a7 ٪d8 ٪-8a ٪d9 ٪88 = fbclid IwAR0n48XyKRf2kZNrX-4P2IOWK-if --N smm0ZAfRU-dhwYLYlhxqa2sm2k
2023-01-27	الانتخابات التشريعية وحقوق ذوي وذوات الإعاقة ...	السيدة أف أم	https://fb.watch/iIto/yPot-9
2023-01-30	النتائج الأولية لملاحظة نتائج الانتخابات التشريعية الدور الثاني بمقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. في ندوة صحفية لجمعية إبصار تغطية للقناة الوطنية الأولى.	قناة الوطنية الأولى	https://fb.watch/iItA/FpFtn_
2023-01-27	غياب ذوي الاعاقة عن البرامج الانتخابية لجل المترشحين للدور الثاني للانتخابات التشريعية (رئيس جمعية ابصار)	وكالة تونس إفريقيا لأنباء	https://www.tap.info٪D9٪88٪D9٪/tn/ar.-A8٪D8٪8AD٪8A٪D9٪B3٪D8٪-AA٪8D٪AC٪D8٪85٪D9٪٪85 ٪D9 ٪AA ٪ 8B9-Portal- ٪D8٪-Society / 15952228٪8A ٪D9 ٪BA ٪D8٪-A8 ٪D8 ٪A7 ٪D8٪88 ٪D9 ٪B0 ٪D8٪A7 ٪D8 ٪-8A ٪D9٪A7 ٪D8 ٪84 ٪D9٪A7 ٪D8 ٪B9 ٪D8٪-A9 ٪D8 ٪82 ٪D9؟86 ٪D9 ٪B9 ٪D8 = fbclid IwAR1pHjwjftIBvy334EiFSf1dWE1ilL-2JQByppQWgfDPe1sj98
2023-01-27	التشريعية 2023: لا وجود للأشخاص ذوي الإعاقة في برامج المرشحين للجولة الثانية	Tuniscope	https://www.tuniscope.com/ar/article/34arabe/actu-/9090arabe/isie-fbclid=IwAR2؟290115wCX8G6KU9QWu4mvzAUmZNK6AcQKldM

			3NhjiJT4WUQFK0v4lGARRp8rXM
2023-01-27	تونس: الأشخاص ذوو الإعاقة غائبون تقريبًا عن البرامج الانتخابية للمرشحين في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية	DirectInfo	https://directinfo.webmanagercenter.com tunisie-/27/01/2023/les-personnes-handicapees-sont-quasiment-absentes-dans-les-programmes-electoraux-des-candidats-au-second-tour-des-المشرعون /؟ = fbclid IwAR3oUKtJRA01eoJOQEOMs8yUNldTf2s-tx3JuYWsGr_-HrCxSHRyWNirwTY
2023-01-27	ماهر الجديدي: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التصويت	TN Tunisie Numérique	https://www.tunisienumerique.com/maher-jedidi-lisie-tend-a-faciliter-lacces-au-vote-pour-les-personnes-en-situation-de-handicap-؟/declaration/amp nN5CI
2023-01-27	الحملات الانتخابية للدور الثاني من التشريعية: أكثر من 80 بالمائة من المترشحين لم يتطرقوا إلى الأشخاص ذوي الإعاقة	**المغرب**	https://ar.lemaghreb.8A٪D9٪B3٪D8٪/tnD٪B3٪D8٪A7٪D8٪٪D9٪A7٪D8٪/A9٪8٪BA٪D8٪85٪D9٪84٪-A8 ٪D8 ٪B1 ٪D8٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8٪88 ٪D9 ٪8A ٪D9 / عنصر / 85 ٪D9٪A7 ٪D8 ٪-63172٪AD ٪D8 ٪84 ٪D9٪84 ٪D9 ٪85 ٪D9٪-AA ٪D8 ٪A7 ٪D8٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8٪86 ٪D9 ٪A7 ٪D8٪AE ٪D8 ٪AA ٪D8٪A8 ٪D8 ٪A7 ٪D8٪- A9 ٪D8 ٪8A ٪D9٪84 ٪D9 ٪84 ٪D9٪88 ٪D9 ٪AF ٪D8٪A7 ٪D8 ٪-B1 ٪D8٪AB ٪D8 ٪84 ٪D9٪86 ٪D9 ٪A7 ٪D8

			٪85 ٪D9 ٪-8A ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪-86 ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪84 ٪D9 ٪B1 ٪D8 ٪B4 ٪D8 ٪B9 ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪-A9 ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪83 ٪D9 ٪A3 ٪D8 ٪-B1 ٪D8 ٪AB ٪D8 -80-86 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪A8 ٪D8 ٪ ٪85 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪A6 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪85 ٪D9 ٪ -A9 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪-86 ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪B1 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪AD ٪D8 ٪B4 ٪D8 ٪-86 ٪D9 ٪8A ٪D9 ٪-85 ٪D9 ٪ 84 ٪D9 ٪AA ٪D8 ٪8A ٪D9 ٪B1 ٪D8 ٪B7 ٪D8 ٪88 ٪D9 ٪82 ٪D9 ٪A5 ٪D8 ٪-A7 ٪D8 ٪-89 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪B4 ٪D8 ٪A3 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪AE ٪D8 ٪B0 ٪D8 ٪-B5 ٪D8 ٪-8A ٪D9 ٪88 ٪D9 ٪84 ٪D9 ٪A7 ٪D8 ٪B9 ٪D8 ٪A5 ٪D8 ٪82 ٪D9 ٪A7 ٪D8 = fbclid ٩A9 ٪D8 IwAR2WZ5Byr5Jq4mz otIJHgDSXvhhEU2b4 M9Xdj2SmsUq4XbjDF LoVDd8vtbs

الملاحق

- المادّة 29 من الاتفاقية الدوليّة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقعت عليها تونس يوم 30 مارس 2007، وقد صادقت عليها في 2 أفريل 2008.

المادة 29- المشاركة في الحياة السياسية والعامة

تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على أساس المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي:

(أ) أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتخبوا، وذلك بعدة سبل منها:

(i) كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال؛

(ii) حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، وفي الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المُعِينة والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك؛

(iii) كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، والسماح لهم، عند الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية، باختيار شخص يساعدهم على التصويت؛

(b) (ب) أن تعمل على نحو فعال من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامة، بما في ذلك ما يلي:

(i) المشاركة في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، بما في ذلك أنشطة الأحزاب السياسية وإدارة شؤونها؛

(ii) إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها كي تتولى تمثيلهم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛

- الفصل 54 من الدستور التونسي الجديد 2022:

الفصل الرابع والخمسون:

تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتّخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع.

- الفصل 13 من النسخة المحينة للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022:

الفصل 13 - توضع قائمات الناخبين على ذمة العموم بمقرّات الهيئة ومقرّات البلديات أو المعتمديات أو العمادات ومقرّات البعثات الدبلوماسية أو القنصليات التونسيّة بالخارج. وتنشر هذه القائمات بالموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، أو بأي طريقة أخرى تضمن إعلام العموم.

وتضبط الهيئة آجال وضع قائمات الناخبين على ذمة العموم، ومدة نشرها، وتعلن عن حلول هذه الآجال بواسطة وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والمرئية مع الحرص على توفير مترجمين مختصين في لغة الإشارة.

- الفصل 67 من النسخة المحينة للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022:

الفصل 67 - تتولى الهيئة بالتشاور مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ضبط القواعد والشروط العامة التي يتعيّن على وسائل الإعلام التقيد بها خلال الحملة الانتخابية.

وتضبط الهيئة قواعد الحملة الخاصة بوسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية.

وتحدد الهيئة والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بقرار مشترك قواعد الحملة الخاصة بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها والشروط المتعلقة بإنتاج البرامج والتقارير والفقرات المتعلقة بالحملات الانتخابية. وتحدد الهيئتان المدة الزمنية للحصص والبرامج المخصّصة لمختلف المترشحين أو القائمات المترشّحة أو الأحزاب وتوزيعها وتوقيتها بمختلف وسائل الاتصال السمعي والبصري على أساس احترام مبادئ التعددية والإنصاف والشفافية، وتراعى بالنسبة إلى المترشحين ذوي الإعاقة الاحتياجات الخصوصية الناجمة عنها.

- الفصل 131 من النسخة المحينة للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022:

الفصل 131 - تُهيّأ مكاتب الاقتراع لتمكين الناخبين ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الاقتراع وذلك وفقا للتراتيب التي تضبطها الهيئة.

يمارس الناخب ذو الإعاقة حقه في الاقتراع طبقا للتدابير التي تتخذها الهيئة مع مراعاة مبدأ شخصيّة وسرية الاقتراع وفي حدود ما تقتضيه الإعاقة.

وينتفع بالتدابير والإجراءات الخاصة بذوي الإعاقة يوم الاقتراع كل ناخب يستظهر ببطاقة إعاقة.

- الفصل 132 من النسخة المحينة للقانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء بمقتضى المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022:

الفصل 132 - يمكن للناخبين ذوي الإعاقة الآتي ذكرهم اصطحاب مرافق تتوفر فيه صفة الناخب يختارونه بأنفسهم على أن يكون قرينه أو من أصوله أو من فروعه:

- الكفيف،
- الحامل لإعاقة عضوية تمنعه من الكتابة.

وفي صورة عدم اصطحاب مرافق يكلّف رئيس مكتب الاقتراع بطلب من ذي الإعاقة، أحد الناخبين المتواجدين بمكتب الاقتراع لمساعدته على التصويت.

لا يمكن للمرافق أو للناخب الذي اختاره رئيس مكتب الاقتراع أن يساعد أكثر من ناخب.

ويتعين على المرافق عدم التأثير على اختيار الناخب ذي الإعاقة. ويقتصر دوره على مساعدته في إتمام العمليات التي يستعصي عليه القيام بها بمفرده.

صور من الدورة التدريبيّة لفائدة ملاحظي وملاحظات جمعيّة إبصار حول ملاحظة الحملات الانتخابية والاستفتائية، أيام 27-30 جوان 2022، نزل المارينا بالاس.

صور من الندوة الصحفيّة حول النتائج الأوليّة لملاحظة الحملات الاستفتائية بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، يوم 23 جويليّة 2022، نزل بلفيدار، تونس.

صور من اللقاء الذي جمع رئيس جمعيّة إبصار السيد محمد المنصوري بالسيد ماهر الجديدي نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، لتقديم أهم النتائج والتوصيات حول ملاحظة الحملات الإستفتائيّة، يوم 5 جويلية 2022 بمقر المركزي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

صور من الدورة التدريبيّة لفائدة 30 ملاحظة وملاحظ على تقنيات ملاحظة الحملات الانتخابية باعتماد مقاربة حقوق الاشخاص ذوي وذوات الاعاقة، أيام 12-13-14 نوفمبر 2022، نزل فينشي نزهة بيتش الحمامات.

صور من الندوة الصحفيّة حول النتائج الأوليّة لملاحظة الحملات الانتخابية التشريعيّة، الدور الأول، بإعتماد مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، يوم 15 ديسمبر 2022، نزل المرادي أفريكا، تونس.

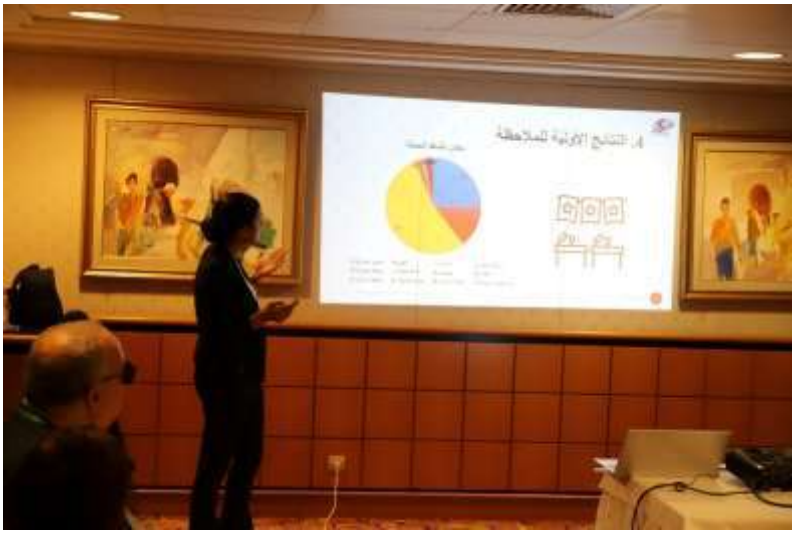

صور من عمليّة الاقتراع البيضاء التي نظمتها جمعية ابصار بالتنسيق مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بمشاركة جميع أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وقد وفرت جمعيّة إبصار حافظات براي كما قام الملاحظين والملاحظات من الجمعية بدورهم في تجسيد اهمية اهداف المشروع في النفاذ والوصول وتمثيل ادوار مختلفة لتجسيد كل الفرضيات في التعامل مع ذوي وذوات الاعاقة البصرية، يوم 14 ديسمبر 2022، مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

صور من الدورة التدريبيّة لفائدة ملاحظي وملاحظات جمعيّة إبصار حول تقنيات ملاحظة الحملات الانتخابية التشريعيّة، الدور الثاني، باعتماد مقاربة حقوق الاشخاص ذوي وذوات الاعاقة، يومي 20 و21 جانفي 2023، بنزل مرينا بالاس الحمامات.

لقاءات إبصار مع عدد من المترشحين والمترشحات للانتخابات التشريعية في دورها الثاني التي نظمت بالجنوب بقابس (23 جانفي2023)، الوسط والساحل بسوسة (24 جانفي2023) والشمال بتونس العاصمة (25 جانفي2023). قدمت إبصار مقاربة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة وحثت المترشحين على تفعيل القوانين والمعاهدات الدولية الضامنة لهذه الحقوق التي بقيت رهن الرفوف والتي من مهامهم/هن، في إطار عملهم الرقابي كنواب، تفعيلها.

مداخلة السيد ماهر الجديدي نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات خلال ندوة جمعية إبصار حول تقديم النتائج الأوليّة لملاحظة الحملات الإنتخابيّة التشريعيّة، الدور الثاني، يوم 27 جانفي 2023، نزل الأفريكا مرادي، تونس.

صور من لقاء رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فاروق بوعسكر رفقة نائبه ماهر الجديدي وعضوي مجلس الهيئة محمود الواعر ومحمد نوفل الفريخة، يومَ 15 فيفري 2023 بمقر الهيئـــة، مع أعضاء جمعية إبصار لذوي الإعاقة البصرية يتقدمه السيد محمد المنصوري رئيس الجمعيـــة الذي تولى خلال هذا اللقاء عرض تقرير الجمعيـــة حول ملاحظـــة الحملات الانتخابية التشريعيّة في دورتيها الأولى والثانيـــة وتقرير حول ملاحظـــة ترجمة لغة الإشارات خلال حصص التعبير المباشر الخاصة بالدورة الثانية من هذه الانتخابات.

ASSOCIATION IBSAR

Loisirs et cultures pour les mals et non-voyants

Droit au vote

Right To Vote

=

Droit à l'accès

Right To Access

Pour les Personnes Handicapées

IBSAR

NDI

+216 29 180 780

Ibsar Tunisie

www.ibsar.com.tn